

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية "وفود التضامن الدولية الي قطاع غزة نموذجاً" 2008-2013

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:

اسم الطالب: : يارحبي عمر لبريز

Date:

التاريخ: 23. 7. 2015

Signature:

التوقيع: 



البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى

"الدبلوماسية والعلاقات الدولية"

دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية

"وفود التضامن الدولية إلى قطاع غزة نموذجاً"

2013- 2008

**The Role of Public Diplomacy in Strengthening the International
Attitude towards the Palestinian Cause
International Solidarity Delegations to Gaza Strip 2008-2013 as a
Model**

إعداد الباحث:

زياد صبحي محمد الغريز

إشراف الدكتور:

أحمد جواد الوادية

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

2015م - 1436هـ



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ زياد صبحي محمد الغريز، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

" دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية

- وفود التضامن الدولية إلى قطاع غزة نموذجاً (2008-2013) "

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 27 شعبان 1436 هـ، الموافق 2015/06/14 م الساعة الثانية ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً
أ. د. أسامة محمد أبو نحل	مناقشاً خارجياً
د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، مع التوصية بنشر الرسالة وتبادلها مع الجامعات الفلسطينية والعربية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيسة الأكاديمية
رئيس الأكاديمية
د. محمد إبراهيم المدهون
رئاسة الأكاديمية



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ
الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية: 32

الإهداء

إلى الشجرة التي لم تذبل مرغم عطائها الكبير وجهدها الوفير إلى أمي الحنونة

إلى العين التي سقت إذا مرعت، فغرست إذ أورقت فأثمرت إلى أبي الرؤوم

إلى عزمي وتصميمي، ومن شاركتني المشقة والعناء؛ للوصول إلى الأفضل،

شقيقة الروح، أم الطارق الغالية، حباً وفخراً واعتزازاً

إلى أبنائي وبناتي قرية عيني

لمى مهجة القلب

ميس نور العين

طارق مريحاتي من الدنيا

يوسف حنين الفؤاد

إلى روح أخي الشهيد "سليمان" الأكرم منا جميعاً

إلى إخواني وأخواتي مصدر فخري كل الحب والاحترام

إلى هؤلاء الأحبة أهدي رسالتي

الباحث

الشكر والتقدير

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، على ما انعمت عليّ من نعمٍ لا تُحصى، منها توفيقك إيايَ لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الدراسة د. أحمد جواد الوادية الذي تفضل بقبول الإشراف على الدراسة، وأشكره على إخلاصه وحرصه الشديدين على حسن توجيهي وإفادتي بكثير من النصائح القيمة، والتي كان لها الأثر الطيب في إخراج الدراسة في صورتها النهائية، كما أتقدم بالشكر والتقدير وجزيل الثناء إلى إدارة أكاديمية الإدارة والسياسة ممثلة برئيسها د. محمد إبراهيم المدهون، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة في الأكاديمية، على ما بذلوه من الجهد الطيب والعمل الدؤوب قصدَ تطوير الأداء العلمي في الأكاديمية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة أ.د. أسامة أبو نحل، و د. خالد شعبان على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة والحكم عليها، وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات من شأنها إثراء الدراسة.

وإلى كل من ساهم وساند وقدم المشورة لي، لهم مني كل الشكر والتقدير لإنجاز عملي هذا، وأخص بالذكر الصديق العزيز حامد كمال أبو عون على مساعدته لي في تنسيق الدراسة، وإخراجها النهائي بهذا الشكل الجميل.

للجميع أهدي لكم خالص الشكر والتقدير وخالص امتناني.

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

المحتويات

الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير.....	ج
المحتويات.....	د
فهرس الرسوم التوضيحية.....	ح
فهرس الجداول.....	ط
ملخص الدراسة.....	1
الفصل الأول: الإطار العام.....	3
مشكلة الدراسة.....	5
أهمية الدراسة:.....	5
أهداف الدراسة:.....	6
منهج الدراسة.....	6
حدود الدراسة:.....	7
أدوات الدراسة:.....	7
مصادر الدراسة:.....	7
الدراسات السابقة:.....	7
❖ أولاً: الدراسات الفلسطينية المحلية:.....	8
❖ ثانياً: الدراسات العربية:.....	10
❖ ثالثاً: الدراسات الأجنبية:.....	12
❖ التعليق على الدراسات السابقة:.....	13

الفصل الثاني: الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية (المفهوم_ التطور التاريخي_ المحددات).....15

المبحث الأول: الدبلوماسية الشعبية المفهوم والنشأة.....17

❖ مقدمة:.....17

❖ أولاً: تعريف الدبلوماسية الشعبية:.....18

❖ ثانياً: الوسائل التي تعتمد عليها الدبلوماسية الشعبية:.....20

❖ ثالثاً: عناصر الدبلوماسية الشعبية:.....21

❖ رابعاً: مسارات الدبلوماسية الشعبية:.....22

❖ خامساً: أهداف الدبلوماسية الشعبية:.....25

❖ سادساً: الدبلوماسية الشعبية نشأتها وتطورها:.....26

❖ سابعاً: المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الشعبية:.....28

❖ الخلاصة.....29

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية.....30

❖ مقدمة:.....30

❖ أولاً: نشأة الحركة الشعبية الدولية الداعمة لحقوق الفلسطينيين:.....30

❖ ثانياً: الحركة الشعبية الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني منذ عام 2000م.....32

❖ الخلاصة.....36

المبحث الثالث: محددات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.....37

❖ مقدمة:.....37

❖ أولاً: القرارات الأممية:.....37

❖ ثانياً: الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:.....41

❖ تعقيب.....46

الفصل الثالث: "الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية خلال عدواني 2008، 2012 على قطاع غزة".....48

❖ أولاً: تداعيات العدوان وشواهد على جرائم الحرب الإسرائيلية:.....50

❖ ثانياً: الخسائر البشرية من أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008:.....53

❖ ثالثاً: الموقف الشعبي الدولي والتحركات الشعبية المننددة بالعدوان الإسرائيلي والداعمة للشعب الفلسطيني:.....55

❖ رابعاً: انعكاسات الموقف الشعبي على الموقف الدولي الرسمي:.....59

❖ الخلاصة:.....74

75.....	المبحث الثاني: الدبلوماسية الشعبية خلال العام 2012 على قطاع غزة
75.....	❖ مقدمة:
75.....	❖ أولاً: توصيف العدوان:
77.....	❖ ثانياً: أهداف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012:
78.....	❖ ثالثاً: الخسائر البشرية خلال عدوان العام 2012:
81.....	❖ رابعاً: الموقف الشعبي الدولي:
84.....	❖ خامساً: انعكاسات الموقف الشعبي على الموقف الدولي الرسمي.
85.....	❖ تعقيب:
87.....	الفصل الرابع: دور الدبلوماسية الشعبية في تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة
89.....	المبحث الأول: تصنيف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة
89.....	❖ مقدمة:
89.....	❖ أولاً: الحصار السياسي:
90.....	❖ ثانياً: الحصار الاقتصادي:
91.....	❖ ثالثاً: آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني:
92.....	❖ الخلاصة:
93.....	المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الشعبية في كسر الحصار المفروض على قطاع غزة
93.....	❖ مقدمة:
93.....	❖ أولاً: الدعم الشعبي:
94.....	❖ ثانياً: الموقف العربي الإسلامي:
97.....	❖ الخلاصة:
98.....	المبحث الثالث: ضحايا الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة
98.....	❖ مقدمة:
98.....	❖ إحصائيات وارقام بأعداد الضحايا بسبب الحصار الإسرائيلي:
104.....	❖ الخلاصة:

المبحث الرابع: إحصائية بالوفود التضامنية الشعبية الدولية التي قدمت إلى قطاع غزة حسب وزارة الخارجية الفلسطينية	105.....
❖ إحصائيات وأرقام:	105.....
❖ أولاً: أعداد الوفود القادمة عن طريق معبر رفح البري:	105.....
❖ ثانياً: الوفود القادمة لقطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون (إيريز) خلال نفس الفترة:	108.....
❖ ثالثاً: أعداد الوفود القادمة عبر منافذ قطاع غزة:	109.....
❖ رابعاً: كيف تعاملت الدبلوماسية الرسمية في قطاع غزة مع الدبلوماسية الشعبية ووفود التضامن.	110.....
❖ خامساً: اللجنة الحكومية لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة.	111.....
❖ سادساً: اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار.	112.....
❖ الخلاصة:	113.....
❖ تعقيب:	113.....
النتائج والتوصيات	114.....
النتائج	114.....
التوصيات	117.....
المراجع:	119.....
أولاً: المراجع العربية	119.....
❖ الكتب:	119.....
❖ الرسائل العلمية:	121.....
❖ المقابلات الشخصية:	123.....
❖ المجالات والدوريات:	124.....
❖ المراجع الالكترونية:	125.....
ثانياً: المراجع الأجنبية	127.....
❖ المراجع الأجنبية غير المترجمة:	127.....
❖ المراجع الأجنبية المترجمة:	128.....

فهرس الرسوم التوضيحية

- رسم توضيحي 1: إحصائية الخسائر البشرية خلال عدوان 2008 54
- رسم توضيحي 2: حصيلة الشهداء خلال عدوان 2008 54
- رسم توضيحي 3: الخسائر البشرية خلال عدوان العام 2012 78
- رسم توضيحي 4: إحصائية الخسائر البشرية خلال عدوان الأيام الثمانية 79
- رسم توضيحي 5: إحصائية بالجرحى خلال عدوان 2012 80
- رسم توضيحي 6: نسبة ضحايا الحصار حسب العام 99
- رسم توضيحي 7: نسبة ضحايا الحصار حسب العام والجنس 99
- رسم توضيحي 8: شهداء الحصار من المرضى حسب المحافظة 101
- رسم توضيحي 9: نسبة ضحايا الحصار حسب المحافظة 103
- رسم توضيحي 10: إحصائية أعداد الوفود وأعداد الأشخاص الذين وصلوا خلال الفترة من 14 /11/ 2012م حتى 2014/05/31 107
- رسم توضيحي 11: أعداد الأشخاص الذين وصلوا القطاع عبر معبر بيت حانون خلال نفس الفترة ... 109
- رسم توضيحي 12: الأشخاص الذين واصلوا عبر منافذ قطاع غزة خلال نفس الفترة 109

فهرس الجداول

- جدول (1): أبرز المؤسسات والجمعيات التي تعمل في إطار التضامن والمناصرة للقضية الفلسطينية... 35
- جدول (2): إحصائية الخسائر البشرية خلال عدوان 2008 53
- جدول (3): إحصائيات القطاع الصحي لخسائر البشرية خلال عدوان عام 2012 78
- جدول (4): إحصائية أعداد الشهداء خلال عدوان 2012 79
- جدول (5): إحصائية بأعداد الجرحى خلال عدوان 2012 80
- جدول (6): توزيع شهداء الحصار من حسب الجنس 100
- جدول (7): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب المحافظة 100
- جدول (8): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الفئة العمرية 101
- جدول (9): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الجنس 102
- جدول (10): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب المحافظة 102
- جدول (11): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الفئة العمرية 103
- جدول (12): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الشهر 104
- جدول (13): تفصيل عدد الوفود مع عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى غزة منذ بداية عدوان 2012 حتى نهاية مايو 2014 106
- جدول (14): عدد الأشخاص الذين وصلوا عبر معبر بيت حانون خلال نفس الفترة 108

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور الدبلوماسية الشعبية، في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، (2008-2013) حيث تميزت هذه الفترة بالعديد من الأحداث، التي كانت عبارة عن الفواعل الأساسية في تحريك الدبلوماسية الشعبية، تجاه القضية الفلسطينية وأهمها عدواني (2008 و 2012) والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

كما وتم مناقشة مفهوم الدبلوماسية الشعبية كشكل جديد من أشكال الدبلوماسية التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مناقشة التطور التاريخي للدبلوماسية الشعبية في المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية، ومنذ متي بدأت حركات المناصرة والتضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وناقشت الدراسة محددات الدبلوماسية الشعبية، والتي تمثلت في بعض القرارات الأممية والممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى التركيز على دراسة الحراك الشعبي العالمي، تجاه ما يجري في فلسطين إبان عدواني (2008 و 2012) والتي عملت على تحريك الرأي العام العالمي، وانعكاساته على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك تم دراسة وفود التضامن الشعبية التي قدمت إلى قطاع غزة بهدف كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع والعمل على حصر وتصنيف الوفود التضامنية مع أهالي قطاع غزة.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستشراقي لملائمة هذه المناهج لمثل هذا النوع من الدراسات.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من الرؤى، حول الدبلوماسية الشعبية، من خلال إجراء عدد من المقابلات، مع بعض الشخصيات المجتمعية البارزة والفاعلة، هذا المجال على المستويين، المحلي والدولي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنّ الوفود الدولية الشعبية عملت على تسويق مظلومية الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، لدى دول العالم والمجتمع الغربي من خلال نقل الحقيقة، بواسطة تشكيل العديد من الفعاليات، التي من شأنها تغيير الصورة الذهنية النمطية السلبية عن المواطن الفلسطيني، وأنه صاحب أرض سلبها اليهود ولم يتركه يحيا حياة كريمة فيما تبقى من أرضه، وكذلك عملت على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في العديد من الأزمات التي تعرض لها، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها، الحرص على تفعيل دور الجاليات الفلسطينية، في المجتمعات الغربية، ليكون لها دوراً محورياً، في تفعيل أدوار الدبلوماسية الشعبية، وكذلك تشكيل رابطة تضم، أبرز مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لتعمل على تعزيز وزيادة حركات التضامن الشعبي، مع القضية الفلسطينية.

Abstract

The study aimed to discuss the role of public diplomacy in strengthening the international attitude towards the Palestinian issue in the period from 2008 to 2013, which was characterized by a number of events. Those events were basic actors in moving public diplomacy towards the Palestinian issue, such as the aggressive 2008 and 2012 wars, and the Israeli siege, which was imposed on the Gaza strip.

The study also discussed the public diplomacy concept as a new form of diplomacy used by civil society organizations. Furthermore, it discussed the historical development of public diplomacy in different stages of Palestinian wars, and since starting advocacy and popular solidarity movements with the Palestinian issue. It also discussed the public diplomacy determinants, which were represented in some UN resolutions and the Israeli practices against the Palestinian people. In addition, the study aimed to focus on identifying the global popular movement towards what is happening in Palestine during the aggressive 2008 and 2012 wars, which affected the world public opinion, and its impact on the Palestinian issue . The study shaded lights upon popular solidarity delegations that visited Gaza Strip to break the Israeli imposed siege and to work on classifying solidarity delegations with the Gazans.

The study used the historical method, descriptive and analytical approach and the systems analysis because of the suitability of these approaches to this kind of studies.

The study presented a series of visions, about public diplomacy, through a number of interviews, with some community dignitaries and actors, in domestic and international levels.

The study indicated a set of results stated that the international delegations worked on marketing the Palestinian people sufferings and the Palestinian issue to different countries and western societies through conveying truth and by performing and organizing many events. They would change the mental negative image and stereotypes of the Palestinian citizen, and they proved that the Palestinians were the owners of the land, which was stolen by the Jews who did not permit them to live a dignified life on the rest of their land. They also worked to strengthen the steadfastness of the Palestinian people in many of the crises.

The study concluded a series of recommendations including considering the activation of the role of the Palestinian community in Western societies to have a pivotal role in the activation of the People's diplomatic roles. In addition, it recommended formulating an association of the most prominent Palestinian civil society organizations, to promote, reinforce and to increase popular solidarity movements with Palestinian issue.

الفصل الأول: الإطار العام

تمهيد:

منذ صدور "تصريح بلفور" عام 1917، الذي رفضه الشعب الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو ثورة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، ان ما تقدم يجعلنا في صورة الحقيقة الواضحة الجلية، بالنسبة للقضية الفلسطينية من ظلم تاريخي ومصادرة لحق المواطن الفلسطيني من العيش في أرضه، بأمن واطمئنان وكرامة، تحتاج إلى تضافر كافة الجهود المحلية والعربية والإقليمية على المستويين الرسمي والشعبي، فمنذ العام 2008م وإبان العدوان على غزة الذي سقط ضحيته مئات الشهداء وآلاف الجرحى من المواطنين العزل، ظهر ازدياد كبير في حجم الوفود الشعبية التضامنية مع قطاع غزة، كان له الأثر الكبير في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتدعيم قضيته على المستوى الدولي. وأكبر شاهد على هذا الاعتداء ما جاء في تقرير (غولدستون)، حول العدوان على غزة الذي شنته إسرائيل عام 2008، والذي جاء فيه إدانة واضحة لارتكاب إسرائيل جرائم الحرب، من خلال قتل المدنيين و قصف البيوت فوق رؤوس ساكنيها ومن استخدام للأسلحة المحرمة دولياً، مثل الفوسفور الأبيض و ما الى ذلك من أسلحة محرمة دولياً، هذه الأحداث المتلاحقة مهدت لنشاط دولي، كان على شكل وفود تضامنية وشعبية إلى قطاع غزة، وكانت أبرز هذه الوفود هي "سفينة الحرية"، التي كانت تضم عدد كبيراً من المتضامنين الأتراك، والتي تعرضت للاعتداء والقتل من قبل القوات الإسرائيلية، مما ساهم في ازدياد حركة هذه الوفود الشعبية إلى غزة، بعد معرفة حقيقة العدو الصهيوني المغتصب للأرض الفلسطينية، إضافة إلى ذلك ساهمت هذه الوفود بشكل كبير في كسر الحصار المفروض على القطاع، وساهمت في ترويح أحقية الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أرضه والتمسك بثوابته على المستوى الدولي.

كما ان العدوان الاسرائيلي أواخر عام 2012، الذي شهد حركة وفود رسمية وشعبية، أثناء العدوان وليس بعد انقضائه، كما هو الحال خلال عدوان 2008 والتي كان لها الأثر الطيب، في الوقفة التضامنية والتعاطف مع أهالي القطاع والتأثير المباشر في الرأي العام العربي والدولي، حيث تزايدت الوفود بشكل كبير أثناء القصف الإسرائيلي على قطاع غزة.

وعليه فان الوقوف على الدور الشعبي هو أمر ملح ومهم، وتحتاجه القضية الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، الأمر الذي يجعل هذا الموضوع ضرورة سياسية واجتماعية، لما له من أثر كبير على تشكيل الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وعلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من جهه، ومن جهة أخرى لما لدراسة وتصنيف الوفود التضامنية التي قطعت المسافات ودفعت الأموال وبذلت الجهود الكبيرة، في سبيل الوقوف إلى جانب قطاع غزة وتعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، من أهمية عالية تستحق الجمع والتفحيط والتدوين.

مشكلة الدراسة

تزايدت ظاهرة التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية عقب العدوانيين الإسرائيليين على قطاع غزة 2008-2012، ونتج عنها عمل دبلوماسي عرف بالدبلوماسية الشعبية، كان لها الأثر الواضح في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، الأمر الذي يقضي بضرورة دراسة هذه الظاهرة وبحث استغلالها وكيف يمكن توظيف هذا النوع من الدبلوماسية في خدمة القضية الفلسطينية، والتأثير في الرأي العام الدولي، وكسب الموقف الدولي لصالح القضية الفلسطينية، وينبثق عن هذه المشكلة سؤال رئيسي هو: (ما دور وفود التضامن الدولية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية للفترة 2008-2013؟)

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

- 1- ما المقصود بالدبلوماسية الشعبية؟
- 2- ما واقع الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية؟
- 3- كيف تعاملت الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية مع هذه الوفود التضامنية؟
- 4- كيف أثرت الوفود التضامنية على الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية؟
- 5- كيف يمكن تعزيز دور الدبلوماسية الشعبية في خدمة القضية الفلسطينية؟

أهمية الدراسة:

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ الدراسة تسعى إلى إضافة المزيد إلى حقل العلوم الانسانية عامة وإلى العلوم السياسية والدبلوماسية خاصة حيث إنها تغطي حركة الوفود التضامنية التي قدمت إلى قطاع غزة عام 2008-2013 وتعمل على تصنيفها ودراستها بشكل كامل، إضافة إلى أنه لم يوجد أي دراسة تفيد بحصر هذه الوفود بالشكل المهني الصحيح، وبناء عليه لا بد من توضيح الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية:

• الأهمية النظرية:

- حيث إنه من المفروض أن تقدم الدراسة الميدانية والموضوعية على أسس بحثية وعلمية تضيء الجديد إلى المكتبة العربية في مجال دراسة الدبلوماسية الشعبية.
- تمكن الدراسة المختصين والدارسين في حقل العلوم السياسية والدبلوماسيين من الاستفادة العلمية بشكل نظري على أسس علمية ومنهجية سليمة.

• الأهمية التطبيقية:

- ستعمل الدراسة على تقديم النماذج العلمية الواقعية المدروسة وفق آليات البحث العلمي المتبعة؛ لتقدم النماذج لصناع القرار آلية واضحة تتضمن مواطن القوة والضعف للاستفادة منها في توجيه واتخاذ القرارات المناسبة تجاه الوفود التضامنية مع القضية الفلسطينية.
- تقديم دراسة وتحليل من خلالها خدمة القضية الفلسطينية وتعزيز أهمية الدبلوماسية الشعبية ووفود التضامن الدولية، وكيفية التعامل معها بالشكل السليم
- إفادة المجتمع الفلسطيني عن أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الشعبية ووفود التضامن الدولية تجاه علاقة المجتمع الفلسطيني مع باقي مجتمعات وشعوب العالم.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على الدبلوماسية الشعبية كشكل جديد من أشكال الدبلوماسية.
- 2- دراسة النتائج المترتبة على وجود وفود التضامن الدولية التي قدمت إلى قطاع غزة على القضية الفلسطينية.
- 3- معرفة كيف تعاملت الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية والجهات المحلية مع هذه الوفود التضامنية.
- 4- استشراف مستقبل الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.
- 5- تعزيز دور الدبلوماسية الشعبية في خدمة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

منهج الدراسة.

- 1- المنهج التاريخي: استخدم الباحث المنهج التاريخي في الدراسة؛ ليعمل على دراسة التطور التاريخي لموضوع الدراسة.
- 2- المنهج الوصفي التحليلي: استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمدي ملاءمة ومناسبة هذا المنهج لطبيعة موضوع الدراسة، كونه يساهم في فهم موضوع الدراسة، ويعمل على تحليل الدبلوماسية الشعبية.
- 3- منهج تحليل النظم: حيث استخدم الباحث منهج تحليل النظم للوقوف على العلاقة بين المتغيرات الموضوعية لموضوع الدراسة.
- 4- المنهج الاستشرافي: والذي من خلاله يستشرف الباحث مستقبل الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية.

حدود الدراسة:

- 1- الحد الموضوعي: الدبلوماسية الشعبية (وفود التضامن الدولية إلى قطاع غزة) ودورها في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية.
- 2- الحد المكاني: قطاع غزة.
- 3- الحد الزمني: ستناقش الدراسة الفترة الممتدة ما بين الأعوام 2008-2013، ذلك بسبب أنّ هذه الفترة تضمنت أحداث كثيرة وكبيرة مثل: العدوانيين الإسرائيليين على قطاع غزة 2008-2012 وأيضاً حصار قطاع غزة مما ساهم في ازدياد حركة الوفود التضامنية إلى القطاع.
- 4- الحد البشري: أعضاء اللجنتين الشعبية والحكومية لكسر الحصار وبعض الشخصيات العاملة في مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الخارجية الفلسطينية.

أدوات الدراسة:

- المقابلة: أجرى الباحث عدد من المقابلات مع الشخصيات ممن كان لهم الدور المهم في تسيير الوفود واستقبالها.

مصادر الدراسة:

- 1- مصادر أولية: المقابلة.
- 2- مصادر ثانوية: الكتب والمراجع والدوريات والمواقع الإلكترونية والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

إنّ موضوع الدبلوماسية الشعبية والقضية الفلسطينية أو بمعنى آخر حاجة القضية الفلسطينية للدبلوماسية الشعبية باعتبارها أحد اليات تنفيذ السياسة الخارجية تعتبر من المواضيع الأساسية التي تراهن عليها المنظمات الدولية والرأي العام العربي والدولي في خدمة، وتقديم المساعدة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ودعم صموده الذي يؤهله إلى التقدم تجاه تحرير أرضه وتحقيق تقرير المصير وحق العودة، فظاهرة الدبلوماسية الشعبية التي تجسدت على شكل وفود تضامنية شعبية من كافة دول العالم تطورت وتزايدت بشكل أساسي بعد عام 2008م كونها تحولت من ظاهرة بسيطة تقليدية تتعلق بقضية الأمن، وتعزيز العلاقات بين الدول بصورة رسمية إلى ظاهرة متعددة الأبعاد حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وذلك من خلال تدخل الرأي العام من الأطراف غير الحكومية التي تعنى بقضايا هذه المجتمعات، وهذا من خلال عملها الدبلوماسي غير الرسمي ومع تعقد القضايا

العالمية في المحيط الإقليمي والعالمي زاد تعقيد ظاهرة تنفيذ السياسة الخارجية وفق أداة الدبلوماسية غير الرسمية كما زادت أهميتها بالنسبة لترابط وتعزيز العلاقات بين المجتمعات والشعوب في العالم. وانطلاقاً من هذا التطور تنفيذ السياسة الخارجية في إطارها الرسمي التقليدي أصبح غير كافي لفهم طبيعية العلاقة بين الدول؛ بل لا بد من التوسع خارج هذا الإطار، ومحاولة فهم دور بعض الأطراف الأخرى في صناعة هذه السياسة الخارجية، ولذلك ظهرت بعض المحاولات لتقديم أطر علمية أكاديمية؛ لتفسير تنفيذ السياسة الخارجية وفق متغيرات هذا التطور وقد تجسدت في مجموعات بحثية ودراسات علمية يحاول كل منها أن يقدم تفسيراً لعملية صنع السياسة الخارجية وفق آليات غير رسمية نذكر منها:

❖ أولاً: الدراسات الفلسطينية المحلية:

- دراسة سمارة، نادر. (2013م) المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، غزة: جامعة الأزهر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المساعدات الدولية والقضايا المتعلقة بها بشكل عام، ثم عكس الأفكار والمفاهيم على المساعدات الخارجية في سياقها الفلسطيني. واعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن المساعدات الخارجية وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، والتي كان من أهمها أن المساعدات الخارجية أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الفلسطيني، ولكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير، فقد كان هناك عوامل أخرى أكثر إيجابية ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي مثل: الصادرات والقوى العاملة الفلسطينية والتراكم الرأسمالي.

وأوصت الدراسة في نهايتها بضرورة التخلص من الهيمنة "الإسرائيلية" على الأراضي الفلسطينية التي لا يمكن تحقيق أي إنجاز تنموي فلسطيني في ظل تواجدها، كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة إعادة تقييم التجربة الفلسطينية مع المساعدات، والعمل على إعادة هيكلتها لتلائم الخطط التنموية الفلسطينية التي يشترط فيها أن توضع على أسس تنموية فلسطينية سليمة.

- دراسة حسان، سمر. (2012م). الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2010. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور السياسي والاقتصادي التنموي التركي تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة الضفة الغربية وقطاع غزة (في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2010) ومدى مساهمته في تعزيز وتمكين الفلسطينيين، ومساعدتهم في إقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة.

وأبرز ما خلصت إليه الدراسة من نتائج إلى أن الدور التركي السياسي والاقتصادي في الفترة 2002-2010 ذو رؤى وتصورات مستقلة عن باقي الأطراف الفاعلة، يهدف إلى حماية وتمكين الفلسطينيين

سياشياً واقتصادياً من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، انسجاماً مع الأولويات والحاجات التنموية الفلسطينية، وذلك من خلال تركيز دعمه على القطاعات ذات الأولوية في خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، كما تم التوصل إلى أنّ المساعدات التركية ودعم المشاريع يتم وفق آليات مهنية دون ربطها بأية شروط للموافقة على تقديمها، بل إنّ المعيار الأساسي للموافقة على المشروع تعتمد على حجم الفائدة التي تعود على أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني ومدى تلبية المشروع للاحتياجات الفلسطينية.

وأوصت الدراسة إلى دعوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بضرورة العمل على وضع آليات من أجل تعزيز الدور السياسي والاقتصادي التركي في فلسطين.

• دراسة أبو حماد، ناهض. (2011). التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة. غزة: جامعة الأزهر.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي البحث ينتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وهي التي تقوم على وصف الوقائع وتفسيرها بدلالة المعلومات المتوفرة، وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على معلومات كافية حول ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أنّ التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني. وأنّ المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني. ويرى الباحث أنّ على مؤسسات المجتمع المدني التي تتلقى المساعدات من الاتحاد الأوروبي ان تتوخى الحذر من الشروط التي قد يضعها الاتحاد (USAID) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مقابل تمويل هذه المؤسسات، لأنّ الاتحاد الأوروبي يقدم هذه الأموال وفق رؤيته الخاصة وليس وفق خطة فلسطينية، كما تفرض وكالة التنمية شروطاً خاصة تتعلق بنبذ الإرهاب والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بذلك.

• دراسة لبد، عماد سعيد. (2004م) تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003). غزة: الجامعة الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة خاصة، وعلى تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك إلى التعرف على مدى قدرة السلطة الفلسطينية على التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. وخلصت الدراسة إلى أنّ المساعدات

الدولية المقدمة عبر السلطة الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء أكان ذلك بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وتحديدًا ما يتعلق منها بالجانب "الإسرائيلي" والدول المانحة ذاتها. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها.

❖ تانياً: الدراسات العربية:

- دراسة بوتس، داليا (2011) ما دور الدبلوماسية الشعبية أو العامة باعتبارها دبلوماسية غير رسمية في محاربة الإرهاب الدولي.

حيث تضمنت الدراسة ستة فصول تضمن الفصل الأول الجانب النظري للموضوع، ثم الفصل الثاني تضمن مفهوم الدبلوماسية العامة و العلاقات الدولية و السياسة الخارجية مع تفسير أبعاد هذا النوع من الدبلوماسية و وسائلها، أما الفصل الثالث و تضمن دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدبلوماسية الشعبية و أهم ممارساتها في محاربة الإرهاب الدولي، ثم تضمن الفصل الرابع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا الحرب و النزاعات من خلال الدبلوماسية الشعبية غير الرسمية، أما الفصل الخامس فتضمن استراتيجية الدبلوماسية الشعبية غير الرسمية في مكافحة الإرهاب الدولي، ثم الفصل السادس تضمن تقييم ممارسات هذا النوع من الدبلوماسية حيث توصلت الى نتيجة اساسية هي أنه لا بد من إعادة وضع مفهوم مرتبط بالدبلوماسية الشعبية الأمريكية و جهودها في الحرب على الإرهاب.

- دراسة السمالوطي، (2011م). دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني. القاهرة.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور المجتمع المدني في مصر وسماته، وكيف تتحدد أولويات المؤسسات المانحة؟ أو إلى أي مدى تتوافق هذه الأولويات سواء مع احتياجات شركائها من منظمات المجتمع المجاني بشكل خاص، أو مع أولويات الأجنحة الإصلاحية المطروحة على بلادنا العربية بشكل عام؟ وكيف يمكن إعادة صياغة سياسات المؤسسات المانحة من أجل عطاء أكثر فاعلية في منطقتنا العربية؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ مستوى التمويل الوطني لا يفي باحتياجات منظمات المجتمع المدني. وأنّ التمويل الأجنبي له شروطه وهو محاصر بخضوعه لموافقة الحكومات. وأوصت الدراسة إلى تحفيز المؤسسات الوطنية المانحة في دعم ومساندة منظمات المجتمع المدني من أجل أداء أكثر فاعلية واستقلالية. وتحقيق المزيد من الانحياز لدعم مشروعات وبرامج تنمية بمشاركة حقيقية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تقوم على أساس من الثقة والمسئولية المشتركة.

• دراسة الشيخ علي، ناصر. (2010م). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، وأهم ما خلص إليه الباحث في دراسته هو أنّ هناك يوجد عوامل تؤثر في أنشطة منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة السياسية، هي: العوامل الداخلية وتتمثل في البنية الداخلية لهذه المنظمات وعدم قدرتها على تجاوز الواقع المعاش إلى آفاق أوسع وأفضل، وارتباط معظم هذه المنظمات بقوى سياسية فلسطينية تؤثر كثيراً على فكر وعمل هذه المنظمات، والعوامل الخارجية تمثلت في التمويل الخارجي وآثاره السلبية أو الإيجابية، وعن دور هذا التمويل في تشكيل وبلورة بعض المفاهيم المجتمعية والسياسية أحياناً وأثره كذلك في إثارة نوع من الشك والتنافس بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وأوصى الباحث في دراسته إلى ضرورة بلورة مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين، وتطور العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

• دراسة مصطفى، نادية (2007) الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جمهورية مصر العربية.

تضمنت الدراسة أربعة محاور حيث جاء المحور الأول تحت عنوان خطاب الدبلوماسية الشعبية تجاه العالم العربي التحليل و الفاعلية ،حيث تضمن مفاهيم الدبلوماسية الشعبية الأمريكية التي تنشط بصورة غير رسمية، مع تحليل لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العلم العربي وفق هذا النوع من الدبلوماسية غير الرسمية، ثم جاء المحور الثاني تحت عنوان دور المراكز التي تنشط من خلال الدبلوماسية الشعبية الأمريكية في المجال الأكاديمي و قد أخذت مؤسسة فولبرايت نموذجاً ، ثم المحور الثالث تحت عنوان صناعة الصورة الأمريكية في العالم العربي تضمن استراتيجية الإعلام الأمريكي في صناعة الصورة الأمريكية في العالم العربي، واخيراً المحور الرابع الذي كان عبارة عن تقييم الجهود الأمريكية لتحسين صورتها في العالم.

1. MUHAMMAD, JAVID AND QAYYUM, ABDIUL (2011) FOREIGN AID–GROWTH NEXUS IN PAKISTAN: ROLE OF MACROECONOMIC POLICIES

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من خلال البحث في السياسات الاقتصادية الكلية ودمجها في معادلة انحدار متعدد استخدم فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو، والمساعدات والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. وخلصت الدراسة إلى أنّ المساعدات أثرت إيجاباً على النمو في باكستان مع اشتراط وجود السياسات الكلية الجيدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة؛ فإنّ هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن التفاعل بين المساعدات والسياسة الاقتصادية أعطى نتيجة مهمة وإيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة إلى وجود حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال السيطرة على تلك الأمور بما يخدم فعالية المعونة.

2. HANSEN AND TARP (2001) AID AND GROWTH REGRESSIONS.

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي مع أخذ مؤشرات السياسات الداخلية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ المساعدات الخارجية تزيد النمو، وأنّ هذه النتيجة ليست مشروطة بمؤشر سياسة معينة، وأكدت على أنّ المساعدات تؤثر على النمو عن طريق الاستثمار، وأظهرت بأنّ هذا الأثر قوي وفعال. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة وضع سياسات واضحة لإدارة المنح الخارجية.

3. NASEEM H. ABU JAMIE (1991) EXTERNAL AID AND ECONOMIC DEVELOPMENT OF SELECTED DEVELOPING COUNTRIES.

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار نسبة النمو لبعض الدول التي تستلم مساعدات خارجية وتحديد الصفات المشتركة بينها، ووضعها في مجموعات وفقاً لنوع المساعدات التي يتم تلقيها ومستواها التنموي، بالإضافة إلى تحديد العوامل الحاسمة التي تعزز النسب العالية من النمو كنتيجة للمساعدات، وخلصت الدراسة أنّ هناك دولاً اعتمدت على المساعدات الخارجية بلا ضرورة مثل: الهند، ودول أخرى تمكنت من تحقيق نسبة نمو دون مساعدة خارجية مثل: سنغافورة، ودول لم تستطع إحراز أي تقدم بدون مساعدات خارجية مثل: "إسرائيل"، وأضافت الدراسة بان هناك تأثيرات مختلفة للمساعدات الخارجية على المؤشرات الاقتصادية للدول المدروسة تختلف من فترة لأخرى.

4. Mel Morgan (2003)

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية التعامل مع المنح المطروحة من حيث إعداد الموازنة الخاصة بها من جهة والقبول بها من جهة أخرى. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الإرشادات على المنظمة الأخذ بها قبل تقديم خطة موازنة المنحة: بعد قراءة طلب المنحة بعناية وخاصة الجزء المتعلق بالموازنة وقائمة البنود والاستثناءات، والتعرف على متطلبات الموازنة وما هو غير مسموح به فيها، ويجب على المنظمة أن تتعرف على الأمور التالية من خلال الموازنة للمنحة وهي: ما قيمة المنحة؟ ما هو الجزء المباشر فيها؟ ما الخدمات التي تقوم بها المنحة موازنتها بتزويدي بها (القيمة الاضافية من المنحة وموازنتها) كما أوصت الدراسة الى ضرورة استشارة قسم المحاسبة والقسم المسؤول عن إدارة المنح لتأكيد أن المنحة ضمن التعليمات والسياسات الموجودة في المنطقة.

❖ التعليق على الدراسات السابقة:

إضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات أخرى تناولت قضايا العلاقات الدولية من خلال دور هذه الدبلوماسية غير الرسمية في أنشطة الدولة الخارجية، كما أنّ هناك دراسات أخرى تناولت مفاهيم حول الفواعل غير الرسمية كالمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، ومنظمات حقوق الانسان والتنمية، والفواعل الأخرى التي تنشط في العمل الدبلوماسي غير الرسمي، بالإضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية التي يعتبرها البعض جزء من الدبلوماسية الشعبية وأنّ كانت رسمية كونها تأتي من ممثلي الشعوب المنتخبين.

إلا أنّ هذه الدراسات رغم أهميتها فهي قد تناولت جوانب دون أخرى خاصة فيما يتعلق بدور الدبلوماسية غير الرسمية في مجال السياسة الخارجية، ودور هذه الآلية في تنفيذ السياسة الخارجية من منظور يسمح لها بترجمة كل الميول والآراء الخاصة بالرأي العام والشعوب خاصة، في ظل المتغيرات التي تخيم على الساحة الإقليمية والدولية.

وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة من خلال ربط أهداف أولويات السياسة الخارجية بجهود الدبلوماسية غير الرسمية، من خلال التعمق في مفاهيم الدبلوماسية الشعبية غير الرسمية ومحاولة تفسير طبيعية العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية غير الرسمية ودور أطرافها في تحقيق أهدافها وأولوياتها تجاه القضية الفلسطينية.

وكي لا يكون هناك خلط بين الدبلوماسية الشعبية وبين الدعم والمساعدات الخارجية التي تعتبر أحد أدوات هذه الدبلوماسية الشعبية في حال كانت المساعدات المقدمة من منظمات غير حكومية أو شعبية، فإنها تمثل أحد أدوات تنفيذ وممارسة الدبلوماسية الشعبية تجاه قضية ما أو دولة ما، إذا تعتبر المساعدات الخارجية والتمويل الخارجي أحد تجليات الدبلوماسية الشعبية سواء أكانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الفجوة البحثية

الدراسة الحالية	الاختلافات-الفجوة البحثية	الدراسات السابقة
<p>ستناقش الدراسة الحالية مفهوم الدبلوماسية الشعبية ودورها اتجاه القضية الفلسطينية منذ نشأة هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية، مفهومه، ماهيته، نشأته، أشكاله وأصوله، وما هو تأثيره المباشر على القضية الفلسطينية سواء على مستوى الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، أو على المستوى الدولي والإقليمي هذا من ناحية، من ناحية أخرى ستعمل الدراسة على بحث حالة الوفود التضامنية الدولية إلى قطاع غزة كنموذج من نماذج الدبلوماسية الشعبية وكيف كان لها الدور المباشر على القضية الفلسطينية، إضافة إلى أنّ هذه الدراسة الأولى من نوعها التي عملت على دراسة هذا الموضوع على مستوى فلسطين؛ بل وعلى مستوى الشرق الأوسط.</p>	<p>معظم الدراسات السابقة لم تركز على مفهوم الدبلوماسية الشعبية وأهميتها بالنسبة للقضية الفلسطينية هذا من جانب، من جانب آخر لم تركز في الوقت نفسه في الدور الرئيس لوفود التضامن الدولية التي قدمت إلى قطاع غزة كالتجسيد لمفهوم الدبلوماسية الشعبية إضافة إلى أنها لم تعمل على حصر هذه الوفود وتصنيفها في إطار علمي منبثق عن الطبيعة الوظيفية لهذه الوفود ومجموعة الأدوار التي قامت بها إبان العدوانيين الإسرائيليين على قطاع غزة 2008-2012، وما لحقها من حصار اقتصادي على قطاع غزة، ولكن يمكن اعتبار الموضوعات التي قدمتها هذه الدراسات كأدوات مهمة من لاستخدام الدبلوماسية الشعبية.</p>	<p>دراسة سمارة (2013) ناقشت المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، كما وناقشت دراسة حسان (2012) الدور التنموي التركي في الأراضي المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، وناقشت دراسة أبو حماد (2011) التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ودراسة لبد (2014) والتي ناقشت تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، ودراسة السمالوطي (2011)، حيث ناقشت دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني في القاهرة، كما وناقشت دراسة الشيخ علي (2010) دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين</p>

الفصل الثاني:

الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية
(المفهوم_ التطور التاريخي_ المحددات)

تمهيد:

مرت القضية الفلسطينية في العديد من المراحل والمنعطفات الحادة، التي تعرضت خلالها إلى كافة أشكال القهر والظلم من خلال الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته العنصرية منذ العام 1948 وإلى يومنا هذا، مما جعل القضية الفلسطينية بحاجة ماسة إلى وقفات وتضامن شعوب العالم معها، سيما بعد انحياز الولايات المتحدة الأمريكية الواضح إلى دولة الكيان الإسرائيلي، وتبني الدفاع عن ممارساته القمعية والعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى انحياز المجتمع الدولي الذي تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المؤسسات الدولية، مثل: الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية الفاعلة على مستوى العالم.

أمعنت دولة الكيان الإسرائيلي في قتل و تشريد الفلسطينيين من ديارهم و أراضيهم، و إهدار حقوق المواطن الفلسطيني، وذلك من خلال الاعتداءات المتكررة على المخيمات والحقوق الفلسطينية، عبر بناء الجدار الفاصل، والمحاولات المتكررة لتهدويد المسجد الأقصى، والاعتداءات والحروب المتكررة، وفرض الحصار الخانق على المواطن الفلسطيني في غزة، و تقييد حركة المواطن الفلسطيني وحرمانه من الحصول على أبسط حقوقه، والاستيطان، هذا بدوره خلق حالة من حركات التضامن الشعبية على مستوى دول أوروبا، والتي شاهدهناها على شكل الوفود التضامنية، والوقفات الاحتجاجية، الداعمة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بعد كل اعتداء، من دولة الكيان الإسرائيلي، سواء في الجدار الفاصل، أو عدوان عام 2008، أو عدوان عام 2012، أو عدوان عام 2014، والاستيطان، والقدس، وكافة القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، من خلال ما تقدم سنعمل في هذا الفصل، على دراسة وتحليل أصول ونشأة الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية، ودراسة محددات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وكذلك عرض مجموعة من التعاريف، والأهداف والوسائل والمسارات من خلال ثلاثة مباحث، الأول: سيتناول المفهوم و النشأة للدبلوماسية الشعبية، والثاني: سيناقد التطور التاريخي للدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية، و الثالث: سيختص بمحددات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية .

المبحث الأول: الدبلوماسية الشعبية المفهوم والنشأة

❖ مقدمة:

يُعد مفهوم الدبلوماسية العامة أو الشعبية من المفاهيم القديمة التي تتخذ مدلولات حديثة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصفة عامة، ويعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة. ولم تقتصر الدبلوماسية العامة على الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها، وإنما ارتبطت أيضاً ببعض الدول الأوروبية كبريطانيا، فرنسا، ألمانيا، الدنمارك... سواء أكان هذا في إطار الاستعمار التقليدي أو الاستعمار الجديد، كما كانت ولا تزال الدبلوماسية العامة من أهم الوسائل الأوروبية للحفاظ على علاقتها المتزنة مع جيرانها العرب فيما يعرف بالقوة الناعمة، والتي تعد عامل مساعد في تحقيق أهداف الدبلوماسية العامة.

لقد فتحت ثورة الاتصال مجالاً للكثير من الأفراد والمؤسسات؛ لكي يلعبوا أدواراً دبلوماسية تحقق أهداف السياسة الخارجية للدول التي ينتمون إليها، و يمكن أن تساهم في تحسين صورة هذه الدول، و يبرز في هذا المجال أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجاليات التي تنتمي إلى دول مختلفة و الدارسين بالجامعات في ممارسة هذا النوع من الدبلوماسية، و الذي يمكن ان يحقق تأثيراً أكبر من الدبلوماسية التقليدية، كما أنّ هؤلاء المواطنين يمكن ان يستخدموا الوسائل الاتصالية الحديثة مثل: الانترنت في بناء مواقع تدافع عن قضايا معينة، و استخدام البريد الالكتروني، و المشاركة في حلقات النقاش. كما يبرز أيضاً دور المنظمات غير الحكومية التي تزايد عددها في العالم المعاصر، وتنوعت انشطتها واهتماماتها وتزايدت إمكانية تأثيرها.

ستناقش الدراسة في هذا المبحث مجموعة من التعاريف التي وردت في الدبلوماسية الشعبية، إضافة إلى التعريف الإجرائي للدراسة، وعرض الوسائل والأهداف التي تعمل من خلالها الدبلوماسية الشعبية وتوسعي إلى تحقيقها، وكذلك عرض المسارات المتعددة للدبلوماسية الشعبية والعناصر الأساسية التي تحتوي عليها، ومن ثم عرض وتحليل للمبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الشعبية.

❖ أولاً: تعريف الدبلوماسية الشعبية:

قبل الولوج في سرد التعريفات التي وردت للدبلوماسية الشعبية، لا بد من الإشارة إلى أنه في الحقيقة هناك اختلاف في تسميات هذا النوع من الدبلوماسية، فبعض العلماء والكتاب أطلق عليها اسم الدبلوماسية العامة، ومنهم من أطلق عليها اسم الدبلوماسية الشعبية، وآخرون أطلقوا عليها اسم الدبلوماسية متعددة المسارات، وكذلك دبلوماسية الإعلام ولكن على الرغم من اختلاف التسميات إلا أنها تحمل نفس المفهوم والمطلوب، وهناك بعض العلماء من عرفها بشكل مباشر وآخرون قاموا بتحديد ماهية الدبلوماسية الشعبية من خلال ادواتها وأهدافها، وفيما يلي مجموعة من التعاريف التي وردت فيها وهي كالتالي:-

❖ هي تلك النشاطات التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل شعبية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها. وقد ساعد على ظهور الدبلوماسية الشعبية التقدم العلمي والتكنولوجيا في وسائل الاتصال المختلفة، حيث إنها أوجدت فرصاً جديدة للاتصال الجماهيري. (مجدلاوي، 2010: 100-101).

❖ هي العمل الدبلوماسي القائم على الاتصال والتعامل مباشرة مع الشعوب والتنظيمات السياسية. (الشامي، 2011: 129).

❖ إنّ الدبلوماسية الشعبية هي التطور الذي طرأ على الدبلوماسية في القرن العشرين، والذي نجم عن التقدم العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات المختلفة. إنها أيضاً ومن زاوية أخرى صورة من صور الدبلوماسية العلنية التي تتصل بالجماهير الشعبية، وتعلن لها عن اعمالها وما توصلت إليه من نتائج. إنّ الاتصال بالشعب إذا قد أعطى للدبلوماسية الشعبية رأياً عاماً شعبياً تسعى الدبلوماسية لكسبه وتأييده. فالدبلوماسية في صورتها الشعبية تخاطب الشعب، وتتصل به عن طريق الوسائل الحديثة التي تجعل من المخاطبة والمواجهة أمراً ممكناً. وهذا التحول الذي فرضته ظروف وأحوال العصر لم يجعل من الدبلوماسية شعبية في أهدافها، وإنما جعل منها أن تكون شعبية في وسائلها أيضاً، ذلك أن الدبلوماسية التي تضع لها مخاطبة جماهير الشعب وتأييد آرائهم هدفاً قد فتحت أبوابها لأبناء الشعب قاطبة. إذ أنّ الدبلوماسية الشعبية لا تستطيع أن تنجح إلا بدبلوماسيين شعبيين يأتون من عموم الشعب ويفهمون لغته ويحسون بأحاسيسه يعملون من أجل خدمته (محمد، 1976: 145).

- ❖ هذا النوع من الدبلوماسية لا يمارس من قبل الدول أو المنظمات الدولية الرسمية، وإنما من قبل منظمات غير حكومية لا علاقة لها بالدول يقيمها الأفراد، ولكنها تمارس أعمالها إلى جانب هذه الدول. وأصبحت تشكل جزءاً كبيراً من العلاقات الدبلوماسية في الوقت الحاضر لأن اتساعها يتزايد يوماً بعد يوم. وتنشأ هذه المنظمات بموجب اتفاقيات خاصة تعقد بين أفراد يمثلون مجموعة دول. وتقوم هذه المنظمات بعقد المؤتمرات الدولية وإصدار البيانات. وتشارك المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الرسمية التي تعقدها الدول بحسب طبيعة عملها. (الفتلاوي، 2006: 97).
- ❖ ويعرفها فيليب تايلور أنّ الدبلوماسية العامة تعمل كملين للسياسة الخارجية من خلال القبول العام في البلدان الأجنبية لأنشطة دولة لأخرى. ويتم ذلك في المقام الأول من خلال طريقتين: 1- إبراز الثقافة والقيم الوطنية 2- نشر الأخبار والمعلومات. وكثيراً ما تشير الدول الأوروبية إلى الطريقة الأولى على إنها دبلوماسية ثقافية، وقد تنشأت دول كثيرة هيئات رسمية أو شبه رسمية لتقوم بهذه المهمة بالنيابة عنها (مجلة الدبلوماسي، 2010: 39).
- ❖ الدبلوماسية الشعبية كونها صلة مباشرة بين الحكومة الأجنبية ومواطني في ثان أو بين مواطن من بلد ما مع مواطن آخر يقطن في بلد آخر. وهذا التحول الذي فرضته ظروف وأحوال العصر لم يجعل من الدبلوماسية شعبية في أهدافها وإنما جعل منها أن تكون شعبية في وسائلها. (ابو عامر، 2004: 171-172).
- ❖ الدبلوماسية الشعبية هي التي تمارس من قبل المنظمات غير الحكومية لا علاقة للدول فيها، وازدادت هذه الدبلوماسية لازدياد المنظمات غير الحكومية وكبر عملها في العالم. (معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، 2013: 18).
- ❖ كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساساً على التعامل بين الحكومات، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدول تحاول ان تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب، ويسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام والسؤال الذي يثار هنا هو: هل هذا الأسلوب ضمن مهام الممثل الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما؟ في الواقع أنّ الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول المعتمد لديها هذا الممثل الدبلوماسي، فبعضها يقبله؛ بل ويحبذه، وبعضها الآخر يعتبره تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، ولذلك فإن كثيراً من الدول تتجه تخلصاً من الحرج إلى ان تجعل هذا الأسلوب من اختصاص منظمات غير رسمية كالتنظيمات السياسية والنقابية والاتحادات الطلابية، والمبعوثين إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوان ثقافتهم كرجال العلم والدين. (أبو عباد، 2009: 29).
- ❖ إنّ الدبلوماسية الشعبية مفهوم يرتبط بهذا الشكل الشعبي في الدبلوماسية ما تقوم به فئات الخبراء والفنيين الذين توفدهم دولة بلغت مستويات ناضجة في مجالات يحتاجها مجتمع آخر لم يتحقق له

مثل هذا التقدم، كخبراء الري والتربة وبناء الخزانات وتشبيد الطرق وتدريب الكادرات الفنية، ربما فاق في تأثيره التأثير الذي تصنعه الدبلوماسية التقليدية. (شلي، 1997: 12).

❖ ويشير تعريف الدبلوماسية الشعبية إلى أنها العمليات الاتصالية التي تمارسها الحكومات للاتصال بجمهير الدول الأخرى في محاولة لإيجاد تفاهم وتقبل لأفكارها وسياساتها ومؤسساتها وثقافتها، وأهدافها الوظيفية. (الجمال، 2005: 69).

التعريف الإجرائي للدبلوماسية الشعبية:

وإجرائياً يعرفها الباحث إلى أنها تلك الأنشطة التفاعلية الاتصالية، التي تنشأ بين مجتمعين، أو دولتين وتنشط وتزداد وقت الحروب والأزمات، والتي يمارسها بعض النشطاء من التنظيمات السياسية، والاتحادات النقابية، والنكتلات الشعبية، وهذا النوع من الدبلوماسية لا يمارس من قبل الدول، أو المنظمات الدولية الرسمية، وإنما من قبل منظمات غير حكومية، كالوفود الدولية التضامنية التي قدمت إلى قطاع غزة بهدف التضامن مع الشعب الفلسطيني.

❖ ثانياً: الوسائل التي تعتمد عليها الدبلوماسية الشعبية:

تعتمد الدبلوماسية الشعبية على مجموعة من الوسائل التي تعتبرها أهم محركات العمل الشعبي وتسعى إلى توظيفها في تطويع الأنشطة والفعاليات لتحقيق أهدافها تجاه قضية معينة وهذه الوسائل عبارة عن الرأي العام من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وكذلك الخبراء والمتخصصين والاتحادات والروابط ومنظمات المجتمع المدني وهي كالتالي: -

1- الإذاعة المسموعة والمرئية والصحافة، فمحطات الإذاعة تنقل إلى مختلف الشعوب أسلوب الحياة في الدولة التابعة لها ووجهة نظرها حول القضايا المختلفة، وتحاول التأثير في الشعوب التي يصل إليها صوتها بمخاطبة كل منها بلغته. وإذاعة لندن وإذاعة صوت أمريكا وصوت ألمانيا وصوت العرب أمثلة على ذلك.

2- الاتحادات والروابط، كالاتحادات النسائية وجماعات أنصار السلام واتحادات الادباء والفنانين والاتحادات العمالية والطلابية والروابط المهنية الأخرى. فكلها تنظيمات شعبية تمتلك القدرة على التحرك والاتصال بالجمهير. ومن فوق منابهم يتم التفاهم والاتصال الشعبي. (التابعي، 1976: 145).

3- المبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوانهم وثقافتهم، كرجال العلم والدين، فهم يشكلون أدوات غير رسمية للدعاية لبلادهم يتحدثون عنها ويرفعون من مكانتها من خلال قيامهم بأعمالهم العلمية والدينية. وتعني الدول في أيامنا هذه بإرسال، مثل: هؤلاء المبعوثين غير الرسميين لها. ولا شك أنّ نجاحهم يخدم أهداف دولهم ومصالحها بالخارج.

4- خبراء المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من الاقتصاديين والاجتماعيين والفنيين وغيرهم، فهؤلاء الخبراء يتحدثون أثناء أدائهم لأعمالهم في القضايا المختلفة، وينقلون بشكل أو بآخر وجهة نظر دولهم حول مختلف القضايا المحلية والدولية ويكون لهم تأثير ضخم على الرأي العام قد يفوق تأثير بعض السفراء، ولذلك على الممثلين الدبلوماسيين العمل على تنسيق جهودهم، مثل: هؤلاء المبعوثين وتوجيههم بما يتفق ومصالح بلدانهم من خلال الاتصال المستمر بهم. (زهرة، 1993: 101).

❖ ثالثاً: عناصر الدبلوماسية الشعبية:

1- مجموعة بشرية أو مؤسسة أو هيئة شعبية تقوم بإرسال رسائل بهدف خلق صورة ذهنية عنها لدى الآخرين.

2- الرسالة الاتصالية ذاتها بما فيها من وعود وتبريرات ومحتوى مننقي.

3- وسائل إرسال هذه الرسائل سواء أعبّر أساليب الكترونية، مثل: التلفزيون والراديو ومواقع الانترنت أو من خلال الاتصالات الشخصية المباشرة مثل التبادل الطلابي وإرسال الوفود الإعلامية والصحفية.

4- الطرف أو الأطراف المستقبلية لهذه الرسالة.

5- فعالية هذه الرسالة. (مصطفى وعبد الفتاح، 2007: 42).

❖ رابعاً: مسارات الدبلوماسية الشعبية:

تتخذ الدبلوماسية الشعبية العديد من المسارات، والتي أبرزها المسار الرسمي الذي يمارس من خلال إرسال الرسائل الى مراكز اتخاذ القرار في الدول الأخرى بهدف التوصل إلى رؤية واضحة تجاه مسألة ما.

1- دبلوماسية المسار الأول. (الدبلوماسية الرسمية).

فدبلوماسية المسار الأول هي أسلوب عمل الدولة، وهي في جوهرها عملية إرسال الرسائل مباشرة إلى الحكومة ومراكز اتخاذ القرار بحيث يقوم بها الممثلين الرسميين للدولة، وذلك من خلال التفاعل بين دولة وسلطات دولة أخرى كوزارة الخارجية ورؤساء الدول ومسؤولين في الخارجية... الخ، ويشير إلى دبلوماسية المسار الأول بمصطلح المستوى الأول، والتي تختلف وفقاً للأدوار التي تقوم بها الدول والطريقة التي تتبعها في تنفيذ هذه الأدوار من خلال الوساطة والمفاوضات والمسايع الحميدة. وبعثات لتقصي الحقائق وعقوبات الدبلوماسية. (عبد الغفار، 2004: 21).

لذلك يمكن القول أنّ دبلوماسية المسار الأول تعكس أطر السياسة الدولية التقليدية، والتي تجري في إطار التفاعلات المنتظمة للدول، والتي تعمل من خلال انشطتها إلى محاولة وقف تصعيد الصراعات وحفظ السلام وإحلال الحوار بين الشعوب والأمم.

2- دبلوماسية المسار الثاني. (دبلوماسية المنظمات غير الحكومية).

وهي الجهود التي يقوم بها غير الرسميين والذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في حفظ السلام والحوار والتعايش، ويسعون إلى القفز فوق منطقتي استخدام القوة وتشجيع الاتصال والتعاون داخل المجتمعات المنقسمة على نفسها ويشير جون مكدونالد إلى أنّ دبلوماسية المسار الثاني قادرة على الكشف عن الحاجات الانسانية الأساسية، وأنّ السماح للاتصال المباشر بين الدول يمكن من وقف عملية تحقير الانسان لأخيه الانسان وبناء العلاقات بين الجماعات الدولية. (عبد الغفار، 2004: ص292).

ومن أمثلة هذا النوع من الدبلوماسية، هي تلك التي يمارسها رجال القانون الدولي، ومؤسسات حقوق الإنسان، في محاولة للتغلب على حل النزاعات سلمياً، عبر القانون الدولي، الانساني والعام، دون الإفراط في استخدام القوة، التي من شأنها قطع الاتصال والتعاون، و تشجيع العدوان، فدبلوماسية المسار الثاني تعمل على تطوير التفاهم المتبادل بين أكثر من عدد ممكن من الجماعات عبر العالم، لذلك تسمى هذه الدبلوماسية بالدبلوماسية التحويلية، والتي تحاول وضع تصور لعالم يطغي عليه التكاثر المشترك على سياسات استخدام القوة وجعل منظور العلاقات الدولية يقوم على أساس علاقات بين الشعوب وليس علاقات بين النظم، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية لهذه الدول.

3- دبلوماسية المسار الثالث. (الدبلوماسية الاقتصادية غير الرسمية).

ويعرف هذا النوع من الدبلوماسية بدبلوماسية المواطن، والتي تهتم بعقد اللقاءات غير الرسمية بين الدول، وذلك بغرض تقريب وجهات النظر ودعمها بمساعدة مراكز البحث والدراسات المتخصصة في إحلال السلام والحوار بين الشعوب بهدف تحقيق أهداف السياسة الخارجية. ويشير مصطلح دبلوماسية المسار الثالث إلى تلك المؤتمرات التي تعتمد على مشاركين من غير الدول والدوائر الحكومية بهدف إيجاد طرق بديلة لمعالجة قضايا السياسة الخارجية، وقد انبثق هذا المفهوم من النموذج الذي يقسم أنشطة الدبلوماسية الدولية بين القنوات الرسمية وغير الرسمية.

كما يشير مصطلح دبلوماسية المسار الثالث إلى المجال التجاري والاقتصادي والقطاع الخاص والمشاريع الحرة والشركات المتعددة الجنسيات والتفاعلات التي تحدث بينهم، وذلك بهدف تعزيز فرص العمل في المجال الاقتصادي ودعم المؤسسات الاقتصادية وجلب التجار والمنتجين والتركيز على بناء علاقات تجارية عادلة بين المستهلكين في العالم، والأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية بما فيهم الصناع الحرفيين والمزارعين... الخ.

4- دبلوماسية المسار الرابع. (الدبلوماسية الفردية أو دبلوماسية المواطنين).

وهي ما يعرف بدبلوماسية الشعب للشعب أو دبلوماسية المواطن للمواطن، وهذا النوع من الدبلوماسية يوفر قاعدة على أعلى مستوى تسهل للشعب عملية توسيع نطاق الممارسة الدبلوماسية وإحداث المزيد من التعاطف من خلال تبادل الخبرات فيما بينهم، وهذا التبادل والتعاطف يؤدي إلى خلق علاقات جيدة مع الناس. ونجاح المشاريع وتحقيق أهداف السياسات الخارجية على أعلى مستوى. (منيرة، 2009: 37).

فهذا النوع من المسارات يختص بالمجالات العلمية والثقافية والأكاديمية والتعليمية والطلابية والمجالات الفنية والرياضية، وحتى التبادل بين الشباب من خلال برامج التبادل الثقافي، ومثال على ذلك الوفود الطبية التي قدمت إلى قطاع غزة وقامت بإجراء عمليات جراحية معقدة ونادرة كان الهدف منها تدريب الأطباء في قطاع غزة عمل مثل هذه العمليات.

5- دبلوماسية المسار الخامس. (الدبلوماسية الإعلامية).

ويشير هذا المسار إلى دور وسائل الإعلام والاتصال والرأي العام في مجال العلاقات الدولية والسياسية الخارجية من أجل إحلال السلام والتعاون بين الشعوب، وهذا على أساس الجهود التي تقوم بها والرامية إلى كشف وتوعية قطاعات وهيئات مجتمعية من خلال توفيرها المعلومات والأفكار والثقافة وغيرها من الاحتياجات الوطنية وبالتالي رفع مستوي الوعي الجماعي للسكان بمسائل السلام والسياسة الخارجية ومتغيرات السياسة الدولية. (عبد الحكيم وادي، 2013: مقال منشور على صفحة مركز راشيل

كوري)

فهذا المسار يعمل على مساعدة المسار الثالث المجسد في مراكز البحث والدراسات، وذلك من خلال الترويج لمفاهيم السلام ومساعدتها على تحليل النزاعات والتنبؤ بها، كما يعمل هذا المسار على توعية بناء السلام من المفاوضين والعاملين في السلك الدبلوماسي سواء الرسمي أو غير الرسمي. وانطلاقاً من دور هذه المسارات التي تعمل تحت غطاء المسار الرسمي والمسار غير الرسمي، فإنه يمكن الإشارة إلى أنه إذا ما تكاثفت جهود هذه المسارات فإنها تصل في النهاية إلى حلول ناجعة يرجع فضلها إلى التنوع في أنشطة هذه المسارات، ومن أمثلة هذا النوع من مسارات الدبلوماسية الشعبية، هي المعلومات التي يتم نشرها، من خلال الإذاعات المحلية والدولية، وكذلك مواقع الانترنت والنشرات المطبوعة وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومع تنامي دور هذه المسارات وتطور العلاقات الدولية في إطارها العام، فقد ظهرت هناك مجموعة أخرى من المسارات، والتي ضمت إلى أنشطتها أنشطة المسارات الأخرى، وعلى هذا الأساس قام كل من دايموند وماكدونالد بتوسيع هذه المسارات ضمن ما يسمى بمفهوم الدبلوماسية المتعددة المسارات، وجعله يشمل تسعة مسارات، حيث أعاد صياغة طبيعة هذه المسارات وأضافاً للمسارات الخمسة السابقة أربعة مسارات أخرى وهي:

- أ- الدين.
- ب- جماعات السلام المناهضة للحرب والمجسدة في حركات التحرير.
- ج- البحوث والتدريب والتعليم.
- د- أعمال البر والإحسان والمساعدات (هيئات جمع الأموال).

والأهم من ذلك اعترافهما بوجود علاقة رابطة بين كل هذه المسارات، حيث صاغا شكلاً هندسياً دائرياً للتعبير عن المسالك الدبلوماسية المسارية التسعة بحيث يقع كل مسلك على نقطة في محيط دائرة بغرض عدم إعطاء أي مسلك سواء أكان رسمي أو غير رسمي أهمية على المسلك الآخر، حيث ترتبط كل هذه المسالك ببعضها البعض في عملية واحدة لحل المشاكل والقضايا العالقة على المستوى الدولي وجعلها في دائرة.

فهي تعمل كلها كنظام واحد رغم أن لكل مسار موارده وقيمه ونهجه، ولكن بما انها ترتبط كلها ببعضها البعض فإنها تعمل بفاعلية أكثر بشرط ضرورة التنسيق بينها للوصول إلى غاية ناجحة. (عبد الحكيم وادي، 2013: مقال منشور على صفحة مركز راشيل كوري).

كل المسارات التسعة المذكورة سابقاً، تشكل في مجملها صورة متكاملة، لطبيعة عمل الدبلوماسية الشعبية، حيث إنها تتقاطع في العديد من مجالات العمل، سواء أكانت على مستوى دبلوماسية المواطن، أو على دبلوماسية وسائل الإعلام، أو الشعوب، ففي النهاية تعمل في مجملها إلى تغيير الصورة، و محاولة نشر السلام، بالبعد عن استخدام القوة، و استبدالها بالطرق السلمية، هذا من جانب التشابه، أما

عن الاختلافات، فإنها تختلف باختلاف الحقل أو التخصصية، التي تستخدم سواء في التدريب، أو التبادل الثقافي، و التجاري و الاقتصادي، أيضاً تختلف باختلاف الأشخاص، الذين يقومون بهذه الأدوار المتشابهة، ففي النهاية فإنها تعمل على تحقيق، مجموعة من الأهداف سنذكرها في البند خامساً.

❖ خامساً: أهداف الدبلوماسية الشعبية:

إنّ الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدبلوماسية الشعبية هو قيام علاقات مباشرة بين الشعوب في العالم، هذه الشعوب هي أطراف العلاقات الدبلوماسية والدولية وذات المصلحة الحقيقية في قيام عالم آمن ومتفاعل وتحقيق مصالح الشعوب المشتركة في المجالات المختلفة، ومن البديهي أنّ تختلف أهداف الدبلوماسية الشعبية بإطارها غير الرسمي عن الدبلوماسية الرسمية، فالدبلوماسية الشعبية، تهدف إلى قيام علاقات مباشرة بين الشعوب بوسائل شعبية وأجهزة تعبر عن الشعب وتطلعاته.

ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد العديد من الأهداف الأساسية التي تسعى الدبلوماسية الشعبية لتحقيقها ويمكن تلخيصها فيما يلي: -

تبعاً للعديد من الباحثين فإنّ مارك ليونارد اعتبر أنّ الدبلوماسية الشعبية تستطيع تحقيق مجموعة من الأهداف:

- 1- زيادة التآلف لدولة ما، أي جعل الأفراد يفكرون في الدولة ويطوروا من صورتها الإيجابية لديهم.
- 2- زيادة التقدير، بناء مشاعر إيجابية للدولة بجعل الآخرين ينظرون للقضايا من وجهة نظر الدولة.
- 3- ربط الشعوب، تشجيع الشعوب على النظر للدولة على أنها أفضل الأماكن للسياحة والدراسة؛ بل ولشراء المنتجات المختلفة وتبني قيمها.
- 4- التأثير على توجهات الأفراد عن طريق تشجيع الشركات على الاستثمار وتشجيع الأفراد على تأييد موقف الدولة والتسويق له. (مصطفى وعبد الفتاح، 2007: 47).
- 5- تهدف الدبلوماسية الشعبية هي زيادة الجهد الشعبي الذي يسعى إلى التأكيد على كرامة الإنسان وحرية قراره من أجل إحداث التغيير وترقية سلوكه ومظهره العام إلى جانب اتجاهات التنمية في شتي صورها، والسعي إلى تفعيل المشاركة الشعبية من خلال قنواتها غير الرسمية والتركيز على المحيط بقدراته البشرية وإمكاناته باعتباره الفاعل في توجيه سياستها الداعية للمشاركة.
- 6- تهدف الدبلوماسية الشعبية إلى تعزيز أولويات السياسة الخارجية، من فهم وإعلام النفوذ الأجنبي وصناع القرار وتوسيع الحوار بين المواطنين ومؤسسات الدولة ونظرائهم بالخارج. (السامرائي، 2002: 271).

7- تسعى الدبلوماسية الشعبية إلى إحداث التواصل مع غير الدول الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، مثل: المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام والجمهور العام، والغرض هو التأثير على نفوذ الجهات الفاعلة من غير الدول ومن ثم لعب دور حيوي في حماية مصالح الدولة والتصدي للعناصر المناهضة والمعارضة.

8- تركيز الدبلوماسية الشعبية على الممارسة الديمقراطية التي تهدف إلى إيجاد الافتراضات والقيم المشتركة، من خلال الحوار والاتصالات التي تصب في اتجاه واحد، والتركيز على عنصر مهم هو بناء الشخصية والمؤسسية الخارجية في إطار حوار مع الجماهير لتحديد طبيعة الأنشطة. (السامرائي، 2002: 271).

9- تهدف الدبلوماسية الشعبية إلى تعزيز فكرة المواطنة والحفاظ على تلاحم نسيج المجتمع، والتي تتعارض مع سياسات وأهداف الحكومة على الصعيد الدولي، وتفعيل دور الشعوب في محاولة لتصحيح التطورات الخاطئة وإيجاد الحلول للمشاكل التي عجزت عن حلها الجهات الرسمية.

10- تهدف الدبلوماسية الشعبية إلى التركيز على الرأي العام من خلال وسائل الإعلام وبما تصدره من كتب ونشرات وما تنظمه من ندوات ومحاضرات، هادفة من وراء ذلك كله إلى تحريك الرأي العام لتأييد موقفها بما يحقق لها تأثير على الحكومة أو السلطة أو كليهما. (منيرة، 2009: 60).

❖ سادساً: الدبلوماسية الشعبية نشأتها وتطورها:

ومنذ نشأتها كانت تعرف الدبلوماسية العامة على أنها مساوية للبروباغندا، أو الدعاية كما عبر عنها الكثيرون البروباغندا الصادقة. وقبل 1965، كان هناك استخدام للدبلوماسية الشعبية على المستوى التطبيقي العملي، وقد كانت الولايات المتحدة سباقة في هذا الخصوص، ففي 1917 وفي منتصف الحرب العالمية الأولى أنشأ الرئيس ترومان لجنة المعلومات الشعبية العامة، والتي كانت تهدف بالأساس لإقناع العالم بنبل أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. وفي 1941/1942 أنشأ الرئيس فرانكلين روزفلت خدمة المعلومات الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تبتث مجموعة من الاخبار المؤيدة للولايات المتحدة الامريكية في كل من أوروبا وآسيا وذلك للتصدي للدعاية اليابانية، وهو ما يعرف الآن بصوت أمريكا. (السمان، 2005: 99).

يعتبر "جون مونتيڤيل" أول من صاغ مصطلح الدبلوماسية المتعددة المسارات، و كان ذلك سنة 1891، و قد استخدم هذا المصطلح أثناء وجوده في السلك الدبلوماسي الأمريكي بدلاً من مصطلح الدبلوماسية الرسمية، أو ما يسمى بالمبادرات الدبلوماسية الرسمية التي تستخدم في تسيير العلاقات الدولية، كان هذا المصطلح في البداية يشير الى مشاركة المتخصصين في تسيير العلاقات الدولية و

الشئون الخارجية من مختلف أفراد المجتمع خلال الاجتماعات غير الرسمية وذلك لوضع طرق جديدة لحل الصراعات الدولية، والسعي لمنعها عن طريق التعامل مع القنوات الرسمية.

وفي سنة 1881 أشار "لويز دايموند" أنّ هذه المبادرات غير الرسمية التي يمكن ان تسهل سير العلاقات الدولية وإحداث التعايش بين الامم لا بد من تسميتها بالدبلوماسية المتعددة المسارات من خلال أنشطة الجهات الفاعلة غير الرسمية كالمنظمات الدولية غير الحكومية والقطاع الخاص وعالم الأعمال والأوساط الدينية والجمعيات الخيرية المجسدة في تنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأفراد والمجتمع المجسد في الرأي العام (James Nether، John Macdonald، ؛ la diplomatic officious les strategies).

في 1950 أعلن الرئيس ترومان حملة الحقيقة، والتي هدفت الى تعريض الشيوعية إلى الافكار والقيم الغربية لمحاربة الشيوعية، ثم في 1953 أسس الرئيس إيزنهاور وكالة الاستعلامات الأمريكية خلال الحرب الباردة، وكان الهدف الرئيسي منها هو فهم الرأي العام الخارجي والتأثير فيه، ومن ناحية أخرى فإنّ الرئيس رونالد ريجان قد أنشأ في ثمانينيات القرن السابق مكتب الدبلوماسية العامة لأمريكا اللاتينية والكاربيبي وذلك كجزء من التغطية على حرب وكالة الاستخبارات المركزية CIA السرية ضد نيكاراغوا.

وبعد الحرب الباردة اندمجت وكالة الاستعلامات الأمريكية في وزارة الخارجية الأمريكية و كان ذلك في 1999، فبعد أن لعبت الدبلوماسية العامة دوراً كبيراً في فوز الولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الغربي في الحرب الباردة على الاتحاد السوفييتي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتفكيك أدوات الحرب الباردة خاصة الإعلامية منها، و تمثل ذلك في حل وكالة الاستعلامات الأمريكية و ضم اختصاصاتها إلى الخارجية الأمريكية، رغم ما قامت به الوكالة في حرب الخليج الثانية من أدوار متعلقة بتدعيم الرأي العام المساند للحرب و القيام بالتحليلات، و دراسة ردود الأفعال و تطوير برنامج للتعامل الإعلامي، مع ما يستجد من مشكلات و تنظيم لقاءات مع الرئيس الأمريكي مع الإعلام العربي و توزيع بيانات صحفية عليه، كما شهد عقد التسعينيات تناقص أعداد المستمعين إلى البث الأمريكي عبر صوت أمريكا و أوروبا الحرة و غيرها بمقدار 45% و انخفاض القوة العاملة في الإعلام الموجه بمقدار الثلث، و هو ما لم يمثل ناقوس خطر للإدارة الأمريكية في ذلك الوقت. (السمان، 2005: 99).

إلى أنّ تم إعادة هيكلتها لكي تقوم بدور أكثر فاعلية خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، ومع ذلك يرى الكثيرون أنّ الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، لاتزال ينقصها الكثير في مجال الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة. حيث يؤكد جوزيف ناي أنّ إجمالي إنفاق وزارة الخارجية على برامج الدبلوماسية العامة، وكل إذاعات أمريكا الدولية ما يزيد بقليل على بليون دولار، وهو تقريباً نفس المبلغ الذي تنفقه بريطانيا أو فرنسا، وهما دولتان تمثلان خمس حجم أمريكا ولا تزيد ميزانيتها الدفاع لديها عن

25% من ميزانية الدفاع الأمريكية. ويرى ناي أنه بطبيعة الحال، ليس لعاقل أن يقترح على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفق على إطلاق الأفكار قدر ما تنفقه على إطلاق القنابل، ولكن من العجيب أن تنفق الولايات المتحدة على القوة الصلدة أربعمئة ضعف ما تنفقه على القوة الناعمة. أي أن الولايات المتحدة إذا انفقت 1% فقط من ميزانيتها العسكرية على القوة الناعمة، فهي بهذا تضاعف انفاقها الحالي على هذا العنصر الأساسي في الحرب ضد الإرهاب إلى أربعة أمثال. ويقول انه إذا كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتصر في تلك الحرب، ويقصد حربها على الإرهاب، فيتعين على قادتها أن يعملوا على تحسين أدائهم في الجمع بين القوة الصلدة والقوة الناعمة فيما يمكن أن يسمّى بالقوة الذكية. (ناي، 2005: 12).

❖ سابعاً: المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الشعبية:

حدد "وليام ديفلسيون" المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية المتعددة المسارات وقد حصرها في 12 مبدأ وهي كالآتي:

- 1- العمل على تقوية العلاقات الشخصية بين الجماعات في جميع أنحاء الحياة.
- 2- الالتزام الطويل الأجل.
- 3- ثقافة التآزر التي تحترم الاختلافات الثقافية لجميع مكونات المجتمع، وترحب بالتفاعل الخلاق بين جميع الثقافات.
- 4- دعم الشراكة التعاونية بين الأطراف المحلية والمؤسسات الأخرى.
- 5- استعمال التكنولوجيا المتعددة والتقنيات وخلق أساليب جديدة للتواصل.
- 6- تسهيل مساعدة مكونات المجتمع في تحمل المسؤولية.
- 7- تعليم الناس للمساهمة في إحداث التغيير والتحول داخل مجتمعاتهم.
- 8- دخول الدولة في علاقة مع جميع الأطراف، وترك الباب مفتوحاً للمبادرات المجتمعية.
- 9- تعتمد على أنشطة البحث والتعليم وتقاسم المعرفة مع الآخرين.
- 10- بناء علاقات الثقة المتبادلة بين الفرقاء داخل المجتمع.
- 11- تحفيز التغييرات على مستوى المعتقدات والقيم والسلوكيات.
- 12- تبني خيار المشاركة. (وادي، 2013: 9).

إذا هذه المبادئ جاءت لتؤكد على أهمية الدبلوماسية الشعبية في تقوية العلاقات الشخصية بين المجتمعات المختلفة، والتي من خلالها تؤسس للتعاون المتبادل بين شعوب العالم من خلال تبني خيارات التضامن، والمناصرة مع القضايا المجتمعية المختلفة.

❖ الخلاصة

تعد الدبلوماسية الشعبية، أحد أشكال العلاقات الدولية الدبلوماسية، حيث إنّ لها أشخاصها وجماعاتها، التي تعمل وفق عمل شعبي منظم، من أجل تحقيق أهدافها الخاصة، وغالباً ما تنشأ هذه العلاقة وقت الحروب والأزمات لتعمل على التضامن والتعاطف تجاه قضية معينة أو حادثة معينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تعمل على تغيير الصورة الذهنية لدولتها، عند مواطنين من الدول والمجتمعات الأخرى، وهذا يتجسد على شكل وفود زائرة، تختص في تقديم بعض الخدمات المتخصصة، وربما الأموال أيضاً، لدعم و تغطية نقاط انشطة هادفة معينة، تستفيد منها الدول المرسله والمستقبله أيضاً، هذا وتعد الدبلوماسية الشعبية، شكل من أشكال الدبلوماسية الرسمية حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدامها بعد الحرب الباردة عام 1965 ومن ثم انتشرت بين دول أوروبا، ومن ثم إلى دول العالم إلى أن تم استخدامها بشكل مكثف مع أهالي قطاع غزة بعد الحصار الإسرائيلي، والحروب والاعتداءات المتكررة من الكيان الإسرائيلي.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية

❖ مقدمة:

بدأ التطور التاريخي للدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية منذ ظهورها، ولكن لم يكن سوى أكثر من عملية تعاطف شعبية من الدول العربية، وبعض الدول الأجنبية بأنشطة وفعاليات محدودة، ولكن كانت هناك نقلة نوعية منذ السبعينات، حيث شهدت السبعينات تطوراً إيجابياً في موقف دول المجموعة الاشتراكية، من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، و اعترفت هذه الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وكذلك في الثمانينات شهدت نقلة نوعية حيث تفاجأ العالم بالممارسات الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين، وتعززت هذه النظرة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية انتفاضة الأقصى، وظهور الممارسات الإسرائيلية بحق المواطنين والتي تجسدت في أعمال القتل و إطلاق النار وهدم البيوت و الاعتقالات الجماعية، مما عمل على تشكيل عدد من المواقف التضامنية الشعبية مع القضية و الشعب الفلسطيني، وبدأت تتشكل بعض الوفود التضامنية، والقدوم الى الأراضي الفلسطينية بشكل واضح شكل، هذا التضامن وهذه الوفود تعزيراً لضمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

وعليه فإننا سنناقش في هذا المبحث، دراسة نشأة الحركة الشعبية التضامنية، الداعمة لحقوق الفلسطينيين، وتطورها عبر المراحل التاريخية والأحداث التي كانت سبباً في تعزيزها، وكذلك دراسة الآليات التي تعمل من خلالها حركة التضامن الشعبي الدولي مع القضية الفلسطينية، ومن ثم التطرق لدراسة ضحايا الحركة التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

❖ أولاً: نشأة الحركة الشعبية الدولية الداعمة لحقوق الفلسطينيين:

1- بزور الحركة الشعبية الدولية في السبعينات من القرن العشرين:

ظهرت الحركة الدولية الشعبية السلمية في التضامن مع القضية الفلسطينية بعد عام 1967، حيث شجع نضال التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا على نمو تيارات سياسية معادية للاستعمار في أوروبا وأمريكا والعالم الثالث، وفي هذا الظرف، حثت منظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء منظمات ضاغطة مثل جمعية فرنسا-فلسطين في فرنسا، لتعزيز التضامن مع الفلسطينيين، نتيجة لذلك ومنذ عام 1968 قام مناضلون معادون للاستعمار بالذهاب إلى المخيمات الفلسطينية في كل من الأردن ولبنان ليعملوا مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية. وكان لبعض منهم كفاءات طبية وتعليمية، إذ إنهم شاركوا في الحياة الاجتماعية والثقافية في المخيمات. وبرزت إسهاماتهم في نشر التضامن مع الحقوق الفلسطينية من خلال نشاط منظماتهم داخل دولهم. ولكن أدى غزو لبنان عام 1982 إلى رحيل المناضلين الأجانب من مخيمات لبنان، (كليمون، 2005: 385).

شهدت السبعينيات أيضاً تطوراً إيجابياً في موقف دول المجموعة الاشتراكية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، و اعترفت هذه الدول بمنظمة التحرير و دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة و تلبية مطالبها الوطنية للشعب الفلسطيني، و جاءت مواقفها في المنظمات الدولية تعبير عن هذا الموقف، كذلك بقيت الصين على موقفها المؤيد للحق الفلسطيني، و كانت من أول الدول التي أقامت علاقات بمنظمة التحرير، أما اليابان فكان التطور الذي حدث في موقفها ضئيلاً و بقي هذا الموقف تابعاً للموقف الأوروبي و أسيراً للضغوط الأمريكية، وقد حدث تطور محدود في موقف دول أمريكا اللاتينية، و قد تحسن موقف الهند المؤيد للحق الفلسطيني بعد عودة حزب المؤتمر بقيادة انديراغاندي إلى الحكم. (شئون فلسطينية:1980، 19-20).

هذا بدوره يعزز الخلفية التاريخية للدبلوماسية الشعبية، والحركة التضامنية تجاه القضية الفلسطينية منذ السبعينيات، وهذا يتجلى في اعتراف مجموعة الدول الاشتراكية بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعوها إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وهذا يؤكد الحق الفلسطيني في العيش بأرضه من خلال مواقف الدول الاشتراكية في دعم القضية والتأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، و كذلك صدور القرارات الأممية الداعمة للشعب الفلسطيني باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية وغيرها من القرارات التي ساعدت علي تشكيل حركة دبلوماسية شعبية مؤيدة و داعمة للقضية الفلسطينية منذ الستينات.

اتجهت الولايات المتحدة الى التفاهم من جديد مع الاتحاد السوفييتي حول التسوية، في منتصف عام 1977، بعد تولي الرئيس جيمي كارتر زمام أمور الإدارة الامريكية، و كان كارتر قد طرح حل فور توليه، تصوره للوصول إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي وحدده في ثلاثة بنود رئيسية هي: "انسحاب إسرائيل من أراض محتله مع اجراء تعديلات طفيفة على حدود 1967، و إقامة سلام كامل يشمل إقامة علاقات دبلوماسية و اقتصادية و ثقافية بين إسرائيل و جيرانها العرب، و إنشاء وطن للشعب الفلسطيني"، و قد اعتمد مشروع كارتر هذا على تقرير معهد بروكينز واستناد في بنده الأول من مشروع روجرز لعام 1969، كما تعدي في بنده الثاني ما جاء في القرار 242 الذي تحدث عن إنهاء حالة الحرب، وأشار في بنده الثالث الى تقرير مصير الفلسطينيين، و حين نبحت عن دوافع الولايات المتحدة لهذا التوجه نحو التفاهم مع الاتحاد السوفييتي نلاحظ أنه ينسجم مع متطلبات سياسة الانفراج التي شهدت عام 1975 توقيع اتفاقية هلسنكي*¹ للأمن الأوروبي (شئون فلسطينية:1980، 17).

¹ في 30 تموز/يوليو 1975 اجتمع رؤساء 35 دولة أوروبية في العاصمة الفنلندية في هلسنكي في مؤتمر لأمن أوروبا وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات وقعوا على اتفاقية عرفت لاحقاً باسم اتفاقية هلسنكي التي تقضي بغض النزاعات بالطرق السلمية باحترام سيادة جميع الدول ولتأمين حقوق الفرد.

2- تطور ظهور الحركة الشعبية الدولية في الثمانينات:

رغم إصابة الرأي العام الدولي بحالة من الذهول، باكتشافه لوحشية الممارسات الإسرائيلية ضد اللبنانيين والفلسطينيين، شهد عقد الثمانينات هبوطاً لحركة التضامن الشعبي الدولي مع فلسطين، نتيجة لتراجع اليسار ومعاداة الاستعمار في أوروبا والولايات المتحدة، ثم مرة أخرى كشفت الانتفاضة الأولى للرأي العام الدولي واقع الاحتلال ووحشيته، و لكن في هذا الوقت لم يكن هناك مشاركة أجنبية في الانتفاضة لعدم وجود نشاط أجنبي داخل فلسطين، فاقصر التضامن الدولي في نشاط بعض المنظمات المتخصصة في القضية الفلسطينية في محاولة للتأثير في كل من الإعلام و الجمهور و الحكومات الغربية. (مركز البحوث والدراسات السياسية: 2004، 368).

❖ ثانياً: الحركة الشعبية الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني منذ عام 2000م

جدير بالذكر دراسة وتحليل هذه الفترة الزمنية حيث شهدت الفترة منذ عام 2000م اندلاع انتفاضة فلسطينية في مقارعة "الاحتلال الإسرائيلي" وممارسات إسرائيلية قمعية واعتقالات واسعة واقتحام للبيوت حيث إن هذه الممارسات الإسرائيلية أوجدت حالة من التضامن الشعبي في الشارع العربي والأجنبي.

❖ الحركة الشعبية منذ اندلاع الانتفاضة عام 2000م:

ومع اندلاع الانتفاضة في أيلول /سبتمبر 2000 تبنت الحكومات الأوروبية والأمريكية موقف الحكومة الإسرائيلية التي تزعم أن الرئيس عرفات مسؤول عن تصعيد العنف وربطت إعادة دعمها للقضية الفلسطينية بوقف "العمليات الانتحارية" ضد المدنيين الإسرائيليين وإصلاح نظام السلطة الفلسطينية، من خلال إنشاء وزارات جديدة وتغيير المسؤولين. بعد عشرة أشهر من الانتفاضة دون ضغط من الحكومات الغربية والأمم المتحدة على الحكومة الإسرائيلية ظهر من جديد فعل التضامن الشعبي الدولي مع القضية الفلسطينية (مصطفى: 2005، 387).

❖ تنامي التضامن الدولي الشعبي مع القضية الفلسطينية:

لقد تنامي التضامن الشعبي الدولي مع تنامي انتفاضة الأقصى "الانتفاضة الثانية" و تصعيد قمعها، و اعتمد نمو التضامن في الغرب، من ناحية، على علاقته بنشاط المنظمات الفلسطينية في فلسطين و نشاط المنظمات الإسرائيلية التي تعارض الاحتلال مثل (الجنود الراضين للخدمة)، و كذلك اعتمد نمو التضامن في الغرب على علاقته بشبكات المنظمات المناهضة للعولمة و الليبرالية و المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان و الصحة والتنمية، وفي الدول الغربية التي ساهمت في انشاء إسرائيل و ساندتها ضمن سياستها الاستعمارية، كانت و ما زالت حقوق الفلسطينيين مجهولة من الجمهور غير معترف بها من الحكومات، حيث رفضت معاقبة إسرائيل رغم مخالفتها لكل القرارات الدولية الخاصة بحقوق الفلسطينيين، أما المنظمات الداعمة للفلسطينيين، فتأخذ في الاعتبار موازين القوي والثقافة

السياسية في مجتمعاتها، و هي تستخدم أساليب و قنوات العمل السياسي في هذه الدول، لمحاولة جذب التعاطف الأكبر للفلسطينيين، من كل من الجمهور و المؤسسات الرسمة و المدنية، رغم الميل التاريخي لهذه المؤسسات إلى الانحياز لإسرائيل(عبد الفتاح: 2005، 387).

ورغم الدعاية المضادة الداعمة لسياسية " إسرائيلي"، وبناء على هذه المعطيات، اختارت منظمات التضامن الغربية أن تحقق هذا التضامن من خلال أنشطة مختلفة ومتكاملة، حيث نظمت بعثات من مواطني الدول الغربية المساندة لإسرائيل إلى مدن وقرى وطرق فلسطين المحتلة، ويرمي الوجود الأجنبي إلى تحقيق هدفين:

أ- كشف واقع الاحتلال لجمهور الغرب في غياب التغطية الإعلامية العادلة.

ب- دعم مطالب إرسال قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من اعتداءات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين.

وترى هذه المنظمات أنّ المحاولة لممارسة هذه الحماية التي تقوم بها البعثات، ستحرك المجتمع الدولي لكي يضغط على حكومة إسرائيل، و أحضرت إلى فلسطين هذه البعثات أكثر من 3000 آلاف مواطن أجنبي منذ حزيران/يونيو 2001 حتي كانون الأول/ديسمبر 2002، و توزع هؤلاء الدوليون ما بين منظمات إيطالية (حوالي ثلث العدد) و فرنسية(ثلث اخر) و أمريكية و بريطانيا ودول أخرى (ثلث أخير)، و يختلف أسلوب عمل البعثات الدولية في فلسطين باختلاف الثقافة السياسية للدول المرسلة لها، كما يختلف باختلاف استراتيجيات المنظمات الفلسطينية التي تتعامل معها. (مصطفى: 2005، 388).

❖ منظمات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية في الدول الغربية:

في الدول الغربية، تكونت جمعيات و لجان تضامن مع الفلسطينيين، تدين القمع الإسرائيلي و تضغط من أجل انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن و القرى التي كانت تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، و تشمل المنظمات عدداً في الولايات المتحدة و إيطاليا و فرنسا و بريطانيا و بلجيكا، و تخاطب هذه المنظمات الحكومات و المؤسسات النيابية ووسائل الإعلام و الجمهور، من خلال تنظيم ندوات و مظاهرات و احتفالات لدعم الموقف الفلسطيني، و أيضاً من خلال تنظيم بعثات مدنية إلى فلسطين او المشاركة في بعثات ينظمها الغير، و تضم هذه الجمعيات و اللجان ما بين عشرات و آلاف المناضلين و المتعاطفين حسب الدول، و في أوروبا تم تأسيس مكتب لتنسيق نشاط هذه الجمعيات، و ظهرت في عدة مناطق في أوروبا المطالبة بمقاطعة السلع من المستوطنات الإسرائيلية التي تدخل أوروبا على انها منتجات إسرائيلية و تستفيد من الإعفاء الجمركي، مخالفة بذلك قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الأراضي المحتلة غير إسرائيلية، (بسيوني، مركز دراسات الوحدة العربية: 2005، 390).

و كانت قد بدأت مقاطعة السلع من المستوطنات في بلجيكا عام 2001، حين نظم تكتل من جمعيات أوروبية مظاهرة في مرسيليا في فرنسا في 28/أيلول/سبتمبر 2002، من أجل توزيع نطاق و تعميم حملة المقاطعة لكل السلع الإسرائيلية، و جمعت هذه المظاهرة عشرة آلاف متضامن من جمعيات

من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وسويسرا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا، و لكن اعترضت معظم النقابات والأحزاب الأوروبية على شعار "مقاطعة إسرائيل" وتم التخلي عن حملة المقاطعة لصالح الحملة لوقف الشراكة، و في الوقت نفسه شرعت الجمعيات التضامنية الأوروبية في حملة وقف الشراكة الأوروبية مع إسرائيل، بعد أن صوتت غالبية نواب البرلمان الأوروبي لوقف الشراكة، استجابة لمطلب نواب من اليسار الذين كانوا قد ذهبوا لفلسطين أثناء اجتياح نيسان/إبريل 2002، فنظمت الجمعيات التضامنية الأوروبية مؤتمراً أوروبياً لوقف الشراكة مع إسرائيل في باريس في تشرين الثاني / نوفمبر 2002، و بعد إنشاء مكتب تنسيق للجمعيات التضامنية الأوروبية، أسست 17 جمعية يهودية أوروبية اتحاداً للجمعيات اليهودية الأوروبية الداعمة لحقوق الفلسطينيين و المناهضة للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة(مركز دراسات الوحدة العربية:2005، 391).

- جدول (1): أبرز المؤسسات والجمعيات التي تعمل في إطار التضامن والمناصرة للقضية الفلسطينية.

مؤسسات التضامن مع فلسطين	
الدولة	اسم المؤسسة
بريطانيا	حملة التضامن مع فلسطين
Jerusalem	ECCP-European coordination of committees and associations for Palestine
أمريكا	رابطة أصدقاء الأونروا الامريكيين
بريطانيا-لندن	حملة التضامن مع فلسطين
أمريكا	أصدقاء فلسطين
فلسطين	التحالف من أجل العدالة والسلام
بلجيكا	الرابطة البلجيكية الفلسطينية
فلسطين، كندا، جنوب افريقيا، امريكا	التحالف ضد الفصل العنصري الإسرائيلي
فرنسا	رابطة التضامن الفلسطيني الفرنسي
فرنسا	شبكة التضامن الفرنسية من أجل فلسطين
إيرلندا	حملة التضامن مع فلسطين
هولندا	لجنة التضامن مع فلسطين
النرويج	المنظمة النرويجية الموحدة من أجل فلسطين
فلسطين	مجموعة المنظمات الأهلية من أجل فلسطين
جنوب أفريقيا	لجنة التضامن مع فلسطين
أمريكا	حملة الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي
Palestine	Palestine solidarity review
فلسطين	التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل
فلسطين	حركة التضامن الدولية
كاليفورنيا	حملة انهاء الفصل العنصري الإسرائيلي
America	If Americans knew
Canada	Canadian Palestinian educational exchange

(موقع البديل الفلسطيني)

3- ضحايا التضامن الشعبي الدولي مع القضية الفلسطينية:

نجحت أعمال البعثات المدنية في إزجاج الحكومة الإسرائيلية حتى قررت منع دخول الأجانب الداعمين للفلسطينيين و طردت المئات منهم، منذ نيسان/إبريل 2002، ثم قتل بعض الناشطين الفلسطينيين ثم الأجانب الذين ينتمون إلى منظمة التضامن الدولي التي تجمع أفراداً من الدول المختلفة، (و أغلبهم من الولايات المتحدة وشمال أوروبا)، ومقرها فلسطين، و هو ما يطرح التساؤل فيما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد تعمدت هذا القتل، وأصدرت للجيش أوامر بقتل بعض الأجانب، أو إذا كان قتل الأجانب نتيجة "طبيعية و ميكانيكية" لعدم عقاب الجنود الذين قتلوا أجانب أو عدم تحذير الجنود من قتلهم، فقتلت (راشيل كورى الامريكية الجنسية) حين سحقها جرار الجيش الإسرائيلي الذي كانت تحاول أن تمنعه من هدم منزل فلسطيني في مدينة رفح، ووقع ذلك القتل بعد عشرات المحاولات المماثلة التي كانت قد نجحت في منع هدم منازل حيث كان الجرار الإسرائيلي يقف قبل أن يصطدم بجسد المتطوع الأجنبي، و هناك حالات أخرى لقتل الأجانب، مثل قتل (ثوم هندل البريطاني الجنسية) في رفح برصاص قناص أصابه في رأسه، و (بريان الأمريكي الجنسية في جنين)، و هما كانا يحاولان أن يخرجوا أطفالاً من المنطقة التي كان الجيش يطلق الرصاص فيها على الأهالي، و قبل ذلك كان قد قتل صحفي إيطالي في رام الله و مندوب للأمم المتحدة في جنين، و أصيب عدد من الصحفيين الأجانب(ناهيك عن الصحفيين و المدنيين الفلسطينيين) دون عقاب للجنود المسؤولين عن ضربهم أو تعهد رسمي من "إسرائيل" ألا يتكرر ما تسميه "خطأ" (مصطفي: 2005، 387-389).

❖ الخلاصة

التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، بدأ بشكل واضح منذ السبعينات و لكنه مر بمنعطفات كثيرة، بين مد وجزر، إلى أن وصلنا إلى الانتفاضة عام 2000، وبدأ يرى ويسمع العالم، عن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، من عمليات الاعتقال وتجريف وهدم البيوت، والقتل والتشريد وما إلى ذلك من أعمال، زادت من فعاليات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وراح ضحية هذا التضامن أعداد لا بأس بها كان آخرها، الشهداء الأتراك على متن السفينة التضامنية التركية "مرمرة" التي تعرضت للاعتداء من قبل القوات الإسرائيلية، فقتل بعضهم و تم اقتياد البعض الآخر للمعتقل الإسرائيلي.

المبحث الثالث: محددات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية

❖ مقدمة:

تنامت و تزايدت اشكال التضامن مع القضية الفلسطينية مع ازدياد الممارسات الإسرائيلية تجاه القضية من خلال محاولات التهويد، و طمس الهوية الفلسطينية، و تشتيت المواطن الفلسطيني، إلا أنه سرعان ما التقط العالم هذه الممارسات التي تعتبر أحد أهم الفواعل الأساسية التي عملت على تنظيم العمل التضامني الشعبي مع القضية الفلسطينية، معتبرة أنّ القرارات الأممية هي الدرع الواقعي في المطالبة بالحقوق الفلسطينية و دعم القضية الفلسطينية وهنا و من خلال هذا المبحث الثالث من الفصل الأول سيتم عرض لبعض القرارات الأممية التي تكفل الحق للفلسطينيين، والتي أنصفت الفلسطينيين في بلادهم من خلال إقرارها بحق العودة و المتمثل في القرار 194.

ومن ثم بعض القرارات الأممية الهامة في هذا السياق سنعرض أهم الممارسات الإسرائيلية التي شكلت بدورها حركة تعاطف و تضامن شعبية كبيرة على مستوى العالم عملت من خلالها إلى التأثير على الرأي العام العالمي، و ذلك بعد رؤية مشاهد الدم اليومية والهدم والاحتلالات، و كذلك أعمال الفصل العنصرية من خلال بناء الجدار و إغلاق للمعابر و آخرها الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة كل هذه الأحداث مهدت لنشاط دولي عرف بالدبلوماسية الشعبية وتجسدت على شكل وفود تضامنية و تظاهرات و احتجاجات ووقفات مع أهالي قطاع غزة، كان الهدف منها كسر الحصار الإسرائيلي من ناحية و الدعم المادي والمعنوي من ناحية أخرى.

❖ أولاً: القرارات الأممية:

1- القرار 194 (حق العودة): في 11/12/1948، وبناء على مشروع بريطاني، وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 القاضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وان يتم تعويض أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسؤولة عن ذلك. ويعني قرار العودة هذا أنّ: العودة حق واجب التنفيذ، وهي تتوقف على الاختيار الحر للاجئ، وهي حق طبيعي وليس منة من أحد، ولا يجوز لأحد منع هذا الحق أو حجبها، وأنّ عودته إلى وطنه هي عودة مواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية، وقد تضمن القرار 194 مادة تنص على تشكيل لجنة توفيق ومصالحة بين الكيان الصهيوني والدول العربية. وتشكلت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، ودعت اللجنة في أواخر عام 1949 الكيان الصهيوني لقبول عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني مقابل الحصول على صلح مع العرب، لكن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع. (فرسون:2003، 602).

وهذا القرار يعتبر محدد مهم من محددات التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، حيث إنه أقر حق العودة للمواطن الفلسطيني إلى أرضه وبيته الذي سلبته "إسرائيل"، وأنّ هذا القرار واجب التنفيذ وبهذا استطاع القرار أن يثبت الحق الفلسطيني الذي على أساسه قامت حركات التضامن الدولي والشعبي.

2- القرار 181 (قرار تقسيم فلسطين 1947): اقترحت لجنة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بأغلبية أعضائها، حيث وافقت عليه ثمانى دول وعارضته ثلاث دول هي الهند وإيران ويوغوسلافيا، وينص الاقتراح على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية تتألف من مناطق الجليل الغربي و نابلس والسهل الساحلي من أسدود وحتى الحدود الجنوبية، وتتضمن الخليل وقسماً من القدس وغور الأردن، ودولة يهودية تضم الجليل الشرقي وسهل مرج بين عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع والنقب، منطقة دولية في القدس تكون تحت الوصاية الدولية مدة عامين على الأقل. (عوض الله: 2006، 94-95).

3- القرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة - مجلس الأمن: 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، والذي ينص على أنّ مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستلاء على الأراضي بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل السلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش بأمان، وإذ يؤكد أيضاً ان جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق.

✓ يؤكد أنّ تطبيق المبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع "الصراع" الأخير،
ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب والاحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة ومنطقة، واستقلالها السياسي وحققها العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها حرة من التهديد بالقوة واستعمالها.

✓ يؤكد أيضاً بالحاجة إلى:

أ- ضمان الحرية الملاحة في الممرات المائية والدولية في المنطقة.
ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة السلاح.

✓ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

✓ يطلب من الأمين العام يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن. (فرسون: 2003-، 596-597).

هذا القرار بدوره أكد على أهمية عمل الدبلوماسية الشعبية من خلال التأكيد على إنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي، والتأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها، وهذا بدوره عمل على حشد الرأي العام العالمي للتضامن مع القضية الفلسطينية منذ إقراره عام 1967 وحتى يومنا هذا، وهكذا كان هذا القرار ضمن القرارات الأممية التي تعتبر من محددات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.

4- القرار 40 / 32(B) عام 1977م، (اعلان 29 نوفمبر من كل عام يوماً للتضامن مع

الشعب الفلسطيني): من الجدير بالذكر أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اتخذت قرارها 32/40 (B) بتاريخ 2 كانون أول ديسمبر 1977 بإعلان التاسع والعشرين من نوفمبر من كل عام يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي يصادف يوم القرار الشهير الذي اتخذته الجمعية العامة (181) والمعروف بقرار التقسيم، ويهدف هذا اليوم لإعادة التذكير بما لحق بالشعب الفلسطيني إثر نكبته الأولى والاحتلال الإسرائيلي لباقي الأرض الفلسطينية وذلك من خلال إقامة مجموعة من النشاطات والفعاليات التي تظهر حقيقة ما يتعرض له هذا الشعب تحت الاحتلال (<http://www.pead.ps>) موقع شئون المغتربين، تاريخ الاطلاع 2014/12/11).

حيث تعمل الجاليات الفلسطينية، في العالم، ودول الشتات، على تنظيم العديد من الفعاليات الشعبية، للتضامن مع القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، وتقوم بدعوة السفراء والملحقين الدبلوماسيين، من السفارات الفلسطينية، وبعض الشخصيات البارزة من الدول الأجنبية وبهذا أصبح هذا القرار من أحد أهم المحددات للتضامن مع القضية الفلسطينية.

5- الانحياز الغربي الواضح لدولة الكيان الإسرائيلي: يعتبر التحالف ما بين إسرائيل والولايات

المتحدة تحالفاً قديماً، ويزداد صلابته وقوة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، حيث دعمت وساندت الإدارات الأمريكية عبر النصف الثاني من القرن العشرين إسرائيل منذ نشأتها في مختلف القضايا، خصوصاً في صراعها مع العرب بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حتى عام 1970م حيث وقعت اتفاقية تعهدت الولايات المتحدة بموجبها دعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ومن ثم فكرة التعاون الاستراتيجي بينهما في عام 1981م وعام 1983. (خماش: 2010، 60).

كل هذه العوامل ساهمت في التفاف وتضامن الشعوب الأجنبية والعربية مع القضية الفلسطينية، وساهم في تسويق مظلومية الشعب والقضية الفلسطينية لدى المجتمع الدولي والشعوب العالمية، وما تعرض له من قرارات دولية ظالمة، ساهمت في إهدار حقه والتباطؤ في تنفيذ هذه القرارات، لا سيما وأنّ القرار 194، ينص صراحة على عودة اللاجئين الذين هجّروا من ديارهم والعيش بكرامة فيها، وهذا بدوره دفع الشعوب والدول الى التضامن مع القضية الفلسطينية ودعمها سواء أكانت بشكل مباشر أو غير مباشر و كذلك أصبح هذا الانحياز الواضح محددًا من محددات التضامن الشعبي حيث بدوره عمل على تعزيز المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن استخدام الفيتو الأمريكي الرفض لكافة القرارات التي تصب في خدمة الشعب الفلسطيني كان له دور كبير في حشد الرأي العام العالمي.

6- تصريح بلفور: هو ذلك التصريح الذي أعلنه اللورد آرثر بلفور، وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ 1917/11/2 موجهًا إلى البارون روتشيلد، اليهودي البريطاني، وورد فيه.

"ان جلالة الملك، ينظر بعين العطف الى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي، وسوف لا يسمح بإجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين الان، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى، وبمركزهم السياسي فيها (جبارة:1998، 96).

ومن الجدير بالذكر، أنّ نص تصريح بلفور كان قد عرض على الرئيس الأمريكي، ولسون، ووافق على محتواه قبل نشره. ووافقت عليه فرنسا وإيطاليا رسمياً سنة 1918، ثم تبعهما الرئيس الأمريكي ولسون رسمياً وعلنياً سنة 1919، وكذلك اليابان، وفي سنة 1920 وافق عليه مؤتمر سان ريمو. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية:1983، 37).

لم يكن روتشيلد ذو صفة دولية وانما كان من أغنياء اليهود، وبهذا التصريح منحت بريطانيا أرضاً لا تملكها وهي فلسطين للصهاينة الذين هم غرباء عن هذه الأرض، هذا العمل أدى إلى اغتصاب فلسطين وتشريد شعب بكامله، ومن البديهي أنّ وعد بلفور باطل قانونياً وتاريخياً، فكيف تصدر إنجلترا وعداً يمنح أراض لا تملكها ولم تكن فيها أصلاً، ثم نرى ان الوعد لم يذكر كلمة العرب لا المسلمين ولا المسيحيين في فلسطين وهم يشكلون أغلبية سكانها، حوالي 93% في حين لا تتجاوز نسبة اليهود 7% وما يثبت بطلان وعد بلفور أنّ الانجليز أصدروا هذا الوعد في 1917/11/2م أي أنّ هذا الوعد صدر قبل شهر من دخولهم فلسطين. (جبارة:1998، 37).

إنّ من لا يملك أعطى من لا يستحق، وكانت النتيجة أنّ فلسطين تحولت إلى أكبر قاعدة صهيونية استعمارية استيطانية، وشعبها تحول إلى مجموعات من اللاجئين بعدما أهدرت حقوقهم وسلبت أرضهم، وأصبح الكيان الصهيوني هو بؤرة الإرهاب والخنجر المسموم الذي قطع أوصال الأمة وفصل مشرقها عن مغربها. هذا الذي يعاني منه شعب فلسطين الان، ومعه الأمة العربية، هو نتيجة لذلك الوعد الذي أعطاه

وزير الخارجية البريطاني آنذاك بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، والذي استهدف إزالة شعب وأرض من على وجه الكرة الأرضية. (المدهون:2014، 1).

هذا التصريح بحد ذاته شكل حالة من الظلم التاريخي، لازمت الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية منذ صدوره وحتى يومنا هذا، حيث لم يخدم هذا التصريح إلا اليهود وهذا ينسجم مع سياسة الانحياز الغربي الواضح للكيان الصهيوني وبهذا أصبح لهذا القرار ما بعده من حشد للرأي العام، والمناصرة للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية وهذا الذي أصبح واضحاً، أنّ اليهود يعيشون على أرض فلسطينية وأقاموا دولتهم الذي دعمها الغرب وأمريكا على أرض لا يملكونها ولا هي من حقهم.

❖ ثانياً: الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:

لم يعد يخفي على أحد من العالم ما تقوم به "إسرائيل" من ممارسات بشعة بحق الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية تجاوزت كل الأعراف الدولية والقانون الدولي الانساني وهذا ظلم وقهر خيم على الحالة الفلسطينية بسبب الدعم الأمريكي والغربي لما يسمى "إسرائيل" حيث تجسد هذا الدعم في حالة من الصمت الدولي المطبق الذي حال دون تشكيل حالة شعبية من التضامن مع القضية الفلسطينية نتيجة هذا الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.

1- استهداف القدس: بدأ التحريض اليهودي الصهيوني تجاه المسجد الأقصى واضحاً منذ العشرينيات من القرن العشرين، وركز اليهود مطالبهم في البداية على الحائط العربي المسجد الأقصى (حائط البراق) والذي يسمونه " حائط المبكى " والحائط والمنطقة التي حوله هي في الحقيقة أرض وقف إسلامي مثبتة بالشهادات والوثائق، وهو ما اعترفت به حتى لجان التحقيق الدولية، وفي 1967/6/11 قامت القوات الإسرائيلية بطرد سكان حي المغاربة، بعد توجيه انذار بالخروج لدقائق قليلة، وبعد ذلك تدمير لمنازل الحي البالغة 135 منزلاً مقابل حائط البراق، ومعظمها أملاك أوقاف إسلامية، كما تم تدمير مسجدي البراق والأفضل في الحي نفسه، وقامت القوات الصهيونية بطرد نحو أربعة آلاف فلسطيني من حي الشرف أو ما يعرف بالحي اليهودي والمنطقة المحيطة به، وتم نزع ملكية 200 عائلة عربية من بيوتها هناك. (صالح:2012، 23).

سعت السلطات الإسرائيلية إلى تحقيق وجود يهودي دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه، وحاولت جعله منطقة متنازعة عليها مع المسلمين، وعملت على التهيئة لمصادرة أجزاء منه، والسيطرة عليه في مراحل لاحقة تمهيداً لبناء ما يسمى الهيكل الثالث، أو تغاضت عن الاقتحامات المتكررة للمتطرفين اليهود، الذين يدعون أنّ لهم حقاً في الصلاة في "جبل الهيكل"، كما سعت لتحويله إلى منطقة مفتوحة أمام اليهود والسياح، ليأخذ شكل المتحف والمزار السياحي، ولتنزع عنه هيئته ومكانته وطبيعته الإسلامية كما سمحت السلطات الإسرائيلية ببناء الكنس عند أسوار المسجد ككنيس المدرسة التتكرية، وأسفل منه

كقنطرة ويلسون وفي محيطه ككنيسي خميه إسحاق وكنيس هوفر، لإضفاء الطابع اليهودي على البلدة القديمة، وتسهيل عمليات اقتحام المسجد وتوفير غطاء لأعمال الحفريات. (أبو جابر: 2012، 21).

تعتبر مدينة القدس والمسجد الأقصى ذات رمزية خاصة لدى العرب و المسلمين، حيث انها تمثل معلم ديني مهم من المعالم الإسلامية، حيث إنها مهبط الديانات السماوية الثلاثة وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وبالتالي هي تحيا في قلوب المسلمين من شتى أسقاع الأرض لذلك كانت الممارسات الإسرائيلية من محاولات لطمس الهوية الإسلامية، و تهويد للمسجد الأقصى هي بمثابة استفزاز لمشاعر المسلمين في العالم و هذا بدورة شكل حالة من الكره لدولة إسرائيل لعدم احترامها الديانات الأخرى، و الاعتداء على المعالم الدينية و الإسلامية و انعكس هذا على شكل تضامن مع القضية الفلسطينية من منطلق عقائدي ديني.

2- الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية: لم تأت حكومة شارون بجديد عندما أعلنت انها ستراعي، مثلها مثل سابقتها، متطلبات "النمو الطبيعي" لسكان المستوطنات، مصطلح "النمو الطبيعي للمستوطنين"، شكل حجة لممارسات استيطانية غير محدودة ومتعددة الأشكال لضم المزيد من المساحات وتوسيع المستوطنات و شق الشوارع الخاصة بالمستوطنين، حجم الأراضي التي ضمت إلى المستوطنات وكمية الوحدات السكنية التي أضيفت لها تفوق بكثير أي "نمو طبيعي" ممكن للمستوطنين، في بعض المستوطنات تم بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة مع العلم انه توجد في تلك المستوطنات عشرات الشقق الخالية من السكان. (غانم: 2005، 58).

أقام الاحتلال الاسرائيلي 14 مستوطنة كبرى في القدس الشرقية، يسكن فيها 200 ألف مستوطن في العام 2012 مقابل 196 ألف عام 2011 أقيمت هذه المستوطنات على ثلث مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها من قبل الاحتلال منذ عام 1967 وحتى الان، وهي من أكثر المناطق انتشاراً بالمستوطنات مقارنة مع بقية المحافظات، كما أقامت بؤر استيطانية في أحياء المدينة المقدسة يعيش فيها 2000 مستوطن بين منازل المواطنين، تشكل بؤر احتكاك وصراع يومي، وهذه البؤر مدعومة من الجمعيات الاستيطانية وقوات الاحتلال والحراسات الخاصة لتشكل عامل ضغط إضافي على المواطنين لدفعهم لبيع عقاراتهم وتهجيرهم خارج المدينة. (منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس: 2013، 7).

شكلت البؤر الاستيطانية الإسرائيلية حالة من تقطيع أواصر الأراضي الفلسطينية، وهذا بحد ذاته يعتبر تضيق على الحركة المرورية أمام المواطن الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يعزز الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية وهذا ما يرفضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية، وكذلك شعوب العالم لما فيه من مصادرة لمئات الدونمات من الأرض الفلسطينية بشكل قصري على مرئي مالكي هذه الأرض والعالم كذلك شكل هذا حالة رفض شعبي عريضة عملت بدورها إلى تعزيز الوفود والتظاهرات السلمية المنددة بالتوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية.

3- مصادرة الأراضي وبناء الجدار: قامت "إسرائيل" ببناء جدار الفصل العنصري الذي يبلغ طوله 142 كم، ودعمته بإقامة 12 حاجز عسكري لتعقيد عملية الدخول للقدس، ولتسهيل عملية تطويق المدينة وعزلها عن محيطها الطبيعي العربي الفلسطيني وتقسيمها إلى كتونات صغيرة وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية وثقافية وتعليمية واقتصادية ونفسية وسياسية لأكثر من 90000 مواطن خارج الجدار. (منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس: 2013، 8).

ويقسم جدار الفصل الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة 1237 كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل 21.9% من مساحة الأراضي الفلسطينية، وتضم هذه المساحة 40 مستوطنة إسرائيلية، القسم الثاني: منطقة غربية بمساحة 1328 كيلو متراً مربعاً، أي ما يعادل 23.4% من مساحة الأراضي الفلسطينية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمّان 45.3% من مساحة الأراضي الفلسطينية، أما المنطقة الثالثة والتي تبلغ 54.7% من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى، فستقسم إلى 8 مناطق 64 معزلاً (غيتو) فلسطينياً. أي ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون، وبتأييد أمريكي لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على مناطق "1" و "ب". (المصري: 2008، 15).

تأثر واقع الحياة الاجتماعية الفلسطينية، حيث بلغ عدد الأسر الفلسطينية التي أجبرت على الهجرة من مدنها وقرائها بسبب إقامة الجدار 2173 أسرة تضم 11461 فرداً من المدن والقرى التي تأثرت بالجدار، منهم 6379 من الذكور، 5082 من الإناث، نالت القدس النصيب الأكبر من عمليات التهجير، حيث هاجر منها 1150 أسرة تضم 5920 فرداً. (غانم: 2005، 58).

الفصل العنصري هو حالة متفاقمة من التمييز العنصري، وهو يشكل وفقاً للمادة الثانية من الاتفاقية الدولية لسنة 1973 لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري من قبل "الأعمال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة من جانب جماعة عرقية على أي جماعة عرقية أخرى واضطهادها لهم بشكل منظم" فضلاً عن ذلك فإن ممارسة الفصل العنصري هي جريمة دولية" لم يبحث تقرير مجلس أبحاث العلوم الانسانية قضايا المسؤولية الجنائية الفردية، بموجب القانون الدولي للأفعال التي تشكل جريمة الفصل العنصري. (على: 2012، 296).

إنّ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري قد عرفت التمييز العنصري على أنه سلسلة من الحقوق التي يحق لجميع الناس التمتع بها بدون تمييز عنصري، وحظرت ممارسة الفصل العنصري والذي اعتبرته شكلاً خطيراً للتمييز العنصري، ومع ذلك، فهي لم تحدد قانونياً بكثير من الدقة تعريف ممارسة الفصل العنصري، ونال هذا التعريف القانوني مزيداً من التفصيل في صكين لاحقين، وذلك في الاتفاقية الدولية لسنة 1973 لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، ومؤخراً من قبل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. (إسرائيل والقانون الدولي، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات: 2012، 297).

أنّ أخطر ما في هذه الخطة هي المنطقة العازلة وغلاف القدس، والتي ستودي إلى قضم 20% من مساحة الأراضي الفلسطينية لتضم إلى إسرائيل، واعتبار أكثر من ربع مليون من السكان الفلسطينيين غرباء ويمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم التي تقدر بالعشرات داخل هذه المنطقة ولا يسمح لهم بالحركة إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة لذلك.

4- سياسة هدم المنازل: قامت إسرائيل منذ عام 1967 بإتباع سياسة هدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وخلال انتفاضة الأقصى دمرت "إسرائيل" 4100 بيت، تنقسم عمليات هدم البيوت التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى ثلاثة أنواع؛ الأول والأكثر شيوعاً يندرج تحت مسمى "عمليات التعرية"، وقد تم تنفيذ القسم الأكبر من هذه العمليات في منطقة جنوب قطاع غزة وتحديدًا في منطقة رفح الحدودية وفي مخيمات اللاجئين المحيطة بها وأيضاً في منطقة شمال الضفة الغربية وخاصة في الأراضي المحيطة بالمستوطنات أو المحاذية للشوارع المخصصة للمستوطنين وقوات الجيش، وتم تنفيذها أيضاً في شمال القطاع في بيت حانون، بيت لاهيا، مخيم جباليا، منذ بداية الانتفاضة وحتى تشرين الثاني لعام 2004 هدم جيش الاحتلال الإسرائيلي في إطار عمليات التعرية في قطاع غزة ما يقارب 2540 بيتاً أوت 23900 شخص، النوع الثاني من عمليات هدم البيوت هو هدم البيوت التي بنيت دون ترخيص تقوم إسرائيل بهدم البيوت غير المرخصة في الأراضي "C" والقدس الشرقية، أي في الأراضي الخاضعة للإدارة المدنية الإسرائيلية. (تقرير مدار الاستراتيجي: 2005، 64). جاءت سياسة هدم المنازل كمحدد لحالة تضامن شعبية واسعة جلبت عدد من المتضامنين الأجانب إلى قطاع غزة والضفة الغربية، منددين بهذه السياسة الإسرائيلية التي تجاوزت حدود الانسانية وأكبر شاهد على هذا التضامن هو قدوم المتضامنة الأمريكية "ريتشل كوري" التي سحقها جراف إسرائيلي عندما كانت تحاول اعتراضه وهو يحاول هدم منزل فلسطيني على الحدود الجنوبية لمدينة رفح جنوب قطاع غزة.

5- سياسة الاغتيالات: سياسة الاغتيالات أي إعدام شخص دون تحقيق معه ودون تقديمه للمحاكمة وسماع أقواله، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تبنت هذه السياسة منذ السنوات الأولى للصراع العربي الإسرائيلي، عشرات القياديين الفلسطينيين ومئات المقاتلين الفلسطينيين تم استهدافهم وقتلهم بهذه الطريقة داخل الأراضي المحتلة أو على أراضي عربية أو أجنبية، ولم تتردد في استعمالها ضد قيادات سياسية رفيعة المستوى في الحركات والأحزاب الفلسطينية، إنّ القتل خارج نطاق القانون يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني والعرفي وخاصة اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص والمدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في 12 آب 1949. بالرغم من ذلك تبنت الحكومة الإسرائيلية قراراً رسمياً بهذا الصدد يجيز لقوات الجيش تنفيذ هذه السياسة وفقاً لاعتباراتها الأمنية (نور الدين: 2005، 67).

طبقت قوات الاحتلال الاسرائيلية سياسة الاغتيالات، والتي تعتبر مخالفة وانتهاك جسيم للقانون باستهداف النشطاء والفاعلين في انتفاضة الأقصى، وقد طالت هذه السياسة العديد من المدنيين الفلسطينيين الذين تصادف وجودهم في مكان الحدث.

قد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي كافة أشكال وصور القتل من أجل القضاء على من أسمتهم بنشطاء الانتفاضة، ولجأت إلى قتل المطلوبين لديها عبر الطائرات الحربية، ومروحيات الأباتشي ولم تفرق إسرائيل في عمليات الاغتيال بين القادة السياسيين والعسكريين لكافة نشطاء الانتفاضة، حيث بدأت عمليات اغتيال السياسيين حين أقدمت قوات الاحتلال على اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى، يوم الاثنين 27 آب 2001، في عملية قصف لمكتبه من طائرة مروحية، في العام 2004 واصلت القوات الاسرائيلية تنفيذ سياسة الاغتيالات ضد نشطاء وزعماء فلسطينيين، ولعل أهم جرميتي اغتيال سياسية كانتا عملية اغتيال قائد حركة حماس، الشيخ أحمد ياسين، وعملية اغتيال القيادي في حماس د. عبد العزيز الرنتيسي، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نهاية سنة 2004 قامت القوات الإسرائيلية باغتيال 181 مواطناً فلسطينياً، وفي سنة 2004 وحدها تم اغتيال 53 مستهدفاً، لقد تعرض العديد من المدنيين الفلسطينيين للقتل الناجم عن سياسة الاغتيالات، ووقع ضحية عمليات الاغتيال الإسرائيلي 107 فلسطينيين مدنيين غير مستهدفين، 19 منهم قتلوا خلال سنة 2004 من بين الضحايا المدنيين هناك 40 طفلاً قتلوا أثناء تواجدهم في مسرح الاغتيالات. (تقرير مدار الاستراتيجي: 2005، 67).

سياسة الاغتيالات حالة فريدة وغريبة من نوعها استخدمتها "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطيني مما ساعد على الكشف عن الوجه الحقيقي "لإسرائيل" و هذا ما لم يقبله العقل ولا المنطق في أن تقوم دولة بإمكانات عسكرية كبيرة من ملاحقة و استهداف أشخاص؛ بل ولم يقف الحد إلى ملاحقة نشطاء في الفصائل الفلسطينية؛ بل تعدى الحد إلى النيل من المدنيين من خلال استهدافهم في بيوتهم و قصف البيوت الفلسطينية من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية والقطع البحرية فوق رؤوس ساكنيها، هذه السياسة عملت على استفزاز المناصرين للقضية الفلسطينية، وعملت بدورها إلى تفعيل أكبر لدور الوفود التضامنية و خلق بيئة مناسبة لأنشطة وتفاعل الدبلوماسية الشعبية.

6- سياسة التطهير العرقي: الموثق في المشهد الفلسطيني، أنّ جرائم الاحتلال الصهيوني البشعة التي اقترفت وتقترب ببالغ التثبيت والتخطيط والمنهجية الإجرامية ترتكب بصورة يومية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني إنما هي امتداد واستمرار لسياق إرهابي إجرامي صهيوني طويل تعود جذوره الفكرية والأيدولوجية إلى قرون من الزمن، بينما تعود تطبيقاته الإجرامية على أرض فلسطين إلى بدايات القرن الماضي وتتصل حلقاته ومحطاته اتصالاً مخططاً ومبرمجاً ببالغ الإصرار. وقد بتنا منذ ذلك الوقت وحتى اليوم أمام ملفات جرائم الحرب الصهيونية المتراكمة بلا حصر ضد الفلسطينيين وأمام استراتيجيات التدمير الشامل للوجود العربي الفلسطيني في فلسطين المتمثلة بأدبيات وتطبيقات الإرهاب والدم، فكانت

جرائم الحرب الصهيونية شاملة لم يفلت منها الإنسان أو الشجر أو الحجر العربي الفلسطيني، ولم ينج منها مدينة أو بلدة أو قرية، وكذلك لم تترك مجالاً من مجالات الحياة العربية في فلسطين إلا وألحقت به الأذى وكانت تلك الجرائم شاملة مبيته تجاوزت كافة القوانين والمواثيق والأعراف والخطوط الحمراء الدولية. (الزور: 2010، 37).

وهذا يأتي في إطار التأكيد على أن آلة الحرب الإسرائيلية لم تستثن أي وجود فلسطيني من الاستهداف ومحاولة طمس الهوية الفلسطينية ومحو الحضارة العربية الفلسطينية من خلال العبث بحق الوجود الفلسطيني سواء أكان على سبيل محو المعالم الأساسية للهوية الفلسطينية ومحاولات تعزيز الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين.

❖ تعقيب

عدة عوامل ساهمت بشكل رئيسي في تشكيل حالة التضامن الشعبي تجاه القضية الفلسطينية، وهذه العوامل بدأت في الظهور ببروز بعض القرارات الأممية التي تخدم القضية الفلسطينية مثل: قرار 194 وحق العودة وإعلان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وكذلك عدد من الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب والأرض الفلسطينية القائمة على أعمال القمع والإرهاب والاستيلاء على الأراضي وانتهاك للمقدسات واعتداء على المعالم الدينية هذا بدوره لعب دوراً رئيسياً في نقل مظلومية الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية لدول العالم وخلق حالة من التضامن الشعبي، إذن حالة التضامن الشعبية الموجودة هي عبارة عن حالة تراكمية على مدار سنين عديدة تأثرت ببعض العوامل انفة الذكر.

لذلك لم يتردد مناصري القضية الفلسطينية، من استخدام الدبلوماسية الشعبية، للتعبير عن تضامنهم تجاه الشعب والقضية الفلسطينية، ولم تعد الدبلوماسية الشعبية مجرد علم نظري، يقرأ من الكتب ويدرس، وإنما أصبح عمل له شكله الخارجي ومضمونه الداخلي، حيث أصبح عبارة عن عدد من الأنشطة والممارسات، وقد مارست الدبلوماسية الشعبية الدعم للقضية الفلسطينية، بشكل كبير حيث يتألف عمل الدبلوماسية الشعبية، من عدد من الكوادر المتخصصة، والمؤسسات والجمعيات العاملة في المجتمع المحلي للدول التي عملت على تقديم الدعم والمناصرة، للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

وعليه لا بد من التركيز والعمل على استغلال أمثل لهذا الشكل من أشكال الدبلوماسية الشعبية، من خلال تعزيز دور الوفود التضامنية، من أجل تسويق مظلومية الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، بالعمل على الكشف عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، والعمل على كسب قلوب وعقول شعوب العالم، من أجل التأثير على الرأي العام العالمي، وتوظيف كل الإمكانيات الشعبية والرسمية، من أجل دعم كل أشكال التضامن والمناصرة للقضية الفلسطينية، حيث إنّ الشعوب

تمتلك من القوة ما لم تمتلكه الحكومات، من الإرادة والدعم و المناصرة تجاه قضية معينة من القضايا في العالم مثل القضية الفلسطينية.

وأخيراً وفي ضوء ما تمر به القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من أزمات وحروب وحصار، والعديد من الممارسات الإسرائيلية، لا بد من التركيز على إجراء الدراسات الخاصة بالدبلوماسية الشعبية، التي من شأنها تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، في إطار حشد الرأي العام العالمي لمناصرة ودعم القضية الفلسطينية، للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ونصرته في المحافل الدولية، إذ يجب استغلال كل ما يتعلق، بالدبلوماسية الشعبية كشكل من أشكال الدبلوماسية الرسمية، وتطبيقه على أرض الواقع، من أجل الانتقال من الواقع الفلسطيني الحالي إلى مستقبل فلسطيني مشرق، يكفل للشعب الفلسطيني العيش بكرامة، وبناء مجتمعه ومؤسساته بشكل حضاري، بعيداً عن تجاذبات السياسة و تأثير الاحتلال والحروب والممارسات العنصرية.

الفصل الثالث:

"الدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية خلال
عدواني 2008، 2012 على قطاع غزة"

تمهيد:

لعل العدوان الإسرائيلي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، في قطاع غزة عام 2008، و العدوان الإسرائيلي الثاني عام 2012، من أهم الأحداث الأساسية، التي ساعدت على حشد التضامن، والتعاطف الشعبي، مع القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، حيث إن القضية الفلسطينية شهدت في هذه الآونة، حملة كبيرة من التضامن والتعاطف، الشعبي العالمي على مختلف الصعد، وذلك بعد بشاعة المجازر، التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي، بحق الأبرياء والمواطنين العزل، في قطاع غزة، هذين العدوانين نتج عنهما حراك شعبي واسع، تمثل ذلك على شكل، وفود تضامنية قدمت إلى قطاع غزة، و كذلك على شكل مسيرات احتجاجية، جابت شوارع معظم العواصم العربية، والإسلامية، والغربية أيضاً وهذا بدوره عزز مكانة القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.

وعليه سنحاول في هذا الفصل، الوقوف على تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام، 2008 ومن ثم نسلط الضوء على أهم الحركات الشعبية، ومن ثم ندرس ونرصد انعكاسات الهبات الشعبية، على الموقف الدولي، والمواقف الأممية تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودوره في تعزيز مكانة القضية الفلسطينية على مستوى العالم.

وسنركز في هذا الفصل، على دراسة العدوان الإسرائيلي، على قطاع غزة عام 2012، من حيث توصيف العدوان، ورصد أعداد الضحايا والشهداء، التي هي بمثابة المحرك للتضامن الشعبي الدولي، مع القضية الفلسطينية، ومن ثم نحصر هذه الهبات الشعبية على مستوى العالم، وسنعمل أيضاً على حصر الوفود التضامنية، التي قدمت إلى قطاع غزة، ومن ثم ندرس انعكاسات الدبلوماسية الشعبية، المتمثلة في المسيرات التضامنية، والوقفات الاحتجاجية، في عواصم العالم والوفود التضامنية التي قدمت إلى قطاع غزة على الموقف الدولي، سيتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين الأول سيتناول الدبلوماسية الشعبية خلال عدوان العام 2008 على قطاع غزة، و الثاني سيناقدش الدبلوماسية الشعبية خلال عدوان العام 2012 على قطاع غزة.

المبحث الأول: الدبلوماسية الشعبية خلال عدوان عام 2008 على قطاع غزة:

بدأت إسرائيل، عدوانها على قطاع غزة عام 2008 بضربة استباقية، طالت كافة مواقع الأجهزة الأمنية، و الشرطة في قطاع غزة، راح ضحيتها مئات الشهداء، و من ثم واصلت "إسرائيل"، هجماتها الصاروخية على القطاع، حتى طالت العديد من منازل المواطنين الأبرياء، التي سقط ضحيتها العديد من الأطفال والنساء والمسنين، تمخض عن هذا العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة، حركات تضامنية، ومواقف شعبية عديدة، ومختلفة سنركز في هذا المبحث على دراسة هذا العدوان بشكل مفصل و كيف كان هذا العدوان سبباً في تأطير وتوظيف الدبلوماسية الشعبية العالمية لخدمة القضية الفلسطينية من خلال الوقوف على دراسة المواقف الشعبية في دول العالم وانعكاساتها على تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

❖ أولاً: تداعيات العدوان وشواهد على جرائم الحرب الإسرائيلية:

لم تتورع "إسرائيل" عن استخدام كافة أنواع الأسلحة في عدوانها على قطاع غزة؛ ومنها الفسفور الأبيض، وحسب صحيفة معاريف الإسرائيلية أنّ الجيش الإسرائيلي اعترف بإطلاق قذائف مدفعية حوت قطع قماش مشبعة بالفسفور، وأكد "أوتشا" في تقرير له من القدس المحتلة على استخدام الإسرائيليين لهذا النوع من العتاد، كما استخدم الجيش الإسرائيلي قذائف الداييم؛ إذ بين أطباء وحقوقيون أنّ معظم الشهداء والمصابين وصلوا إلى المستشفيات محترقين أو مقطعين إلى أشلاء، كما أكد خبير الأسلحة البريطاني داي وليامز أن "إسرائيل استخدمت ولأول مرة سلاح الداييم وأطلق عليه اسم "السلاح الوحشي" وجزم وليامز بأنّ "إسرائيل استخدمت اليورانيوم الطبيعي، أي كامل المواصفات في بعض صنوف القنابل التي قصفت بها قطاع غزة، لافتاً النظر إلى أنّ درجة الحرارة التي أحدثتها تلك القنابل وصلت إلى خمسة آلاف درجة مئوية، ما يعني تذويب الفولاذ، والرصاص، وتحويلهما إلى مجرد رذاذ. (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/05).

وارتكبت "إسرائيل" عدداً من المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين خلال عدوانها على غزة، ومن الشواهد على تلك المجازر ما حدث مع عائلة السموني التي استشهد منها 48 فرداً في يوم واحد عندما انصبت قذائف الجيش الإسرائيلي على مساكن تلك العائلة، بعد ان جمع الجنود الإسرائيليون أفرادها في عدد من المساكن، كما أقدمت "إسرائيل" على قصف مدارس الأونروا، التي لجأ إليها المدنيون الفلسطينيون، ومنها مدرسة الفاخورة في مخيم جباليا شمال القطاع، حيث استشهد أكثر من 40 طفلاً وامرأة وجرح 60 آخرون، وسقط في بيت لا هيا ستة أشخاص، بينهم طفلان في قصف إسرائيلي لمدرسة تابعة للأونروا، ما دفع كريس جونس المتحدث باسم الأونروا إلى مطالبة بإجراء تحقيق في ما إذا كان قصف المدرسة يرقى إلى درجة جريمة حرب، في حين تساءل سامي مشعشع مدير الإعلام والاتصال بالوكالة مخاطباً "إسرائيل" هل تريدون

ان تقتلوا خمسين ألف مدني موجودين في 49 مركز آمن للأونروا لكي تحققوا أهدافكم العسكرية. (موقع بي بي سي عربي، تاريخ الاطلاع 2015/01/05).

وقام الجيش الإسرائيلي، خلال زيارة بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة لـ "إسرائيل"، بقصف المقر الرئيس لوكالة الأونروا في مدينة غزة حيث كان يحتمي قرابة 700 فلسطيني، واندلعت النيران في مخازن الوقود والمواد التموينية والغذائية في المقر، وأوضحت جودي كلارك مساعدة مدير الأونروا أنّ النيران التهمت كل مخزون الوكالة من الغذاء والدواء. (موقع الجزيرة نت تاريخ الاطلاع 2015/01/05).

والدلائل كثيرة على بشاعة العدوان الإسرائيلي، وتجاوزه لكل الأعراف والمواثيق الدولية زمن الحرب، ومن هذه الدلائل حالة ريم القرم (15 عاماً) التي ظلت تنزف مدة يومين بدون ماء ولا طعام مختبئة في منزل هجره سكانه بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية جنوب مدينة غزة، وبعد ان كتبت لها النجاة روت ريم ان القوات الإسرائيلية قتلت أباه وأخوها أمام عينيها، وأطلقت باتجاهها قذيفة فأصيبت في ساقها، وكثيرة هي القصص المشابهة، والتي لا حصر لها في غزة، حيث هناك الكثير من مآسٍ لأطفال أصبحوا بلا أسر، أو آباء باتوا بلا أولاد، يضاف إلى ذلك انتهاكات وجرائم نفذت في حق الكثير من الأطفال والشبان والفتيات الذين فقدوا، بسبب العدوان، سيقانهم أو أذرعهم، وآخرين يرقدون عاجزين عن الحركة بسبب الانايبب الموصولة بأجسادهم. (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/07).

وقد دعت كارين أبو زيد، المفوضة العامة للأونروا، مجلس الامن الدولي إلى إجراء تحقيق حول قيام "إسرائيل" بخرق القوانين الدولية خلال عدوانها على قطاع غزة، مبيّنة أنّ "إسرائيل" هاجمت مستخدمي الأونروا، ومنشآت للوكالة بما في ذلك 15 مدرسة، كما طالب مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة "جون جنج" بإجراء تحقيق دولي ومستقل في عمليات قتل المدنيين في قطاع غزة، قائلاً في مدرسة كانت قد تعرضت للقصف بالقنابل الفوسفورية "إنّ على المجتمع الدولي ان يجيب في إطار القانون الدولي واتفاقية جنيف هل ما يحدث من قتل للمدنيين وقتل الأطفال في تلك المدرسة جريمة حرب أم لا؟" (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/07).

هذه الدلائل والاحداث المتواترة التي تم نقلها عبر وسائل الإعلام للعديد من البلدان والمجتمعات العربية والأجنبية أجهشت مشاعر الداعمين والمناصرين للقضية الفلسطينية حيث تحول المشهد هنا إلى حالة من حالات الرأي العام العالمي تظاهر خلالها العديد من المنصرين للقضية الفلسطينية في العديد من العواصم العربية والأجنبية معبرين عن رفضهم وسخطهم حيال ما يجري في قطاع غزة.

ودفع حجم الجرائم "الإسرائيلية" العديد من الجهات إلى المسارعة في جمع الأدلة على ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة، حيث كشف نائب رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان وعضو اللجنة التنفيذية القضائية في جنيف المحامي/ راجي الصواني، عن بدء العمل وإعداد الترتيبات القانونية اللازمة

لمقاضاة "إسرائيل" في المحاكم الدولية على ما ارتكبته من جرائم ومجازر في غزة، مشيراً إلى أنّ هناك 86 قضية مرفوعة حالياً (2009/1/25) في عدد من المحاكم في العالم ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين من القادة العسكريين والسياسيين ومبيناً انه تم رفع قضايا في عدد من دول العالم، مثل: بريطانيا، وأسبانيا، وسويسرا ضرورة رفع عدد من الدعاوي القضائية ضد "إسرائيل، بتهمة ارتكاب جرائم حرب خلال العدوان على غزة وأجمعت مجموعة من الشخصيات الفرنسية، بعد عودتها من زيارة للقطاع، على أنّ ما قامت به القوات الإسرائيلية هو جرائم حرب مع سبق الإصرار، ويتعين على الأمم المتحدة أنّ توفر التغطية القانونية المناسبة لمحاسبة المسؤولين عنها، مهما كانت المناصب التي يشغلونها، وأوردت صحيفة التايمز أنّ مدعي محكمة الجنايات الدولية التابعة للأمم المتحدة القاضي لويس مورينو أوكامبو درس إمكانية رفع دعوى لمحاكمة الجنود الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في قطاع غزة مثل استخدام الأسلحة المحظورة دولياً، والفسفور الأبيض، في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، بعد تلقيه طلباً من عدد من الجهات الفلسطينية. (موقع بي بي سي عربي، تاريخ الاطلاع 2015/01/07).

وفي هذا الاتجاه طالب وفد من منظمة الصحة العالمية بالتحقيق في شبّهات ارتكاب "إسرائيل لجرائم حرب خلال العدوان، وبين رئيس وفد للمنظمة في ختام جولة له في قطاع غزة أنّ هناك توجهات حتى للدول المساندة لإسرائيل لفتح تحقيقات يشبه ارتكاب جرائم حرب في غزة، كما أعلنت لجنة تقصى الحقائق حول انتهاكات "الاحتلال الإسرائيلي" للقانون الدولي الممارسة من قبل الرابطة الوطنية للمحامين الأمريكيين، أنّ "إسرائيل" انتهكت القوانين الأمريكية، وارتكبت مجازر ومخالفات ضد القوانين الدولية، خلال العدوان على غزة. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص17)

وهذا يأتي في إطار العمل الشعبي القانوني الذي تم من خلاله محاولة تعرية إسرائيل في المحاكم والمحافل الدولية، وأعتقد أنّ هذا الإجراء ضرورة ملحة لا بد من الاهتمام بها وتعزيزها بشكل متخصص بل وعلى مستوى الدولة بشكل رسمي أيضاً وهذا بدوره يعمل على فتح المجال أمام الاتحادات والنقابات القانونية والمتخصصة لتفعيل أكبر للدبلوماسية الشعبية وهذا ينعكس بدوره على الإطار الرسمي العام في دعم القضية الفلسطينية، ونبذ الإرهاب "الإسرائيلي" الممارس على الشعب الفلسطيني.

وبالرغم من ادعاء قادة "الاحتلال الإسرائيلي" بأنّ الجيش الإسرائيلي هو أكثر جيش أخلاقي في العالم، فقد اتخذ الجيش الإسرائيلي إجراءات لحماية ضباطه من إمكانية اعتقالهم خارج "إسرائيل" بتهمة ارتكاب جرائم حرب واستخدام أسلحة محرمة دولياً، ومن بين هذه الإجراءات منع نشر أسماء ضباط وحدات مختلفة في الجيش شاركوا في الحرب، كما منحت "إسرائيل" التغطية الكاملة للضباط والجنود في حال ملاحقتهم قضائياً. (العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009، ص17).

كما انشئت وحدة خاصة في وزارة الخارجية الإسرائيلية لمتابعة القضايا المرفوعة ضد الجنود في دول أوروبا لمنعهم وتحذيرهم من دخولها.

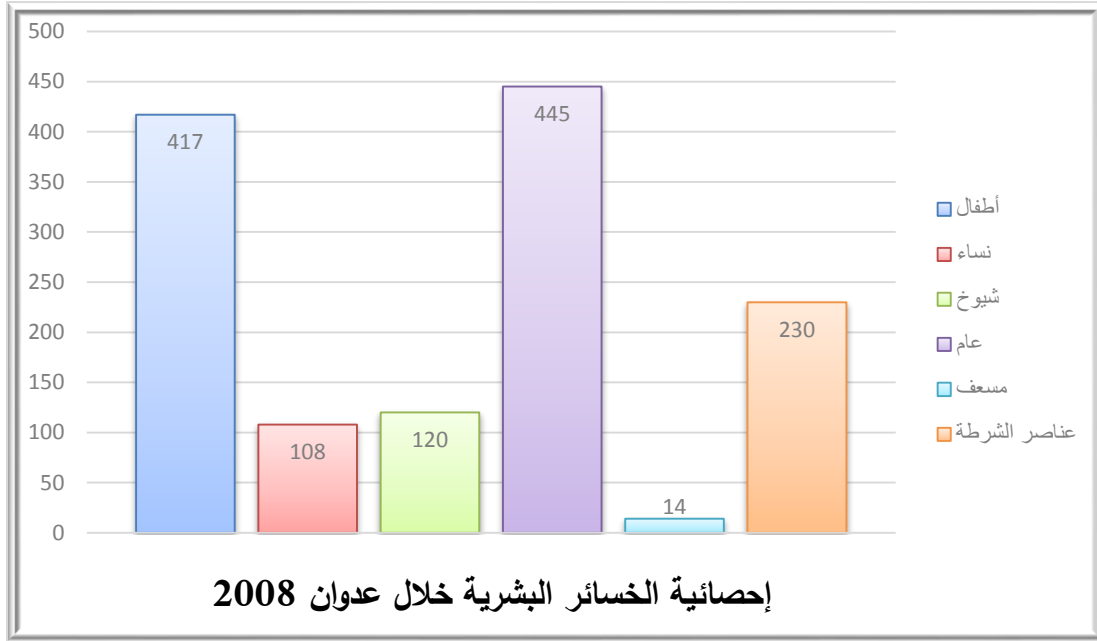
❖ ثانياً: الخسائر البشرية من أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008:

شكلت العدوان الذي نفذه الطيران الحربي "الإسرائيلي" على قطاع غزة ظهيرة يوم السبت 2008/12/27 بداية عدوان استمر 22 يوماً، وفاق عدد الشهداء، حسب المصادر الطبية في القطاع، في اليوم الأول من العدوان 285 شهيداً و900 جريح بينهم ما لا يقل عن 180 في حالة خطيرة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قطاع غزة لم يشهد عدواناً واسعاً بهذا الشكل منذ حرب عام 1967. (منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: ص17).

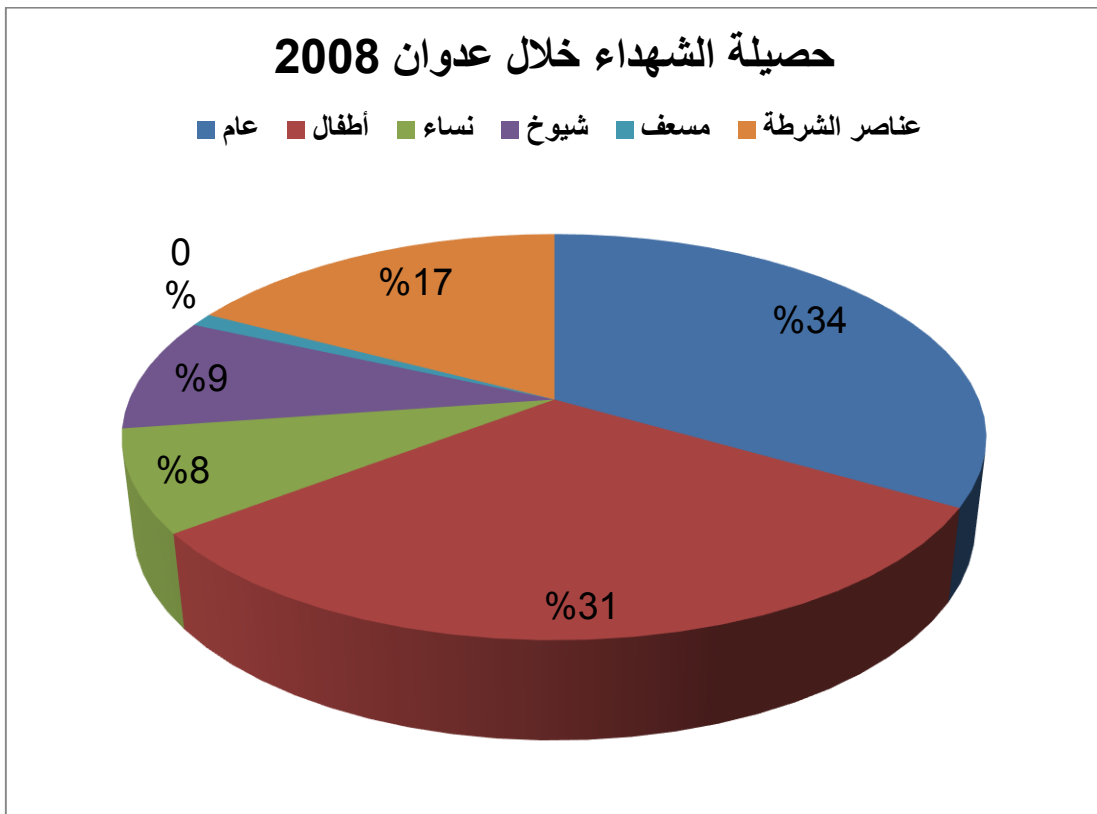
بلغت الحصيلة النهائية للعدوان على قطاع غزة، حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصادر في 2009/1/28، 1.334 شهيداً بينهم 417 طفلاً و 108 نساء، و 120 مسناً، و 14 مسعفاً؛ فيما بلغ عدد الجرحى 5.450، كما أعلنت الشرطة التابعة للحكومة في غزة عن استشهاد 230 من عناصرها على رأسهم مديرها العام اللواء توفيق جبر، والعقيد إسماعيل الجعبري قائد جهاز الأمن والحماية في الشرطة، كما استشهد القيادي البارز في حركة حماس نزار ريان، وهو و 13 فرداً من عائلته، بالإضافة إلى استشهاد سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية في غزة. (منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2009، ص17).

• جدول (2): إحصائية الخسائر البشرية خلال عدوان 2008

الفئة	أطفال	نساء	شيوخ	عام	مسعف	عناصر الشرطة	المجموع الكلي
إحصائية الخسائر البشرية	417	108	120	445	14	230	1334



• رسم توضيحي 1: إحصائية الخسائر البشرية خلال عدوان 2008



• رسم توضيحي 2: حصيلة الشهداء خلال عدوان 2008

هذا الإحصائيات من الضحايا والشهداء تؤكد ما جاء في المبحث الأول من توصيف لجرائم الحرب التي ارتكبتها "إسرائيل" في قطاع غزة ناهيك عن الخسائر في البنى التحتية والشركات والمصانع والجسور والطرق الرئيسية والتدمير الكبير الذي تعرض له قطاع غزة، وهذا ما ساعد على حشد الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية، وعمل على نقل مظلومية الشعب الفلسطيني، هذا من جانب و من جانب آخر عمل على تغيير الصورة الذهنية عن "إسرائيل" التي دائماً كانت تلعب دور الضحية من خلال استغلالها لماكنتها الإعلامية و الترويج و التسويق لروايتها، ولكن هذه الأعداد من الضحايا و حجم الدمار لم يعد يخفي على أحد، حيث أصبح العالم يسمع الروايات الفلسطينية أيضاً من خلال وسائل الإعلام العربية و الفلسطينية و بعض الوسائل الأجنبية التي تمكنت من التغطية و الوصول الى الحقيقة بعد انتهاء الحرب أو خلاله نتج عن هذه الرواية الفلسطينية حركة ملحوظة لوفود التضامن الدولية إلى قطاع غزة .

❖ ثالثاً: الموقف الشعبي الدولي والتحركات الشعبية المنددة بالعدوان الإسرائيلي والداعمة للشعب الفلسطيني:

دفعت بشاعة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مئات الآلاف على امتداد العالم إلى التنديد بهذا العدوان في مشهد تضامني أعاد إلى القضية الفلسطينية بعدها النضالي والانساني، فضلاً عن حركة التضامن الشعبية العربية والإسلامية، من منطلق قومي وديني، كانت هناك حركة شعبية لافتة في الغرب دللتنا على أن الإعلام الغربي، الذي إمتاز بمحاباة التوجه العام للسياسة الغربية المؤيد للرواية الإسرائيلية في معظم الأحوال، أصبح عاجزاً عن تجميل الصورة القبيحة للاحتلال وجرائمه، بفضل تعدد وسائل المعرفة المتاحة وهنا لا بد من القاء الضوء على بعض التحركات والتظاهرات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية والمستتكرة للاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة.

فقد تظاهر الآلاف من فلسطيني 48 تنديداً بالعدوان الإسرائيلي، وشهدت المدن والبلدات الفلسطينية مصادمات عنيفة مع قوات الأمن "الإسرائيلية"، وإضراباً شاملاً تخللته مظاهرات حاشدة وغازية، وحمل المتظاهرون في أم الفحم في جنازة رمزية تابوتاً، رمزوا من خلاله إلى موت "الكرامة العربية" في حين رفعت الرايات السوداء والأعلام الفلسطينية، في مسيرات انطلقت في حيفا، وعكا، وشفا عمرو، وعرابية، وسخنين، والناصرية، وكفر كنا... في دلالة واضحة على الانتماء الحقيقي للهوية الفلسطينية رغم كل محاولات الأسر له. (التقرير الاستراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009): 17).

وشهدت العشرات من المدن المصرية، مظاهرات تنديد ضخمة؛ حيث خرج مئات الآلاف من المواطنين المصريين في القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والغربية، والشرقية، وبنني سويف، والفيوم والمنيا، والدقهلية، كما انتقد المتظاهرون التعاطي الرسمي المصري مع العدوان على غزة وطالبوا الحكومة المصرية

بفتح معبر رفح، ووقف تصدير الغاز إلى إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. (التقرير الاستراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009): 18).

وأعلنت سجلات الأجهزة الأمنية الأردنية عن مشاركة أكثر من 280 ألف شخص في نحو 392 مسيرة وفعالية شعبية شهدها الأردن تضامناً مع غزة في الفترة من 2008/12/27 ولغاية 2009/1/7، ونجحت الحركة الإسلامية في الأردن في حشد ما يزيد على 100 ألف مشارك في "مهرجان الغضب واستسقاء النصر" في العاصمة عمان، وشكل العدوان على القطاع حملات أردنية مكثفة لمقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية والأمريكية، وطالب المتظاهرون الأردنيون بسحب السفير الأردني من تل أبيب وطرد السفير الإسرائيلي من عمان. (العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009، 18).

وفي لبنان، خرجت العديد من المظاهرات المنذدة بالعدوان، شارك فيها عشرات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين، ووجهت لجنة المتابعة لمنظمات المجتمع المدني رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، طالبت فيها بالعمل لوقف العدوان على غزة ورفع الحصار عن القطاع، كما جابت شوارع العاصمة بيروت، مسيرة لآليات الإسعاف والدفاع المدني التابعة للمؤسسات الانسانية والصحية، اللبنانية والفلسطينية. (رزقة، 2009: 438).

وشهدت العواصم السورية والسودانية والمغربية مسيرات مليونيه غصت بهم الشوارع، تنديداً بالعدوان، وللمطالبة باتخاذ إجراءات حازمة لوقفه، كما شهدت مدن العراق، الواقعة تحت الاحتلال الأمريكي تظاهرات تضامناً واحتجاجاً. (الكيالي، 2009: 18).

وفي دول الخليج والتي نادراً ما تنظم فيها تظاهرات قامت مسيرات حاشدة تنديداً بالعدوان، حيث شهدت العاصمة البحرينية، ولعدة أيام تظاهرات شارك فيها نحو 2500 شخص، كذلك خرج الآلاف من المواطنين المقيمين في قطر في مسيرة تضامناً وتأييداً للفلسطينيين في غزة، وفي الكويت، تظاهر حوالي ثلاثة آلاف كويتي وعربي، تنديداً بالعدوان، وشارك الآلاف من أبناء الجالية الفلسطينية والعربية في الإمارات في تجمعين الأول بمقر السفارة الفلسطينية في أبو ظبي، والثاني في مقر القنصلية الفلسطينية في دبي، تضامناً مع الشعب الفلسطيني وتنديداً بجرائم الاحتلال الإسرائيلي، وفي الجزائر تظاهر أكثر من 140 ألفاً في عدة من تنديداً بالعدوان. (أبو عامر، 2009: 19).

كان هذا تعبيراً عن الدعم والتضامن من قبل دول الشرق الأوسط وبلاد الشام ودول الخليج العربي التي أعلنت من خلاله الشعوب تضامنها مع الشعب الفلسطيني المظلوم ورفضها للممارسات الإسرائيلية لأهالي قطاع غزة خلال عدوان 2008 على قطاع غزة مستتكرة ما يجري، ومناشدة العالم للتحرك لإنقاذ أطفال وأهالي قطاع غزة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لغزة، ونتج عن هذا حراك دولي إنساني نظمته مجموعة من النقابات والاتحادات والصحفيين على شكل وفود تضامنية مع أهالي قطاع غزة.

وفي اليمن، اقتحم متظاهرون غاضبون من العدوان على قطاع غزة ومن الموقف الرسمي المصري، مقر القنصلية المصرية ورفعوا العلم الفلسطيني فوق المبنى احتجاجاً، وشهدت طرابلس الغرب ومدن ليبية أخرى، مظاهرات حاشدة ندد فيه المتظاهرون بالتقصير العربي وطالبوا بسحب المبادرة العربية للسلام، كما هاجم بعض المتظاهرين السفارة المصرية ورشقوها بالحجارة، وفي موريتانيا حاول متظاهرون غاضبون التوجه بالقوة إلى سفارة "إسرائيل" بالعاصمة نواكشوط، لكن قوات الأمن تصدت لهم ومنعتهم من الوصول. (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/11).

وعلى الصعيد الإسلامي، شهدت تركيا مسيرة قدر المشاركون فيها بمليون شخص، وفي إيران، دعا طلبة إيرانيون، خلال اعتصام لهم، الحكومة الإيرانية إلى اتخاذ قرار ثوري عاجل بحظر تصدير النفط إلى الدول التي تدعم "إسرائيل" كما طالبوا بإغلاق مضيق هرمز إلى ان تفتح الحكومة المصرية معبر رفح. (المرجع السابق).

إضافة إلى انسحاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من مؤتمر دافوس حين حاولت إدارة المؤتمر تحديد وقت أقل من الوقت المحدد لبيرس بعد إحراج رئيس دولة "إسرائيل" بالحوار والكشف عن الوجه الحقيقي لدولة "إسرائيل"، كانت رسالة قوية فيها انتصار للشعب الفلسطيني، وهذا يضيف تحوُّلاً مهماً على سوء العلاقات الإسرائيلية مع شركائها في المنطقة.

وشهدت المدن الماليزية العديد من الفعاليات تضامناً مع الشعب الفلسطيني، واستنكاراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد نظمت مسيرتين منفصلتين، تلاهما اعتصام أمام سفارتي الولايات المتحدة ومصر، طالب المتظاهرون فيهما مصر بفتح معبر رفح والسماح بوصول المساعدات الانسانية إلى سكان غزة، كما نظمت جمعية "أمان فلسطين" بالتعاون مع الاتحاد الإسلامي مهرجاناً حاشداً في مدينة شاه أعلم عاصمة ولاية سيلانغور طالب المتحدثون فيه بضرورة "وقف العدوان الإسرائيلي الهمجي" على غزة وفتح المعابر ورفع الحصار، وطالب الأمين العام للجمعية عبد الله زيك الحكومة الماليزية بالتعامل مع القضية الفلسطينية "على أساس ديني وليس فقط سياسي، لأنّ هذه القضية تشكل جزءاً من عقيدتنا، وأعلن أكثر من ألفي مطعم مقاطعتها للمنتجات الأمريكية وفي مقدمتها المياه الغازية، في بادرة عملية للاحتجاج على المساندة الأمريكية المطلقة لموقف "إسرائيل" وفي خطوة رمزية ذات دلالات انسانية، أطلقت في ماليزيا حملة الأطفال الماليزيين للتبرع بالمال لصالح الأطفال الفلسطينيين من ضحايا العدوان الإسرائيلي. (صالح، 2009: 19).

وفي اندونيسيا تظاهر عشرات الآلاف في شوارع العاصمة جاكرتا، حاملين الأعلام الفلسطينية تنديداً بالعدوان، كما شهدت جاكرتا أيضاً تظاهرة احتجاجية لافتة لـ 100 كفيف أمام السفارة الأمريكية لمطالبة الولايات المتحدة بالضغط على حليفها "إسرائيل" من أجل وقف عدوانها الهمجي، وفي أفغانستان

شهدت عدة مدن تظاهرات متفرقة شارك فيها آلاف الأفغان احتجاجاً على الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة. (ادريس، 2008: 27).

أمّا على الصعيد الغربي، فقد شهدت معظم المدن الأوروبية مظاهرات وفعاليات تضامنية ففي العاصمة البريطانية لندن نظمت عدة مسيرات واعتصامات، قام من خلال إحداها المتظاهرون بإلقاء الأحذية أمام مقر رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون في داوونينغ ستريت تعبيراً عن الغضب والاستنكار لما يحدث في غزة، كما شارك الآلاف في مظاهرة حاشدة أمام السفارة الإسرائيلية في لندن للتضامن مع غزة، تقدم النائب البريطاني جورج غلاوي والوزير والنائب السابق توني بن رؤساء منظمات دينية وسياسية واجتماعية، واشتبك المتظاهرون، الذين حاول بعضهم اقتحام السفارة، مع الشرطة التي اعتقلت أربعة منهم. (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/09).

وفي الولايات المتحدة تظاهر المئات أمام مقر الكونجرس في واشنطن، في حين تظاهر آلاف الأشخاص أمام مقر وزارة الخارجية الأمريكية، تدفق آلاف المتظاهرين إلى شوارع عدد من المدن الأمريكية الأخرى مطالبين بوقف العدوان الإسرائيلي، وبرفع الحصار عن أهالي غزة. (سميرة، 2009: 20).

وفي الأيام الأولى من يناير/ كانون الثاني نظمت الجماعات المؤيدة للفلسطينيين في لوس انجلوس مظاهرات للاحتجاج على الضربات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وفي الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني سّير ناشطون مؤيدون لفلسطين مسيرة حاشدة في العاصمة واشنطن وخارج المقر المؤقت للرئيس المنتخب باراك أوباما مطالبين إياه التدخل لإنهاء العنف في غزة وقد احتشد قرابة ثلاثة آلاف متظاهر حاملين لافتات، وهتفوا هاي أدامز الذي ينزل فيه أوباما مع أسرته، وهتف أحد المتظاهرين رجاء أوباما أفعل شيئاً نحن نحبك نحن صوتنا لك أتوقع ان تقوم بشيء ما انك الوحيد القادر على القيام بشيء ما. (سلسلة دراسات فلسطينية: 2009، 78).

هذا في حد ذاته يعتبر نقلة نوعية وخطوة بالاتجاه الصحيح؛ لتوصيل الرسالة الإدارية الأمريكية أنّ هناك أفراد وجماعات من داخل المجتمع الأمريكي تجتمع وتحتشد لنصرة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وإننا لا يجوز ان نقف مكتوفي الأيدي وعليك فعل شيء ونحن قمنا بانتخابك لذلك نتوقع منك تقديم شيء لمساعدة الناس، وهذا تعبير عن الرفض التام للعدوان وللحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة وشجب واستنكار للدعم الأمريكي الموجه "لإسرائيل".

وشهدت باريس والعديد من المدن الفرنسية احتجاجات رفعت خلالها شعارات تدين الإرهاب الإسرائيلي، وصمت المجتمع الدولي، كما شهدت السويد، وبولندا، وفنلندا، وفنلندا، وفنزويلا، مظاهرات واعتصامات احتجاجية طالبت بوقف العدوان الإسرائيلي ووضع حد للحصار المفروض على غزة وشهدت اليونان اشتباكات بين الشرطة اليونانية والمئات من الذين نظموا مظاهرة خارج السفارة الإسرائيلية في أثينا للاحتجاج

على الغارات الجوية التي شنتها "إسرائيل على قطاع غزة، وفي النمسا، تظاهر أكثر من 2.300 شخص احتجاجاً على الغارات الإسرائيلية وتظاهر في هولندا، خمسة آلاف شخص في العاصمة أمستردام احتجاجاً على العدوان، ورفع المتظاهرون لافتات تدعو إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وطالبوا بوضع حد لجرائم الحرب الإسرائيلية ضد غزة، وفي سيدني خرج آلاف الاستراليين احتجاجاً على العدوان وطالبوا بحكومتهم بإدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/07).

وفي عاصمة الأرجنتين بوينس آيرس، أمطر متظاهرون السفارة الإسرائيلية بالأحذية احتجاجاً على العدوان، وفي لفتة تضامنية، وان كانت رمزية تظاهر ما يقرب من 100 فلسطيني أمام السفارة الإسرائيلية في برازيليا العاصمة البرازيلية وقاموا بحرق علم "إسرائيل احتجاجاً على الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، وفي تشيلي تظاهر العشرات من أفراد الجالية الفلسطينية أمام مقر السفارة الإسرائيلية في العاصمة سانتياجو للتعبير عن رفضهم للقصف الإسرائيلي لقطاع غزة، كما وصلت تظاهرات التنديد بالعدوان إلى نل أبيب ذاتها، التي شهدت مظاهرة احتجاج على العدوان على غزة شارك فيها 10 آلاف شخص، كانت غالبية المشاركين فيها من قوى السلام اليسارية المناهضة للصهيونية. (عطا الله، 2009: 20).

وبتحليل الحراك الشعبي في كبري دول أوروبا، مثل: العاصمة الفرنسية والعاصمة البريطانية وبعض الدول الأجنبية وما تبعها من حالة غليان أسفر عنها تهجم واعتداء على مقر السفارات والممثلات الإسرائيلية لوجد أنّ هناك حراك للدبلوماسية الشعبية تم من خلاله تأييد الرواية الفلسطينية، وهذا بفعل الصحافة العربية والفلسطينية التي ساعدت على نقل الرواية الفلسطينية وهذا انعكس على مطالبة صنّاع القرار والبرلمانيين في أوروبا والدول الغربية إلى عدم الوقوف إلى جوار "إسرائيل" وهذا يعتبر تعزيزاً للموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

❖ رابعاً: انعكاسات الموقف الشعبي على الموقف الدولي الرسمي:

1- المواقف العربية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2008:

- موقف جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة: أدانت جامعة الدول العربية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعت مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته حيال العدوان، وطالبت باتخاذ إجراءات فورية لوقف الهجوم الإسرائيلي، واتخاذ آليات لحماية الشعب الفلسطيني، وانتقد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى توصيف بعض الدوائر الرسمية الغربية للعدوان الإسرائيلي على غزة بأنه "عمل دفاعي"، واستنكر موسى إمداد الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" بالسلاح أثناء العدوان، وقال: أنّ "الرسالة التي يحملها مثل هذا التوقيت لا تظمن"، وألمح موسى إلى أن العرب في حلّ من الالتزام بخريطة الطريق؛ لأنها انتهكت مراراً، كما دعا موسى جميع الفصائل الفلسطينية إلى توحيد صفوفها، وبالرغم من ان موسى قد برر حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال بقوله: "إنّ أعمال

الحصار والتجويع هي التي تدفع الناس في غزة لفعل ما يفعلونه، ليس هذا موقفاً إرهابياً... أنه موقف احتلال وحصار لغزة. (البورنو، 2009: 43).

وأدان البيان الختامي للاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي عُقد في القاهرة في 2008/12/31 العدوان، وطالب "إسرائيل" بوقف فوري للعدوان وفك الحصار، وشدد على المصالحة الفلسطينية، والتهدئة، وأعرب محمد صبيح، الأمين العام المساعد للجماعة العربية لشؤون فلسطين، عن تأييد الجامعة للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في غزة وتحريك التهدئة، وفتح المعابر برقابة أوروبية، ووجود ضمانات دولية، (أبو زائدة، 2010: 39).

من جهته، أصدر الاتحاد البرلماني العربي في ختام جلسة طارئة عقدها في 2009/1/1، في مدينة صور جنوب لبنان، توصيات تضمنت دعوة إلى كسر الحصار المفروض على القطاع، ووقف المفاوضات مع "إسرائيل"، كما دعا الاتحاد إلى العمل على تشكيل محاكم دولية لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين بوصفهم مجرمي حرب، والعمل على وقف الاستيطان، وهدم جدار الفصل العنصري، كما دعا إلى انشاء صندوق شعبي لجمع التبرعات، وتوظيفها في خدمة القضية الفلسطينية، ومطالبة "إسرائيل" بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين من جراء ممارساتها. (نصر الدين، 2009: 64).

أما على صعيد مؤتمرات القمة العربية ذات الصلة بالعدوان الإسرائيلي، فقد عقدت في الدوحة "قمة غزة" في 2009/1/16، بناء على دعوة قطر، بغياب عدد من الدول العربية، حيث أعلن الأمين العام للجامعة، أنّ نصاب القمة العربية القانوني لم يكتمل، وأنّ أمانة الجامعة تلقت موافقات 14 دولة عربية فقط، وشدد موسى على أنّ مصر والسعودية دولتان أساسيتان يجب ان تكونا جزءاً أساسياً من أي إجماع عربي. (التقرير الاستراتيجي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009: 39).

وكان من أبرز القرارات التي خرجت بها "قمة غزة"، مطالبة العرب بتعليق مبادراتهم للسلام، ووقف كافة أشكال التطبيع، وإعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، وبادرت قطر، في هذا الصدد، إلى إعلان تجميد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، وإغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي على أراضيها، وانضمت موريتانيا إلى قطر، فجمّدت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل" وفي 2009/3/6 طردت الدبلوماسيين الإسرائيليين من نواكشوط وأغلقت السفارة الإسرائيلية. (رزقة، 2009: 76).

وهنا بدأ يظهر تحول في الموقف الدولي على المستوى السياسي الرسمي في تراجع عدد من الدول عن اتفاقياتها التجارية والاقتصادية، وكذلك على مستوى العلاقات الدبلوماسية بدأت "إسرائيل" تفقد جزء من شبكة علاقاتها وشركائها الأساسيين في المنطقة، وهذا عمل على تعزيز

القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وهذا كان بفعل التحركات الشعبية التي وصلت إلى الضغط والتأثير على صناع القرار.

وفي 2009/1/19، انعقدت في الكويت القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية التي بحثت العدوان الإسرائيلي على غزة، وطالب القادة العرب في ختام أعمال القمة في 2009/1/20، بوقف العدوان الإسرائيلي، والانسحاب الفوري من قطاع غزة، وتثبيت وفق إطلاق النار، ورفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، وأكدوا حرصهم على تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني، والعمل على إعادة إعمار غزة، ونشب خلاف في اجتماع وزراء الخارجية العرب، قبل الجلسة الختامية للقمة، حول كيفية إرسال المساعدات إلى غزة، وتلخصت تفاصيل الخلاف في مطالبة عدد من الدول العربية بتبني قرارات قمة الدوحة، وسحب المبادرة العربية وفتح معابر قطاع غزة. (حطيط، 2009: 39).

● **الموقف المصري:** أدانت القيادة المصرية الرسمية العدوان على قطاع غزة على لسان رئيس الجمهورية حسني مبارك، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وحملت على "إسرائيل" بوصفها "قوة الاحتلال المسؤولة" عن قطاع غزة، وحملتها مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من شهداء وجرحى، غير أنّ الموقف المصري الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس؛ محملاً الحركة مسؤولية انهيار التهدئة مع إسرائيل"، في 2009/12/19، بإطلاقها الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية المحيطة بغزة، وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة، أدان أبو الغيط التصعيد الإسرائيلي، وأكد ان الهدف من دعوة ليفني إلى زيارة مصر كان العمل على منع الهجوم الإسرائيلي على غزة، وقال: ليلة وصول وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى مصر تمّ إطلاق 60 صاروخاً من قطاع غزة، معتبراً أنّ إطلاق هذه الصواريخ في هذا التوقيت كان الهدف منه توصيل "رسالة معينة مفادها إفشال الجهد المصري". (عدوان، 2009: 431).

وفي كلمة أذاعها التلفزيون المصري في 2008/12/30، حمل الرئيس المصري حركة حماس المسؤولية عن العدوان الإسرائيلي الذي يتعرض له قطاع غزة، وقال موجهاً كلامه إلى قادة: حماس "لقد حذرناكم مراراً من أنّ رفض تمديد التهدئة سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة، وأكدنا لكم أنّ إعاقة الجهد المصري لتمديد التهدئة هو دعوة مفتوحة لإسرائيل لهذا العدوان"، و أعلن الرئيس مبارك رفضه للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأدانها، مطالباً قادة "إسرائيل" بوقف الاعتداءات على الفور من دون قيد أو شرط، وأضاف: "إنّ رؤية مصر لاحتواء الوضع الخطر الراهن تستهدف وقف العدوان الإسرائيلي، بما يتيح العودة للتهدئة، حقناً لدماء الشعب الفلسطيني، وإعادة فتح المعابر تخفيفاً لمعاناته، وأكد الرئيس مبارك أنّ مصر لن تفتح معبر رفح سوى أمام الحالات الانسانية، في غياب ممثلي السلطة الفلسطينية، ومراقبي الاتحاد الأوروبي، وبما يخالف

اتفاق عام 2005، كي لا تشارك في تكريس الفصل بين الضفة والقطاع. (التقرير الاستراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009: 81).

يظهر الموقف المصري الرسمي على استحياء في إدانة العدوان على قطاع غزة، وذلك لأنه يقف بين مطرقة الحراك الشعبي داخل جمهورية مصر العربية وبين سندان الاتفاقيات الدولية و"الإسرائيلية" وحمل المقاومة الفلسطينية، وحركة حماس المسؤولية عن هذا العدوان هروباً من المسؤولية القومية تجاه الشعب الفلسطيني و كان الأجدر به على الأقل أن يفتح معبر رفح البري أمام القوافل والمساعدات الانسانية بدلاً من أن يمنعها كما حدث مع المستشفى الكويتي الذي رفض إدخاله إلى قطاع غزة لعلاج الجرحى وكذلك منع قافلة أميال من الابتسامات الذي تم الاعتداء على أفرادها من قبل الجيش المصري والإعلان عن النائب السابق في البرلمان الأوروبي ومسؤول القافلة آنذاك جورج قلوي شخصية غير مرحب بها في جمهورية مصر العربية وطرده من أراضيها، واعتقد أنّ الموقف المصري الرسمي أعطي الضوء الأخضر "لإسرائيل" للاستمرار في أعمال القتل والتدمير في قطاع غزة.

وكان الوزير أحمد أبو الغيط قد أكد، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده في 2008/12/29، مع وزير الخارجية التركي على باباجان، في انقرة، الرؤى المصرية والتركية حول الحاجة للوقف الفوري لإطلاق النار من جانب "إسرائيل"، وبدء مرحلة جديدة من التهدئة تتوقف فيها كل الأطراف عن إطلاق النيران، ومن ضمنها وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية، وأوضح أنّ "الطرح المصري يطالب أيضاً بفتح المعابر، والبحث في آلية لكيفية تأمين هذه الحزمة من المطالب. (أبو شرح، 2010: 102).

وكانت مصر قد أعلنت عن إجراء اتصالات مع مسؤولين في حركة حماس بشأن الأفكار المطروحة لوقف إطلاق النار، وطلبت من وفد الحركة، الذي التقى في 2009/1/6، رئيس المخابرات المصرية الوزير/ عمر سليمان، "تحمل مسؤوليته إزاء الشعب الفلسطيني، وخفض سقف شروطه (للتوصل إلى تهدئة) قبل فوات الأوان"، كما عرضت مصر على الوفد "وقف النار، وتشكيل حكومة وفاق وطني، والتهدئة بلا شروط"، وكشفت كبيرة مراسلي شبكة ان بي سي الأمريكية في البيت الأبيض، اندريا ميتشل في برنامج أسبوعي للمحطة، عن وجود وفد يضم ضباطاً من سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي على الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة، بغرض الإسهام في منع تهريب السلاح عبر الاتفاق إلى القطاع، إلا أنّ مصادر دبلوماسية مصرية شككت في صحة ومصداقية هذا التقرير، ونفت المصادر علمها بوجود هذا الوفد، كما نفت ما تردد عن ان يشمل التعاون المصري - الأمريكي التخطيط لتنفيذ مشروع، تم الاتفاق عليه؛ لإقامة جدار عازل بين مصر وقطاع غزة، على غرار جدار الفصل العنصري العازل، الذي يقيمه الاحتلال الإسرائيلي مع الضفة الغربية المحتلة. (رزقة، 2009: 435).

غير أنّ مصر رفضت مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية، وجاء الرفض على لسان الرئيس مبارك في كلمة ألمح فيها صراحة إلى تحمله الشخصي لتبعات قرار عدم السماح بوجود قوات أجنبية على الحدود المصرية، وقال: إنّ مصر في سعيها لوقف العدوان (على قطاع غزة) تعمل على تأمين حدودها مع إسرائيل وقطاع غزة، ولن تقبل أبداً أي تواجد أجنبي لمراقبين على أراضيها، وأقول إنّ ذلك خطأً أحمر ولن أسمح بتجاوزه، كما دعا الرئيس مبارك "إسرائيل" إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، ومن دون شروط، وسحب قواتها خارج القطاع، كما طلب من حماس قبول ذلك من دون انتظار التوصل إلى اتفاق شامل حول هدنة كانت القاهرة تقوم بدور الوسيط لإبرامها، كما تعهد بان "يظل معبر رفح مفتوحاً أمام المساعدات الانسانية، واستقبال الجرحى إلى حين التوصل لترتيبات إعادة تشغيله وفقاً لاتفاق 2005. (صالح، 2009: 54).

كما قال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط "بأكبر قدر من الموضوعية، لا يلزمنا أي اتفاق أمريكي - إسرائيلي على الأرض المصرية، يعملون ويفعلون ما يرغبون في أعالي البحار أو في أي منطقة في إفريقيا، أما فيما يتعلق بالأرض المصرية فلا يلزمنا شيء إلا الأمن القومي المصري، والقدرة على حماية حدودنا، وعن الادعاءات بوجود تهريب أسلحة لغزة من مصر، نفى أبو الغيط تهريب الأسلحة إلى غزة عبر الأراضي المصرية، وذكر الجانب الأمريكي بان تهريب الأسلحة يتم عبر البحر، وأشار أبو الغيط إلى أنّ "التعنت الإسرائيلي" هو "العقبة الرئيسية" أمام الجهود المصرية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، كما نفى أبو الغيط إجراء أي تعديل على معاهدة السلام مع "إسرائيل"، وشدد على أنّ بلاده لن تسمح بأي وجود بحري دولي في المياه الإقليمية، بدعوى حماية سواحل غزة من التهريب. (إسحاق، 2009: 37).

وفي حين أعلنت مصر رفضها دعوة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة في 2009/1/16، دعت مصر إلى عقد قمة تشاورية دولية بشأن العدوان على قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ في 2009/1/18، وأجمع القادة المشاركون في قمة شرم الشيخ، التي ضمت إلى جانب مصر قادة ست دول أوروبية والأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الفلسطيني والتركي، على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وبحث في متطلبات مرحلة ما بعد وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وتحديدًا تثبيت وقف النار من خلال ضمان وقف الصواريخ، وتهريب الأسلحة، وفتح المعابر، وفك الحصار وحشد الموارد الدولية لإعادة إعمار القطاع، وتقديم المساعدات الانسانية لمواطنيه. (منصور، 2009: 83).

وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في الكويت في 2009/1/19، دافع الرئيس مبارك عن موقف بلاده من العدوان على غزة، وقال إنّ القاهرة حذرت فصائل المقاومة الفلسطينية من أنّ إسرائيل ستشن عدواناً على غزة بحجة الدفاع عن النفس مع نهاية التهدة، وألمح الرئيس المصري إلى أطراف تحاول "إجهاض الوحدة الفلسطينية للنيل

من السلطة ومنحها للفصائل"، ودافع عن موقف بلاده من قضية معبر رفح، وقال: أنه أمر بفتحه منذ اليوم الأول للحرب، وأكد الرئيس مبارك أن بلاده ستواصل سعيها للمصالحة بين الفلسطينيين، كما نقد "الانقسام الحادث على الساحة الفلسطينية وعواقبه، وما تشهده الساحة العربية من تشرذم ومزادات ومحاور، وما يتنازعها من محاولات تأتي من داخلها وخارجها للعب الأدوار وبسط النفوذ، تتاجر بمعاناة الشعب الفلسطيني وقضيته، وتستخف بأرواح شهدائه ودماء أبنائه، وتمعن في شق الصف العربي وإضعافه. (ابحيص، 2009: 43).

كما بدأت مصر اتصالات مع الدول المانحة تمهيداً لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار قطاع غزة، وكان الرئيس مبارك قد أعلن في 2009/1/18 في قمة شرم الشيخ عزم مصر استضافة مؤتمر دولي لحشد الجهود اللازمة للمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة، وفي 2009/3/2، عقد مؤتمر شرم الشيخ لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة، بمشاركة 71 دولة ونحو 16 منظمة دولية، وفي ختام المؤتمر أعلن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أن المشاركين في المؤتمر وعدوا بتقديم أربعة مليارات و 481 مليون دولار للفلسطينيين، قال: إنها ستضاف إلى تعهدات سابقة فيبلغ إجمالي المبلغ خمسة مليارات و 200 مليون دولار، وفي إشارة على الأرجح إلى تعهدات سابقة أعلنتها دول عربية خلال قمة الكويت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير 2009. (الحسن، 2009: 123).

وفي كلمته في المؤتمر حدد الرئيس/ حسني مبارك، خمسة متطلبات لإنجاح عملية إعادة إعمار قطاع غزة، هي سرعة التوصل لاتفاق للتهدة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بما يتضمن فتح المعابر أمام مستلزمات البناء، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وتشكيل حكومة وفاق وطني تتولى الإشراف بالتنسيق على إعادة الإعمار، والاتفاق على إلهة دولية تحظى بثقة المانحين، وتفعيل دور الأمم المتحدة كمظلمة لجهود إعادة الإعمار، وأخيراً متابعة نتائج مؤتمر شرم الشيخ الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة والوفاء بما سيشهده من تعهدات، وأشار الرئيس مبارك إلى أن العدوان كشف "هشاشة الوضع في الشرق الأوسط وخطورته أكثر من أي وقت مضى ما بين تطرف متصاعد يغذيه تأخر السلام، وقوى إقليمية تسعى إلى جر المنطقة إلى حافة الهاوية ولمواجهات عسكرية تقوض الأمل في التوصل إليه، وأعرب المشاركون في مؤتمر شرم الشيخ، عن نيتهم ضخ مساعداتهم من خلال "حساب الخزانة الموحد"، وكذلك من خلال الآليات والصناديق الدولية والإقليمية القائمة بالفعل، وبالأخص إلهة المفوضية الأوروبية، وصندوق البنك الدولي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وبنك التنمية الإسلامي، والآلية الموحدة لنداءات الأمم المتحدة. (خليبية، 2009: 22).

● **الموقف السوري:** نددت سوريا بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على لسان الرئيس بشار الأسد، الذي دعا إلى ضرورة وقف المجازر الإسرائيلية التي ترتكب في القطاع، وأكد على ضرورة "فتح المعابر جميعها وبشكل دائم"، كما قررت سوريا وقف المفاوضات غير المباشرة مع "إسرائيل" وأعلن، الأسد في بيان مشترك مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 2008/12/31، أنّ "العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة". (التقرير الاستراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009: 44).

وأعلن الأسد أنّ حركة حماس مستعدة للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، إذا أوقف الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية، وانسحب من القطاع، ورفع الحصار عنه، وأكد أنّ لحماس الحق في الدفاع عن نفسها في وجه المجازر الإسرائيلية التي لا تحترم التهدئة، وشدد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأوضح أنّ دعم سوريا لحماس هو دعم سياسي، لأنهم أصحاب قضية، وهم من يتعرضون للاحتلال لا العكس. (الكيالي، 2009: 93).

ودعا الرئيس الأسد، في كلمته التي ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع غزة الطاريء، الدول العربية التي تقيم علاقات مع "إسرائيل" إلى "إغلاق السفارات الإسرائيلية" فوراً، وإلى "قطع أي علاقات مباشرة أو غير مباشرة" معها، وأكد على أنّ مبادرة السلام العربية أضحت في حكم الميتة. وبعد انتهاء العمليات العسكرية على قطاع غزة، أشاد الرئيس الأسد "بصمود الشعب الفلسطيني وبالعمل الجماعي لفصائل المقاومة خلال العدوان، ودعم أبناء قطاع غزة للمقاومة الباسلة، ممّا أدى إلى تحقيق الانتصار، وإفشال مخططات، وأهداف الكيان الصهيوني" داعياً إلى "ضرورة استثمار هذا الانتصار سياسياً لتكريس الحقوق الفلسطينية بما فيها حق العودة. (نجار، 2009: 65).

● **الموقف الأردني:** استنكر العاهل الأردني عبد الله الثاني العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وطالب المجتمع الدولي بالضغط على "إسرائيل" لوقف عدوانها بشكل فوري، وطالب "إسرائيل" بـ "وقف كل العمليات العسكرية ضد القطاع، وإنهاء المعاناة الكارثية التي جلبها العدوان والحصار على الأبرياء في قطاع غزة"، محذراً من أنّ العنف "لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة ولن يجلب الأمن لإسرائيل"، وحذر الملك عبد الله الثاني من "الأبعاد الخطيرة للعدوان الإسرائيلي على العملية السلمية المستهدفة حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وفقاً لصيغة حل الدولتين الذي يشكل شرطاً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة". (عدوان، 2009: 438).

وأصدر مجلس النواب الأردني بياناً اعتبر فيه العدوان على غزة جريمة ضد الإنسانية، كما طالب 24 نائباً حكومة بلادهم بطرد السفير الإسرائيلي من عمان واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، ووقف كل أشكال التطبيع مع الدولة العبرية، ودعوا إلى "خطوات عملية مدروسة للرد على إسرائيل وجعلها تدفع ثمن عدوانها وغطرستها السياسية وضربها بعرض الحائط بكل الجهود الدولية

الرامية لحل سياسي للصراع يقوم على حل الدولتين"، وفي نفس الاتجاه وقع 23 نائباً على مذكرة تطالب الحكومة بإلغاء قانون معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، مهددين بطرح الثقة بالحكومة ما لم تقم بقطع علاقاتها مع "إسرائيل". (لبد، 2009: 439).

وعلى الرغم من الضغط الشعبي الأردني الكبير المندد بالعدوان على قطاع غزة، إلا أنّ الأردن الرسمي لم يشارك في قمة غزة التي عقدت في الدوحة، وشارك في قمة شرم الشيخ الدولية حول غزة التي عُقدت في 2009/1/18، وقمة الكويت الاقتصادية التي افتتحت جلساتها في 2009/1/19. (نور الدين، 2009: 46).

● **الموقف السعودي:** أدانت السعودية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ونددت بالموقف الدولي إزاء الاعتداءات الإسرائيلية، ورأت أنّ "القول بأنّ الهمجية الإسرائيلية هي دفاع عن النفس، يتعامى عن تاريخ الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني للأراضي الفلسطينية، وقال مجلس الوزراء، في بيان بعد جلسته الأسبوعية برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز، إنّ "سياسة الحرب والعنف، والقتل والتكيل، التي تمارسها إسرائيل في قطاع غزة، وفي كل فلسطين، هي استمرار لتنفيذ قناعات أيديولوجية لفئات سياسية متطرفة في إسرائيل وخارجها، ترمي إلى إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط حسب شروطها". (بارود، 2009: 439).

إلا أنّ وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، رفض سحب المبادرة العربية للسلام، وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد اختتام أعمال الاجتماع الطارئ لوزارة الخارجية العرب في 2008/12/31، "لماذا نخدم مصلحة إسرائيل في هذا الإطار ونسحب المبادرة، إذا أرادت إسرائيل السلام الحقيقي، فالمبادرة موجودة، أما إذا لم يكن، فستكون المبادرة هي التي لن تستطيع إسرائيل ان تبليها، المبادرة سلاح في أيدينا بالتعاون مع الدول الأخرى"، كما رفض الفيصل دعوة إيران لاستخدام النفط كسلاح للضغط على الولايات المتحدة وحلفاء "إسرائيل". (رجب، 2009: 46).

وأكد الفيصل أنّ السلام في المنطقة لن يتحقق عبر استمرار "إسرائيل" في ارتكاب المجازر، والمذابح، والقصف العشوائي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وأعرّب عن استغرابه ودهشته من الصمت الرهيب إزاء الهجوم على غزة، واصفاً ما يجري في غزة "بالكارثة الانسانية"، وحمل "إسرائيل" مسؤولية تدهور الوضع الخطير في غزة، وأشار إلى مخالفة "إسرائيل" لاتفاقية الهدنة المبرمة بين "إسرائيل" وحماس في شهر حزيران/ يونيو من العام الماضي. وفي حين أعلنت السعودية رفضها دعوة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة في 2008/1/16، دعا العاهل السعودي إلى قمة طارئة لدول الخليج العربي في الرياض، تعقد في 2009/1/15، لمناقشة الهجوم الإسرائيلي على غزة، وطالب الملك عبد الله قادة دول مجلس التعاون الخليجي بالخروج بموقف موحد حول الحوادث في قطاع غزة، من شأنه دعم الموقف الفلسطيني عملياً. (المصري، 2009: 204).

كما شاركت السعودية في قمة الكويت الاقتصادية التي افتتحت أعمالها في 2009/1/19، وصرح العاهل السعودي في كلمته أمام قمة الكويت العربية بأن "مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد"، وأعلن الملك عبد الله عن تبرع المملكة السعودية بمبلغ مليار دولار لإعادة إعمار غزة، وشاركت السعودية في مؤتمر شرم الشيخ حول إعادة إعمار غزة الذي عُقد في 2009/3/2، وأعلن وزير خارجيتها سعود الفيصل عن تخصيص المملكة مليار دولار، يضاف إلى ما قدمته في قمة الكويت، ستقدمها عن طريق بنك التنمية السعودي لقطاع غزة. (عبد الحي، 2009: 56).

● **الموقف القطري:** دعت قطر منذ الأيام الأولى للعدوان إلى عقد قمة عربية طارئة واتخاذ موقف عربي في هذا الشأن. وأعلن الشيخ حمد بن جاسم، رئيس مجلس الوزراء القطري، في لقاء مباشر على قناة فوكس الأمريكية في 2008/12/27، أن قطر قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة بهدف الضغط على "إسرائيل" لوقف عدوانها على غزة، وأكد على أن الحكومة القطرية مقتنعة تماماً بأنها قادرة على التأثير في القرار الإسرائيلي أن هي لوحت بإغلاق مكتب التمثيل نظراً لأن "إسرائيل" هي المستفيد الأكبر من العلاقات المتميزة بين البلدين، ودعت دولة قطر إلى عقد قمة عربية طارئة، لمناقشة الغارات الإسرائيلية واتخاذ موقف عربي بشأنها، وقال الشيخ بن جاسم، خلال اتصال هاتفي مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في 2008/12/28، انه لم يكن هناك أي مبرر للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورأى أن سلوك المقاومة الفلسطينية يمثل ردة فعل على الحصار الظالم على القطاع، كما طالب بن جاسم العرب بتحقيق الإجماع ان "يترفعوا عن الانحياز لطرف فلسطيني على حساب آخر"، وأبدى استغرابه من عدم اتخاذ العرب خطوات سياسية تجاه "إسرائيل" كتجميد المبادرة العربية، أو تجميد مفاوضات السلام. (أبو النمل، 2009: 47).

ودعت قطر إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة 2009/1/16، للنظر في الإجراءات الكفيلة بوضع حد للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأكد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، "اننا لم ندع للقامة كي نجهز الجيوش، فنحن لسنا حاملين؛ بل ندرك الواقع من حولنا، ولكننا نرى أن من واجبنا اتخاذ موقف مشترك وبوسعنا اتخاذ قرارات فاعلة، واقترح انشاء صندوق لإعادة إعمار غزة، تصل عائداته مباشرة إلى غزة، وأعلن الأمير عن مساهمة قطر فيه بمبلغ 250 مليون دولار، ودعا إلى إقامة جسر بحري تشارك فيه كافة الدول العربية؛ لنقل ما يحتاجه أهل غزة، وطالب بالسعي إلى محاسبة "إسرائيل" على ما ارتكبه من جرائم حرب ضد الانسانية أمام القضاء الدولي والوطني، كما طالب برفع الحصار غير الشرعي وغير القانوني بكافة أشكاله، وإلغاء تقييد حركة الأفراد، والأموال، والبضائع. (رزقة، 2009: 439).

المواقف العربية الرسمية المتباينة، الصادرة عن الحكومات العربية و إن كانت تتفاوت في درجة دعمها للقضية الفلسطينية، ومنها المواقف الساخنة وأخرى فاترة إلا أنها نجحت في تعزيز أكبر لحالة تضامن دولية مع القضية الفلسطينية، ممّا ساعد على كسب رأي عام جماهيري نتج عنه إرسال عدد من الوفود والقوافل إلى قطاع غزة، و بخلاف هذا فإننا شاهدنا حالة من التباطؤ في تقديم المساعدة الى أهالي قطاع غزة إبان عدوان 2008 وبعده أو حتى فتح معابرها أمام حركة الجرحى والمصابين، و كذلك أمام حركات الوفود التي قدمت إلى غزة بهدف مناصرة و مؤازرة الشعب الفلسطيني .

المواقف الإسلامية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2008:

● **موقف منظمة المؤتمر الإسلامي:** أدان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو، المجزرة الإسرائيلية البشعة ضد المدنيين العزل في قطاع غزة، وعدّ العدوان جريمة حرب، وطالب بممارسة الضغط على "إسرائيل" لوقف عدوانها في رسائل بعث بها إلى الاتحاد الأوروبي، ووزيرة الخارجية الأمريكية، ورأى أوغلو خلال اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في 2008/12/31، أنّ على المجتمع الدولي ألا يرضى باستمرار المأساة في قطاع غزة وان يدع الصمت جانباً وان يبادر للتحرك سريعاً، ثم أدان بلهجة شديدة قصف المدارس والمجازر في غزة، كما دعا الدول الأعضاء في مجلس الأمين إلى بذل كل الجهود لاستصدار قرار عاجل وملزم بإنهاء العدوان الإسرائيلي ووقف فوري وشامل لإطلاق النار. (عتريسي، 2009: 48).

ومن جهتها، دعت اللجنة التنفيذية الموسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الفصائل الفلسطينية إلى التوحد ونبذ الخلافات والتضامن لمواجهة الاحتلال، وطالبت بتمركز "بعثة مراقبة دولية في قطاع غزة، لوقف تصعيد النزاع وضمان استقرار الأوضاع هناك، كما ندّد الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وشدد، في بيان صدر في ختام الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد في إسطنبول في 2009/1/15، على ضرورة انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، ورفع الحصار الإسرائيلي دون قيد أو شرط وفتح جميع المعابر. (منصور، 2009: 50).

● **الموقف التركي:** لعبت تركيا دوراً مباشراً وفاعلاً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ إذ تعد تركيا أحد الأطراف الأكثر قبولاً من جانب مختلف أطراف الصراع في المنطقة، وفي مقدمتها حماس، و"إسرائيل"، فضلاً عن الغرب، وما يُعرف بدول الاعتدال، ودول الممانعة العربية، كما أنّ تركيا عضو في مجلس الأمن الدولي، وحلف شمال الأطلسي، وتستطيع بحكم علاقاتها بحماس أن

تنتقل وجهات نظر الأخيرة، وهي مهمة أبدى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استعداداه لأدائها. (عائش، 2009: 353).

حملّ أردوغان "إسرائيل" مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى انها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها، غير أنّ أردوغان حملّ حماس جانباً من المسؤولية، بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية ممّا أدى إلى اشعال التوتر، لكنه عدّ الرد الإسرائيلي غير متناسب بالمرّة مع ما تفعله حماس، ولخصّ أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنّه غير انساني، وظالم، وغير مقبول. ودعا أردوغان إثر بدء العدوان في 2008/12/27، إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما اعتبرته ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية، كما حثّ مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن. (العبادسة، 2009: 463).

وأعلنت الحكومة التركية تجميد الوساطة بين سوريا و"إسرائيل" فيما يتعلق بعملية السلام، وفي 2008/12/30، زار أردوغان دمشق، حيث التقى بالرئيس السوري بشار الأسد، وصرّحاً بأنّ "العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، وأكد أردوغان بعد لقائه الرئيس المصري في 2009/1/1، على ضرورة وقف "إسرائيل" لإطلاق النار مباشرة، وكذلك رفع الحصار، والسماح للمساعدات الانسانية بالمرور لغزة، كما طالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ، وأعلن أردوغان في 2009/1/5، انه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى ان تصدر عن "إسرائيل" إشارة فعلية عن قبول وقف إطلاق النار، وبسبب رفض "إسرائيل" قرار مجلس الأمن 1860، طالب أردوغان بضرورة منع "إسرائيل" من دخول مقر الأمم المتحدة، واتهم دول أوروبا الغربية بـ "الكيل بمكيالين" وبعد التحرك عند شن "إسرائيل" عدوانها على القطاع بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية. (عبد الحى، 2009: 51).

وكان وزير الخارجية التركي علي باباجان قال لنظيرته "الإسرائيلية" أبوابنا مفتوحة، ولكن عليك ان تتحدثي عن شروط وقف النار إذا أردت المجيء إلى تركيا، وأكد باباجان على ان قطع العلاقات مع "إسرائيل" "لإرضاء بعض الأوساط أو باسم النزعة الشعبوية سيلحق الضرر بالمنطقة، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي في 2009/1/17، والفلسطيني في 2009/1/18، أشار مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أغلو، إلى أنّ حماس أعلنت وقف النار بناء على طلب تركيا، وبالمقابل رفض باباجان التهمة التي تقول بأنّ أنقرة تؤيد كل ما تقوم به حركة حماس، وقال إنّ "أنقرة توجه النصيح دائماً لحماس حول أنّ الحل لا يكون بالسلح، ويجب البحث عن حل في الأطر الديمقراطية"، لكن باباجان رأى انه من غير الممكن تجاهل حماس في إطار جهود السلام في المنطقة. (صالح، 2009: 49).

كما أعرب أردوغان عن استعداد بلاده لإرسال مراقبين مدنيين إلى غزة لتثبيت وقف إطلاق النار في حال طلب الفلسطينيون ذلك، مستبعداً فكرة إرسال قوات تركية إلى القطاع، وشدد رئيس الوزراء التركي على أهمية العمل من أجل حل شامل للقضية الفلسطينية، ودعا إلى وضع خطة سياسية تشمل كل الأطراف الفلسطينية بما فيها حماس تعمل كلها من أجل حل سياسي للقضية الفلسطينية. (التقرير الاستراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009: 102).

● **الموقف الإيراني:** استنكر الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد، الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة، وأصدر توجيهات للحكومة الإيرانية برفع شكوى ضد القادة الإسرائيليين في محاكم محلية ودولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية، ودعا نجاد الزعماء العرب إلى قطع علاقاتهم السياسية والدبلوماسية مع "إسرائيل" ووقف أشكال التعاون الاقتصادي معها، كما أكد الرئيس نجاد لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن إيران ستواصل دعمها للشعب الفلسطيني، وأشار إلى أن العدوان على قطاع غزة، يمثل بداية لتطورات كبيرة في المنطقة، ويبشر بنهاية الكيان الصهيوني. (الدجنى، 2009: 432).

واعتبر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي الاجتياح البري الإسرائيلي لقطاع غزة "خطأً استراتيجياً"، وأكد على أن "إسرائيل" لا يمكن ان تقضي على حركة حماس أبداً، ورأى أن من حق المقاومة في غزة الحصول على الأسلحة من أي مكان، وقال: إن "أي حكومة أو شعب لديهم الرغبة في الدفاع عن انفسهم من الطبيعي جداً لن يبذلوا قصارى جهدهم للحصول على أسلحة من أي مكان ممكن، وأضاف متوجهاً إلى الأمريكيين "أثناء هذا الهجوم الأخير الوحشي قدم 300 طن من القنابل للنظام الصهيوني، والان لديكم الوقاحة لكي تخرجوا وتقولوا إن المقاومة لا يجب ان يكون لديها أي أسلحة. (دبور، 2009: 147).

ومن جهته، أفتى المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله على خامنئي بتحريم شراء سلع تدعم "إسرائيل" ودعا دول العالم إلى مقاطعة "إسرائيل" اقتصادياً، كما وجه رسالة إلى رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية، يدعوها إلى الثبات، ويوجه فيها التحية لصدوم المقاومة. وبعد انتهاء العدوان قدم الرئيس نجاد تهانيه إلى خالد مشعل بمناسبة انتصار المقاومة الفلسطينية، وقال: إن صمود المقاومة يواصل مسلسل الانتصارات التي حققتها، واعتبر أن انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من غزة وكسر الحصار وفتح المعابر تمهد لإكمال تلك الانتصارات، واعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، أن "انتصار غزة ألحق الهزيمة بجميع الانظمة الاستخباراتية الإقليمية" وأضاف قائلاً: "إن انتصار غزة يمثل بداية لهزيمة وانهاية إسرائيل". (أبو عامر، 2009: 308).

لم تكف الدول الإسلامية عن دعم القضية الفلسطينية على اعتبار أن المشروع الإسلامي في المنطقة هو أمل الأمة المنشود بقيام الدولة الإسلامية واستعادة الحضارة الإسلامية للعالم

الإسلامي، ومن هذا المنطلق كان للدول الإسلامية في العالم مواقف قوية ادانت العدوان "الإسرائيلي" على غزة و كانت مواقف مقايضة لدعم صمود أهالي غزة كما جاء على لسان وزير الخارجية التركي باباجان الذي قال لنظيرته الإسرائيلية أبوابنا مفتوحة للجميع لكن إذا أردت المجيء إلينا عليك الحديث عن شروط لوقف إطلاق النار، و هذا يؤكد قوة الدعم و الحراك الرسمي للقضية الفلسطينية.

2- المواقف الدولية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008:

• **موقف الأمم المتحدة:** انتقد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون زعماء العالم إزاء عدم قيامهم بجهد كاف لوقف ما اعتبرته مستوى غير مقبول من العنف في غزة، وحث على العمل من أجل التوصل إلى حلّ سياسي طويل الأمد. ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار من الجانبين. وأكد أنه في الوقت الذي يعترف فيه بحق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس، إلا أنه يعتبر استخدام "إسرائيل" للقوة مفرطاً، كما أعربت المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن قلقها وانزعاجها إزاء الخسائر البشرية الفادحة الناجمة عن تصعيد أعمال العنف في غزة، وقالت نافي بيلاي، المفوضة العليا لحقوق الإنسان: "إنها تدين بشدة استخدام إسرائيل غير المتكافئ للقوة" في القطاع، ودعت إلى احترام القانون الدولي، كما أدانت قيام حماس بإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية. (صالح، 2009: 52).

وعبر بان كي مون عن القرار بقوله: إنّ قرار مجلس الأمن جسد "ارادة المجتمع الدولي وأضاف ويتحتم ان يتم احترامه من جانب أطراف الصراع"، غير أنّ "إسرائيل" لم تكتفِ بقرار مجلس الأمن، واستمرت في عدوانها إلى أنّ أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد (تقرير معلومات 8، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: 2009، ص53).

واستنكر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ميغيل ديסקوتو بروكمان ما تقوم به "إسرائيل" من انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي الانساني في هجومها المستمر على قطاع غزة، والذي وصفه بأنه همجي، وانتقد بروكمان بشدة رفض "إسرائيل" تنفيذ القرار 1860 وأكد أنّ وقف إطلاق النار في غزة هو مطلب لكل شعوب الأمم في جميع انحاء العالم، وهو ما تجلي في المظاهرات التي خرجت في أغلب دول العالم بما فيها الولايات المتحدة و "إسرائيل" نفسها، وفي 2009/1/16 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار غير ملزم إلى وقف فوري، ودائم لإطلاق النار يؤدي إلى انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، ودعت إلى "الاحترام الكامل" لقرار مجلس الأمن رقم 1860. (موقع الجزيرة نت ، تاريخ الزيارة 2015/01/15).

• **الموقف الأمريكي:** شنت "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة في وقت عاشت فيه الولايات المتحدة مرحلة سلطة انتقالية بعد فوز مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما في تشرين ثاني/ نوفمبر 2008، ليصبح رئيساً منتخِباً يستلم السلطة من سلفه الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش في

2009/1/20، وبدأ أنّ الحكومة الإسرائيلية قد تقصّدت هذا التوقيّت حتّى تتجنّب أيّ ضغوط أمريكية جدية، وحتّى تمنح نفسها الوقت الكافي لتحقيق أهدافها من وراء العدوان. وفي أول رد فعل أمريكي على العدوان، أبدت إدارة بوش على لسان الناطق الرسمي في البيت الأبيض تأييدها لحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، وطالبت حماس في المقابل بوقف هجماتها الصاروخية على "إسرائيل" إذا أرادت للعنف ان يتوقف، وبعد أسبوع من العدوان وصف الرئيس بوش الهجمات الصاروخية ضد "إسرائيل" بـ، "العمل الإرهابي"، وقال: أنّ أيّ اتفاق سلام لن يكون مقبولاً إلاّ بآلية مراقبة توقف تدفق الأسلحة المهربة إلى الجماعات الإرهابية"، مشيراً إلى أنّ "الولايات المتحدة تقود جهوداً دبلوماسية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار تلتزم به الأطراف بشكل كامل"، ورأي الرئيس بوش في الهجمات الإسرائيلية على غزة رد فعل للصواريخ التي تسقط على مدنها الجنوبية، وأكد على أنّ "الانفجار الأخير للعنف بدأته حماس، وهي جماعة إرهابية فلسطينية مدعومة من قبل إيران وسورية، تنادي بالقضاء على إسرائيل". (موقع بي بي سي، تاريخ الاطلاع 2015/01/15).

وحملت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس حماس المسؤولية عما وصفته بانتهاك وقف إطلاق النار مع "إسرائيل" من خلال إطلاق الصواريخ، كما أكدت تفهم البيت الأبيض دوافع "إسرائيل" لشن العدوان، وأبدت رايس خلال توقيعها "مذكرة تفاهم" أمنية مع نظيرتها الإسرائيلية تسببي؛ ليفني دعمها لعودة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وحركة فتح للسيطرة على قطاع غزة بقولها: "يمكننا ان نفعل الكثير لنقل غزة من ظلام حكم حماس إلى الانوار التي يمكن ان يجلبها الحكم الرشيد للسلطة الفلسطينية"، وتقضي مذكرة التفاهم التي وقعتها رايس؛ وليفني في واشنطن في 2009/1/16 بتوثيق التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل لمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، ورأت رايس في المذكرة أحد عناصر التوصل إلى اتفاق دائم لإطلاق النار. (موقع بي بي سي، تاريخ الاطلاع 2015/01/15).

أما الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما، فقد التزم صمتاً حذراً بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، قبل أيام من توليه مهام منصبه الجديد، وقالت المتحدثة باسمه بروك اندرسون "الرئيس المنتخب يراقب عن كثب الأحداث العالمية وبينها الوضع في غزة"، رافضة التعليق على العدوان الإسرائيلي. (تقرير معلومات 8، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: 2009، ص 55). وفي تصريح نادر له حيال ما جرى في غزة، قال الرئيس المنتخب أوباما: إنّ "مفاوضات حساسة تتعقد حول الوضع في الشرق الأوسط، ولا يمكن ان يصدر صوتان عن الولايات المتحدة"، في إشارة إلى استمرار تولي الرئيس بوش للإدارة الأمريكية، وخرج الرئيس أوباما عن صمته عقب أنباء عن استشهاد أكثر من أربعين فلسطينياً في مدرسة تابعة لوكالة الأونروا في 2009/1/6،

غير أنه اكتفى بإبداء قلقه بشأن فقد أرواح مدنيين في غزة و "إسرائيل"، وأضاف أن لديه الكثير ليقوله بعد توليه السلطة رسمياً. (موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2015/01/15).

- **موقف الاتحاد الأوروبي:** طالبت الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة بوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل والقصف الإسرائيلي على غزة فوراً، وأدانت الاستخدام غير المتكافئ للقوى، ورأت فرنسا أنّ العودة إلى التهدئة هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع في غزة، واستضافت لهذا الغرض وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية بنيتا فيريرو فالدرن وقالت مصادر فرنسية: إنّ الغرض كان "التشاور في ما ينبغي عمله لوضع حد للعنف بين "إسرائيل" وحماس، وخصوصاً بحث الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن، ووصفت المصادر الفرنسية النداء الأوروبي بأنه طلب لـ "هدنة انسانية" باعتبار أنّ وقف النار هو "أولوية الأولويات" ما سيسمح بإيصال المساعدات الانسانية والأدوية إلى سكان قطاع غزة، وأعرب الاتحاد الأوروبي في 2008/12/31، عن خيبة أمله واستيائه لرفض "إسرائيل" المبادرة الفرنسية، التي نادى بهدنة لمدة 48 ساعة لإعطاء الفرصة لحماس لوقف إطلاق الصواريخ تجاه "إسرائيل"، واعتبر متحدث باسم المفوضية أنّ المقترح كان مخرجاً ملائماً للأزمة المتصاعدة. (الكوالي، 2009: 56).
- وكان موقف التشيك التي تسلمت رئاسة الاتحاد الأوروبي بداية سنة 2009 من فرنسا، ذهب أبعد من المواقف الأوروبية الأخرى في دعمه لـ "إسرائيل"؛ إذ حمّل وزير الخارجية التشيكي كاريل شو ارزنبيرغ، حماس مسؤولية التصعيد، ودعا إلى تجاهل "هذه المنظمة" في أي مفاوضات محتلمه وتجريدها من السلاح، ووصف المتحدث باسم الرئاسة التشيكية بييري بوتيسنيك، العملية الإسرائيلية على قطاع غزة بالدفاعية أكثر منها بالهجومية، وغير أنّ وزير الخارجية شورازنبيرغ تدارك الموقف، مقرأً بأنّ التصريحات المتحدث باسم الرئاسة "خطأ فادح". (موقع الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 2015/02/03).

ودعا خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ورأى سولانا أنّ المخرج للأزمة في غزة هو تثبيت وقف النار ليصبح دائماً، وأكد استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل على إبقاء المعابر مفتوحة بشكل دائم، كما أكد استعداد الاتحاد الأوروبي لتفعيل اتفاق سنة 2005 بشأن معبر رفح، مشيراً إلى ان الاتفاق قد يحتاج إلى مراجعة، ودعا إلى التعاون في مجال تهريب الأسلحة. (تقرير معلومات 8، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: 2009، ص 58).

- **موقف فنزويلا وبوليفيا:** وصف الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز الجيش الإسرائيلي بـ "الجبان" وقال: إنّ شعب "إسرائيل" يجب عليه ان يتظاهر ضد هذا "العدوان" وطالب بمحاكمة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز والرئيس الأمريكي جورج بوش بتهمة "الإبادة الجماعية" في محكمة العدل الدولية،

ودعا المجتمع الدولي إلى وضع نهاية "للجنون" في غزة، وأشاد بالشعب الفلسطيني، والشعوب المستضعفة، وأوضح أنّ دماءه المراقبة في قطاع غزة هي دماء الفنزويليين، وكل الانسانية، وطردت فنزويلا السفير الإسرائيلي لديها على خلفية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كما قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وبررت قرارها "بالاضطهاد غير الانساني الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني من قبل سلطات إسرائيل". (تقرير معلومات 8، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: 2009، ص 58).

وكان لبوليفيا موقف مشابه من العدوان؛ إذ قطعت هي الأخرى علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل" بسبب عدوانها على قطاع غزة، وحث الرئيس البوليفي إيفو مورالس المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي على التحقيق في الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على غزة التي ارتقت إلى مرتبة جرائم حرب، وطالب بحرمان الرئيس بيريز من جائزة نوبل للسلام التي حصل عليها في سنة 1994. (صالح، 2009: 81).

❖ الخلاصة:

كان للدبلوماسية الشعبية، الدور الرئيس، في تشكل رأي عام عالمي، يخدم القضية الفلسطينية ويعمل، على وقف، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث ساعدت أحداث عدوان، 2008 على كشف الممارسات الإسرائيلية اللاأخلاقية، والتي فيها تجاوزات كثير وكبيرة، للقانون الدولي الانساني، وهذا ساعد بشكل كبير، على تغيير الصورة الذهنية، لدى الكثير من دول العالم، عن دولة إسرائيل، حيث تباينت المواقف الدولية والاممية، بين مؤيد ومناصر للشعب الفلسطيني، وبين مستنكر وشاجب، للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وعلى كل الأحوال كان المؤيد والمناصر للشعب الفلسطيني، أكثر بكثير ممن دعم العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الشعبية خلال العام 2012 على قطاع غزة

❖ مقدمة:

لعل حركة التضامن الدولية والشعبية مع قطاع غزة أثناء العدوان الإسرائيلي الثاني على قطاع غزة عام 2012 تميزت عن سابقها، حيث شاهدنا العديد من الوفود الرسمية التي قدمت إلى قطاع غزة منها: زيارة وفد جامعة الدول العربية: وزيارة رئيس الوزراء المصري السابق د. هشام قنديل، ووزير الخارجية التركي والتونسي، وهذا يُعدّ سياق جديد من سياقات التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية حيث إنّ الظروف الإقليمية والواقع السياسي الإقليمي ساعد في استمرار تسيير الوفود إلى قطاع غزة، وذلك بفعل الحركات الشعبية العربية وهذا ما ساعدت به الهبات الشعبية للضغط على المستوى الرسمي للتحرك حيال ما يجري في قطاع غزة، و في ظل النقلة النوعية للمقاومة الفلسطينية، والتي كانت صواريخ المقاومة الفلسطينية بمثابة مفاجأة للعدو و صاحب في انها أصبحت تصل كافة المدن الإسرائيلية و هذا انعكس على تأطير اكبر للمناصرة للقضية الفلسطينية و حشد اكبر للرأي العام الدولي.

❖ أولاً: توصيف العدوان:

بعد ساعات من اغتيال أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، تباهى كل من رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير حربه إيهود باراك في مؤتمر صحفي عقده في مبني وزارة الحرب في تل أبيب بأنّ تصفية الجعبري واستهداف مخزون الصواريخ يضمنان استعادة الردع وتقليص قدرة حماس على استهداف المدن الصهيونية، وسرعان ما تبين للإسرائيلي أنّ تقييم نتياهو وباراك كانا أبعد ما يكون عن التعبير عن واقع الأمور فقد اعتقدت النخبة السياسية والأمنية في اسرائيل أنّ تصفية الجعبري، الذي يعتبر عملياً القائد الأبرز في كتائب القسام سيولد ضغطاً نفسياً كبيراً على حركة حماس يؤدي إلى ضرب الروح المعنوية لقيادة الحركة، ويجبرها على السعي لدى أطراف خارجية لطلب الوساطة من أجل التوافق على تهدئة بشروط جديدة تضمن تحقيق الأهداف الإسرائيلية. (النعامي: (2012)، 2).

وهناك الكثير من المؤشرات على أنّ الحملة العسكرية الصهيونية على قطاع غزة لن تنجح في تحقيق الأهداف التي أعلنت النخبة الإسرائيلية الحاكمة انها شنت من أجل تحقيقها، والمتمثلة في استعادة الردع في مواجهة المقاومة الفلسطينية، منع حركة حماس من تغيير قواعد المواجهة التي كانت قائمة بينها وبين جيش الاحتلال لوقف إطلاق الصواريخ، ليس هذا فحسب؛ بل أنّ مسار المواجهة في أيامها الأولى قلّص مستوى مصداقية الجيش الصهيوني أمام الرأي العام الإسرائيلي، فقد بدأت اسرائيل حملتها العسكرية باغتيال أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس،

واستهداف ما زعمت انه مخازن للصواريخ بعيدة المدى تملكها حركة حماس، ثم شرعت بعد ذلك في اغتيال نشطاء في كتائب القسام وقصف ما اعتبرته بنية تحتية للمقاومة. (مركز الجزيرة للدراسات: (2012)، 2).

ما حدث أنّ حركة حماس ليس فقط لم تتصرف حسب التوقعات الإسرائيلية؛ بل إنها فاجأت إسرائيل برد دَلَل على أنّ الرضا الإسرائيلي الأولي عن اغتيال الجعبري كان مبالغاً فيه فبعد أن كانت صواريخ حركة حماس قبل المواجهة الحالية تصيب المدن والمستوطنات الصهيونية على مسافة 45 كلم من قطاع غزة، وإذا بصواريخ المقاومة تصل مدينة تل أبيب التي يقطنها مليون صهيوني وهي المرة الأولى التي تتعرض فيها هذه المدينة لقصف عربي منذ أن سقطت عليها صواريخ العراق عام 1991م، في عهد الرئيس صدام حسين لكن مما لا شك فيه أنّ مفاجأة حماس الكبيرة تمثلت في قصف الجيوب الاستيطانية في القدس المحتلة وهي المرة الأولى التي تتعرض فيه هذه المنطقة للقصف منذ العام 1967، إن مسار المواجهة دَلَل على أنّ إسرائيل تعاني من عمى استخباري بكل ما يتعلق بقدرات المقاومة، فإسرائيل التي أعلنت في مطلع الحملة عن قضائها على جميع مخزون حماس من الصواريخ بعيدة المدى التي نجحت حماس في تهريبها، فوجئت بأن حماس نجحت في إخفاء قدراتها ومواصلة إطلاق الصواريخ على تل أبيب والقدس. لقد اعتقدت إسرائيل أنّ تنفيذ هجمات جراحية تهدف بشكل أساسي إلى تصفية قيادات ونشطاء الذراع المسلح لحركة حماس في ظل سقوط أقل عدد من الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين سيقص من مستويات الردود الاقليمية والدولية على العمليات العسكرية الإسرائيلية التي ستنتهي في وقت قصير نسبياً وهذا ما لم يحدث. (مركز الجزيرة للدراسات: (2012)، 3).

إزاء فشل الرهان الإسرائيلي على تجاه الحملة العسكرية في شكلها الحالي في تحقيق أهدافها، فقد باتت النخب الحاكمة في تل أبيب أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما أن تشرع في شن حملة برية على قطاع غزة على غرار الحملة التي شنتها عام 2008 أو تتجح للتوصل لاتفاق تهدئة تسلم فيه باستحالة تحقيق أهدافها المعلنة على الحملة الحالية، يعي نتتيا هو التعقيدات الكبيرة الناجمة عن شن حملة برية على غرار الحرب التي شنتها إسرائيل عام 2008، والتي أسفرت في حينها عن مقتل أكثر من 1500 فلسطيني وجرح الآلاف علاوة على تدمير آلاف المنازل والمؤسسات ففي إسرائيل يعتقدون أنّ شن مثل هذه الحملة يحمل مخاطر كبيرة على الصعيدين، فمن ناحية في ظل الكشف عن قدرات المقاومة التي فوجئت بها المخابرات الإسرائيلية فإن المؤسسة الأمنية الصهيونية تعتقد أنّ لدى المقاومة الفلسطينية ما يمكن أن يفاجيء إسرائيل كثيراً بحملة برية، أي فإنّ هذا السيناريو يؤدي إلى مواجهة وجها لوجه مع المقاومة التي تؤكد أنّ التقديرات الامنية الصهيونية، أنّ لديها قدرات دفاعية قادرة على إلحاق خسائر كبيرة في القوات البرية بشكل يفوق كثيراً الخسائر التي لحقت بالجيش الإسرائيلي خلال حرب لبنان عام 2006. (النعامي، 2012: 4).

❖ ثانياً: أهداف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012:

حدد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أربعة أهداف للعدوان على غزة الذي أعقب عملية اغتيال الجعبري؛ هي: "تعزيز قوتنا الرادعة، وإلحاق ضرر كبير بشبكة إطلاق الصواريخ، وتوجيه ضربة مؤلمة لحماس والمنظمات الإرهابية الأخرى، وتقليص الأضرار بجبهتنا الداخلية، ويُعتقد أنّ هذه الأهداف لم يتم الإعداد بشكل كافٍ لتحقيقها بسبب عدم جاهزية إسرائيل لخوض حرب مفتوحة مع حركات المقاومة الفلسطينية. (موقع الزيتونة للدراسات، تاريخ الزيارة 2015/03/05).

انتهى العدوان إثر اتفاق أو تفاهات للتهدئة رعته مصر، وتم إعلانه خلال مؤتمر صحفي مشترك جمع وزير الخارجية المصري ووزيرة الخارجية الأمريكية في القاهرة، مساء 2012/11/22، ونص على ما يلي:

- 1- تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية براً وبحراً وجواً ضد قطاع غزة بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.
- 2- تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات من على خط الحدود.
- 3- فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان، أو استهدافهم في المناطق الحدودية والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- 4- يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك، واتفق الطرفان على تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهات التهدة إلى حيز التنفيذ، مع حصول مصر على ضمانات من كل الأطراف بالالتزام بما تم الإتفاق عليه، والتزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها خرق التفاهات، وفي حالة وجود أي انه ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهات لمتابعة ذلك. (موقع الزيتونة للدراسات، تاريخ الزيارة، 2015/05/03).

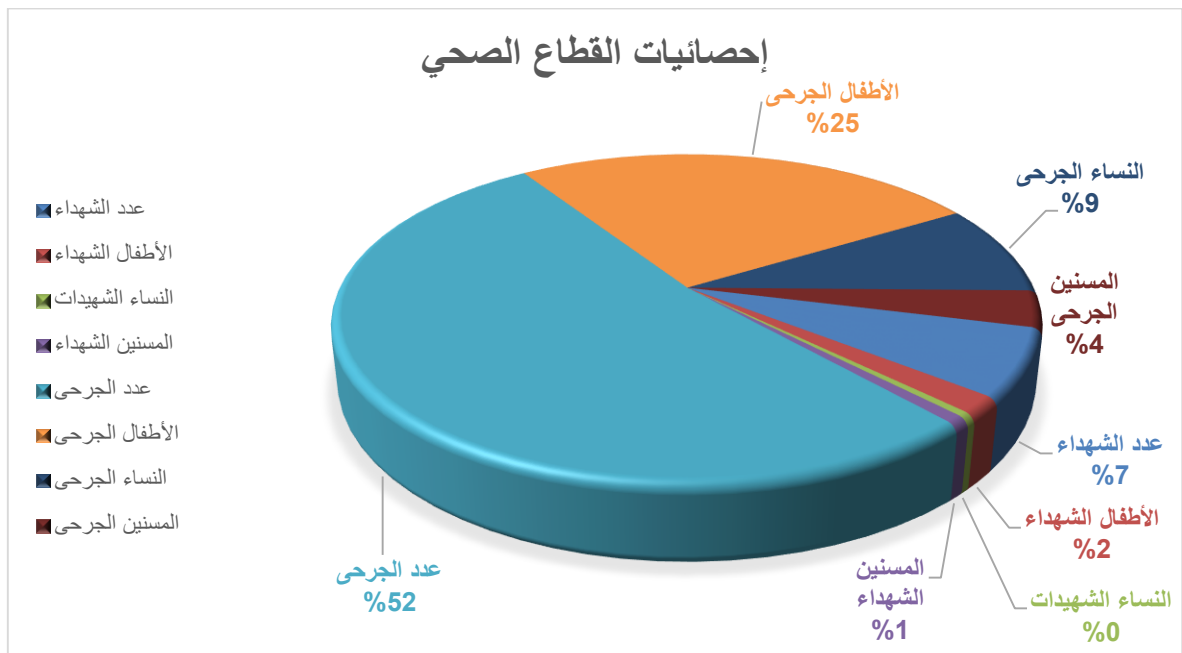
والخلاصة ان مسار المواجهة عام 2012 يبين أنّ "إسرائيل" فشلت فشلاً ذريعاً في استراتيجية "السع الوعي" التي بلورتها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي لإرغام المقاومة الفلسطينية على العودة لشروط المواجهة السابقة وهذا بحد ذاته إنجاز استراتيجي للمقاومة.

❖ ثالثاً: الخسائر البشرية خلال عدوان العام 2012:

حسب إحصائيات القطاع الصحي فإن الأرقام تشير إلى التالي:

• جدول (3): إحصائيات القطاع الصحي لخسائر البشرية خلال عدوان عام 2012

البيان	عدد الشهداء	الأطفال الشهداء	النساء الشهداء	المسنين الشهداء	عدد الجرحى	الأطفال الجرحى	النساء الجرحى	المسنين الجرحى
العدد	191	48	12	20	1492	728	254	103



• رسم توضيحي 3: الخسائر البشرية خلال عدوان العام 2012

(عدوان الأيام الثمانية، 2013: 118)

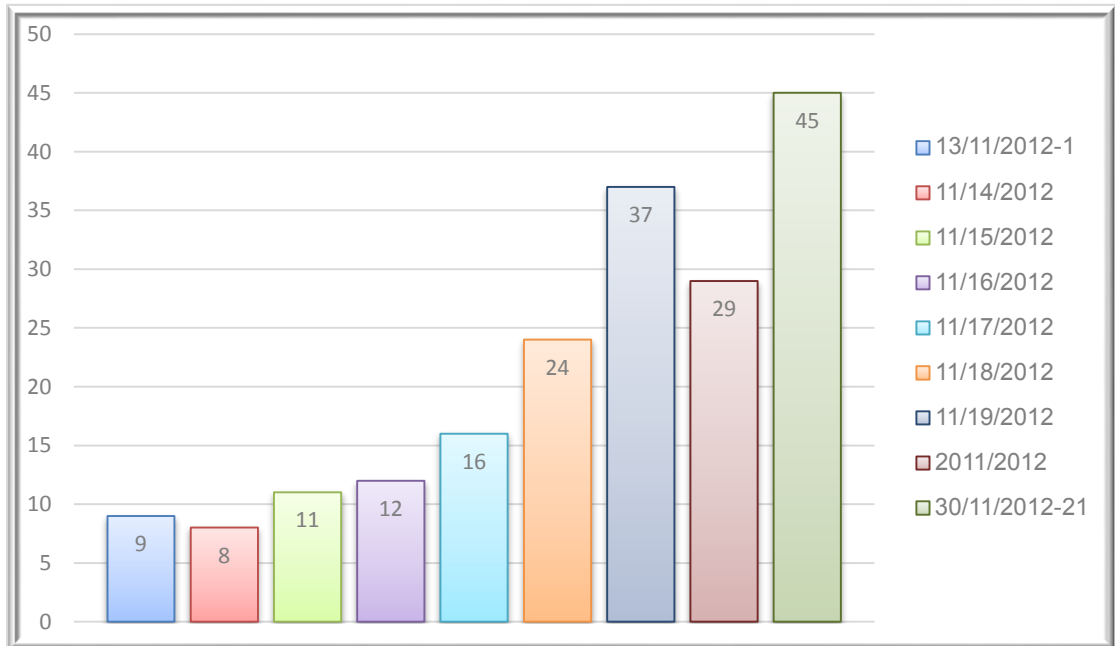
هذه الأرقام والاحصائيات الصادرة عن وزارة الإعلام الفلسطينية، ومكتب الإعلام الحكومي هي بمثابة أكبر شاهد على الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتي كان من شأنها منافسة الرواية الإسرائيلية لدى دول العالم ولقد نجح الإعلام الفلسطيني في تسويق الرواية الفلسطينية، حيث تمكن من كسب التعاطف الدولي من خلال ما شاهدناه من وفود تضامنية قدمت إلى قطاع غزة وبالتالي يعتبر الإعلام أحد أهم أدوات الدبلوماسية الشعبية.

الشهداء والجرحى خلال عدوان الأيام الثمانية بشكل تفصيلي، يوماً بيوم على النحو التالي: -

1- الشهداء: إجمالي عدد الشهداء 191 شهيد (167 ذكور، 24 اناث)

• جدول (4): إحصائية أعداد الشهداء خلال عدوان 2012

التاريخ	العدد اليومي	العدد التراكمي
2012/11/13-1	9	9
2012/11/14	8	17
2012/11/15	11	28
2012/11/16	12	40
2012/11/17	16	56
2012/11/18	24	80
2012/11/19	37	117
2012/11/20	29	146
2012/11/30-21	45	191
إجمالي		191

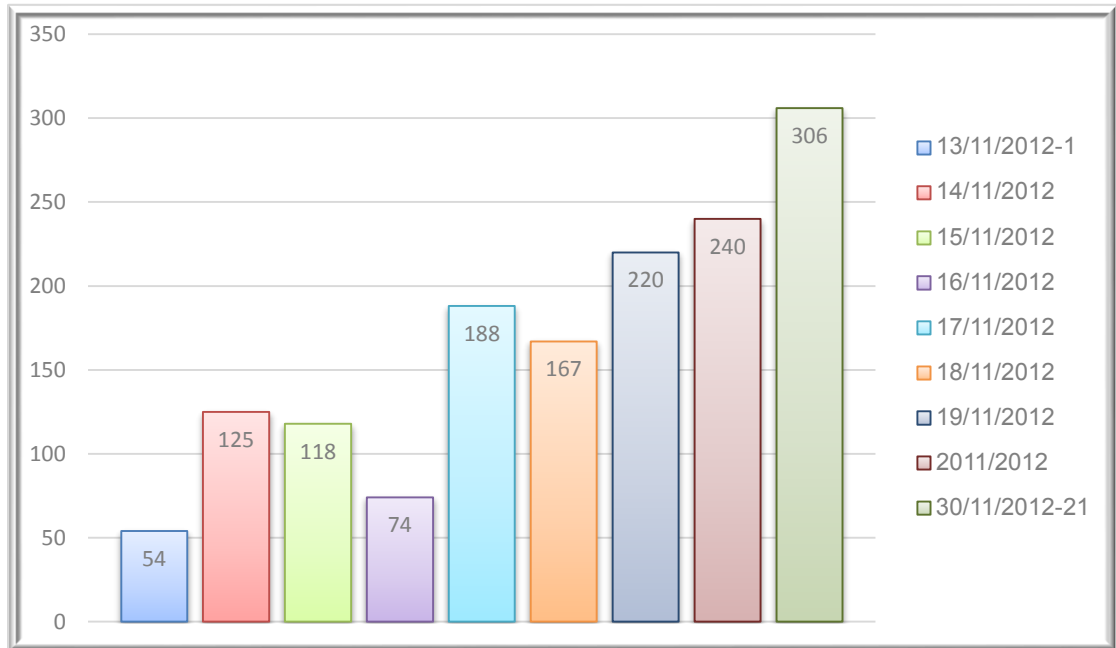


• رسم توضيحي 4: إحصائية الخسائر البشرية خلال عدوان الأيام الثمانية

2- الجرحى: إجمالي عدد الجرحى 1492 جريح (1076 ذكور، 416 اناث).

• جدول (5): إحصائية بأعداد الجرحى خلال عدان 2012

التاريخ	العدد اليومي	العدد التراكمي
2012/11/13-1	54	54
2012/11/14	125	179
2012/11/15	118	297
2012/11/16	74	371
2012/11/17	188	559
2012/11/18	167	726
2012/11/19	220	946
2012/11/20	240	1186
2012/11/30-21	306	1492
إجمالي		1492



• رسم توضيحي 5: إحصائية بالجرحى خلال عدوان 2012

ملاحظات: تشير الإحصائيات إلى أن غالبية الشهداء والجرحى من الذكور (86.8%)، كما انه أكثر من نصف الشهداء والجرحى من الأطفال والمسنين.

❖ رابعاً: الموقف الشعبي الدولي:

في عدوان 2012، شهد قطاع غزة وصول ما لا يقل عن 350 ناشط مصري إلى القطاع في ظل أيام العدوان، وابتاتوا ليلتهم تلك في غزة، في نقلة نوعية في وعي الشارع العربي تجاه القضية الفلسطينية، ولعل ذلك كان من أبرز مظاهر التضامن الشعبي العربي خلال هذا العدوان. (موقع نون بوست، تاريخ الزيارة 2015/03/30).

أثناء العدوان على قطاع غزة كانت هناك عدة فعاليات من مظاهرات شعبية في عدة دول، مثل: الأردن وبعض الدول العربية، إلى جانب وصول عدة وفود للتضامن وإرسال قوافل إغاثة ومعونات إنسانية ووصول نشطاء محليين إلى قطاع غزة للتضامن مع الشعب الفلسطيني. (أبو شمالة، 2015: مقابلة شخصية)².

شهدت معظم المدن الأوروبية مظاهرات وفعاليات تضامنية مع الفلسطينيين في غزة، ومنذدة بالعدوان الإسرائيلي. ففي العاصمة البريطانية لندن نظمت عدة مسيرات واعتصامات، قام خلال إحداها المتظاهرون بإلقاء الأحذية أمام مقر رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون في داوونينغ ستريت، تعبيراً عن الغضب والاستنكار لما يحدث في غزة كما شارك الآلاف في مظاهرة حاشدة أمام السفارة الإسرائيلية في لندن للتضامن مع غزة. (الجزيرة نت تاريخ الاطلاع، 2015/03/30).

وصول وفود كثيرة من مختلف البلدان العربية والأجنبية وانتشار منظمات ومؤسسات تعني بالعمل الشعبي في قطاع غزة، وزيادة أواصر العلاقة بين المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة بالعمل والسعي مع مختلف المؤسسات الفلسطينية. (حمد، 2015: مقابلة شخصية)³.

وفي الولايات المتحدة تظاهر المئات أمام مقر الكونجرس في واشنطن، في حين تظاهر آلاف الأشخاص أمام مقر وزارة الخارجية الأمريكية، وتدفق آلاف المتظاهرين إلى شوارع عدد من المدن الأمريكية الأخرى مطالبين بوقف العدوان الإسرائيلي، ورفع الحصار عن أهالي قطاع غزة (الدستور، 2009: 1-2).

على المستوى الشعبي نظمت الحملة الأوروبية لكسر الحصار عشرات التظاهرات دعت لها الحملة، وعملت على تنسيق 1400 فعالية عبارة عن احتجاجات وتظاهرات ومؤتمرات، وهو ما يعادل عشر أضعاف التظاهرات التي نفذت في العالم العربي. (عبدو، 2015: مقابلة شخصية)⁴.

² مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد خليل أبو شمالة مدير مؤسسة الضمير لحقوق الانسان.
³ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد غازي حمد وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية في غزة.
⁴ مقابلة شخصية تم إجرائها مع د. رامي صالح عبود، عضو الحملة الأوروبية لكسر الحصار.

وقد شهدت باريس والعديد من المدن الفرنسية احتجاجات رفعت خلالها شعارات تدين الإرهاب الإسرائيلي، وصمت المجتمع الدولي. كما شهدت السويد وبولندا وفنلندا وفنزويلا، مظاهرات واعتصامات احتجاجية طالبت بوقف العدوان الإسرائيلي ووضع حد للحصار المفروض على غزة. وكذلك شهدت اليونان اشتباكات بين الشرطة اليونانية والمئات من الذين نظموا مظاهرة خارج السفارة الإسرائيلية في أثينا للاحتجاج على الغارات الإسرائيلية. وتظاهر في هولندا. خمسة آلاف شخص في العاصمة أمستردام احتجاجاً على العدوان، ورفع المتظاهرون لافتات تدعو إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وطالبوا بوضع حد لـ "جرائم الحرب الإسرائيلية" ضد غزة. وفي سيدني خرج آلاف الأستراليين احتجاجاً على العدوان وطالبوا حكومتهم بإدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (جريدة الشرق، قطر، 2008/12/30).

وفي أثناء العدوان حضر وفد تركي شعبي مكون من عدد من الأطباء وقاموا بتقديم الخدمة للجرحى في المستشفيات الفلسطينية، وكان عدد آخر من مؤسسات خيرية، لكن كان في صعوبة بالتنقل أثناء الحرب، وكان هناك شباب في تركيا نظموا المظاهرات في معظم أرجاء المدينة منددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة وقام أحد الشباب بالهجوم على السفارة الإسرائيلية وتحطيم الزجاج الخارجي للسفارة. (كايا، 2015: مقابلة شخصية).⁵

وفي عاصمة الأرجنتينية بوينس أيرس، أمطر متظاهرون السفارة الإسرائيلية بالأحذية احتجاجاً على العدوان، وفي لفتة تضامنية، وان كانت رمزية، تظاهر ما يقرب من مائة فلسطيني أمام السفارة الإسرائيلية في برازيليا العاصمة البرازيلية، وقاموا بحرق علم "إسرائيل" احتجاجاً على الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة (صحيفة الحياة الفلسطينية، 2009/01/04).

إن الموقف الرسمي استثمر الحراك الشعبي والدبلوماسي بشكل جيد من خلال البرلمانين الذين شاركوا في التظاهرات من أجل وقف العدوان، ورفع الحصار "الإسرائيلي" عن قطاع غزة بالذات ففي بريطانيا تميزت المسيرات بالمشاركة من شخصيات برلمانية وسياسية رسمية في التظاهرات المنددة بالعدوان على غزة. (العالم، 2015: مقابلة شخصية).⁶

لكن وفود التضامن الشعبي الخارجي لم ترق لمستوى الحدث فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على غزة 2012، وكان الملاحظ حركة وفود رسمية أكثر من الوفود الشعبية، لذا يجب ان يكون هناك تقييم لذلك، وكانت هناك فعاليات كبيرة شعبية في بعض عواصم العالم. (جمعة، 2015: مقابلة شخصية).⁷

⁵ مقابلة علمية تم اجرائها مع السيد محمد كايا تركي الجنسية، مدير مؤسسة الإغاثة التركية IHH.

⁶ مقابلة علمية تم اجرائها مع السيد زياد العالول، نائب رئيس الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة ورئيس المنتدى الفلسطيني في بريطانيا والناطق الرسمي السابق بلسان اسطول الحرية.

⁷ مقابلة علمية تم اجرائها مع د. أشرف جمعة النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة فتح.

لاقت القضية الفلسطينية كثيراً من الدعم على الصعيد العالمي من باب التعاطف الانساني فقط، أما فيما يتعلق بالقضية في بعدها السياسي فقد كان للإعلام العالمي دور كبير في صياغة الرأي العام العالمي في هذا المجال. وفي ضوء التأثير الإعلامي يحمل الرأي العام العالمي طرفي المشكلة مسؤولية المشكلة الانسانية، وفي غالب الأحيان يحملها للطرف الفلسطيني فقط. غير أنّ حرب غزة غيرت معادلات عدة في هذا السياق، ومن بينها الرأي العام العالمي. ودأبت حركات الاحتجاج العالمية على أنّ الإعلام الغربي، الذي امتاز بمحاباة التوجه العام للسياسة الغربية المؤيد للرواية الإسرائيلية في معظم الأحوال، أصبح عاجزاً عن تجميل الصورة القبيحة للاحتلال وجرائمه، بفضل تعدد وسائل المعرفة المتاحة. وما شهدناه من متغيرات في الموقف الشعبي في أكثر من اتجاه، حالة يجدر توضيحها وإبرازها، وهنا يمكن الحديث عن المحاور التالية:

1- المشاركة النوعية:

كانت المسيرات سابقاً تضم في معظمها أبناء الجاليات العربية والمسلمة في الغرب، إلى جانب القليل من المتضامنين مع القضايا الانسانية مع بعض الجمعيات الحقوقية، أما خلال العدوان على غزة فقد دخل إلى ساحة التضامن شرائح المجتمع كافة دون اقتصارها على الجاليات والأقليات. وهذا لم يقتصر على أوروبا؛ بل تعداه إلى دول العالم كافة. وما زاد من أهمية هذه المسيرات والحملات رعايتها من قبل شخصيات النخبة في بلدانهم. وهذا يؤشر إلى تحول الرأي العام المؤيد للشعب الفلسطيني من فئة الرأي العام المنقاد إلى الرأي العام المستتير.

ويعتبر هذا الأمر مكسباً فلسطينياً في اتجاهين؛ أولهما: قوة تأثير هذه الشخصيات الاعتبارية على الرأي العام وصناع القرار. وثانيهما: اعتبار المكسب الفلسطيني خسارة لـ "إسرائيل"، ومكسباً مضاعفاً للقضية الفلسطينية؛ ذلك أنّ "إسرائيل" ترى في نفوذها وتأثيرها على الكثير من الشخصيات ذات الوزن في العالم أكبر انجاز لها على الصعيد الدولي.

2- توسيع قاعدة المشاركة في الاحتجاجات والتظاهرات:

كان لافتاً في سياق حملة التضامن الشعبي مع الفلسطينيين في قطاع غزة، الأعداد الكبيرة من المشاركين في الحملات، والمسيرات؛ إذ شهدت الكثير من عواصم العالم عدداً من المسيرات الضخمة المنددة بالعدوان. وتؤشر هذه المسيرات إلى فشل إسرائيلي واضح في الحفاظ على حالة التضامن الدولي مع "إسرائيل"، أو على أقل تقدير التزام الصمت في القضايا ذات الصلة بالصراع. ويذكر أنّ مثل هذه المسيرات كانت تفسر، في السابق، في إطار توجيه الرأي العام من قبل الانظمة الحاكمة؛ إذا كانت التظاهرات الضخمة تقتصر على الدول المناهضة أصلاً لـ "إسرائيل". غير أنّ التضامن من خلال أعداد ضخمة في الدول الأكثر دعماً لـ "إسرائيل" وترابطها معها علاقات تحالف يعد تحولاً جديداً في هذا السياق.

3- الدوائر الجديدة:

ما يمكن الإشارة إليه في هذه الجزئية، ليس فقط تحول طبيعة الموقف الدولي ونوعيته وعدد الداعمين له والمساندين لمطالبه، وإنما امتداد الحملات المؤيدة للشعب الفلسطيني من دوائرها التقليدية في محيطها العربي والإسلامي وحتى في دول أوروبا، إلى دوائر جديدة تعتبر صامته حيال القضايا الدولية، وعرف عنها حيادها السلبي في كثير من القضايا، لكنها في العدوان على غزة خرجت عن صمتها، وشاركت بقوة في المسيرات المنندة بسياسات "إسرائيل"، ومنها دول جنوب شرق آسيا، مثل: ماليزيا وأندونيسيا.

4- الاستمرارية والضغط:

لم ينتظم الموقف الشعبي في دول العالم تجاه العدوان على غزة، بالدورة التقليدية لأي تضامن شعبي مع أي حدث في العالم؛ حيث تبدأ المسيرات بحماس شديد، وسرعان ما تنتهي حتى قبل انتهاء الأحداث. ففي العدوان الأخير على غزة حافظ الموقف الشعبي العالمي على قوته وحدته بشكل مستمر منذ بداية العدوان وحتى نهايته. وهذا ما شكّل ضغطاً على الانظمة كي تبدأ تحركات جديدة لمعالجة الموقف. وهنا تحول الرأي العام العالمي من رأي داعم إلى رأي ضاغط، وهي مرحلة مهمة ومؤثرة من مراحل تطور الرأي العام تجاه القضية الفلسطينية.

❖ خامساً: انعكاسات الموقف الشعبي على الموقف الدولي الرسمي.

تحول الموقف الشعبي في دول العالم، في هذا العدوان، من موقعه المعهود كمتعاطف مع القضية الفلسطينية من زاوية إنسانية إلى تأييد للقضية من الناحية السياسية. وهذا ما جعل لهذا الموقف الشعبي أثره وقوته الأكبر مقارنة بما مضى. ففي مسيرات التضامن مع الشعب الفلسطيني، لم تقتصر المطالبات على مساعدة أهل غزة بوصفهم منكوبين، وإنما تعدت ذلك إلى المطالبة بحل عادل للقضية الفلسطينية. وهنا يظهر واضحاً البعد السياسي الذي تخلص من قيود وسائل الإعلام الغربية خصوصاً. ويعود الفضل في ذلك إلى تنبه وسائل الإعلام العربية الرائدة التي ارتأت أن توجه رسائلها باللغة الانجليزية في الصحافة المطبوعة والمرئية والإلكترونية. ويضاف إليها جهد الكثير من الجمعيات الناشطة في الغرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول التي شهدت مسيرات ضخمة ومؤثرة يميزها عن غيرها قوة ونشاط المؤسسات والجمعيات الإنسانية، أو تلك الإسلامية العاملة فيها، والتي كان حضورها واضحاً في أوروبا أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. (كايا، 2015: مقابلة شخصية).⁸

كما عمل المستوى السياسي داخل المجتمع الأوروبي عمل على حراك شمل على مقابلات الذين أصدروا قرارات مهمة للضغط على حكوماتهم من أجل دفع إسرائيل؛ لتخفيف الحصار حيث قاموا بالتوقيع

⁸ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد محمد كايا تركي الجنسية، مدير مؤسسة الإغاثة التركية. IHH.

على عرائض تجاوز عدد من وقعوا على العرائض 300 برلماني من أصل 740 برلماني، استصدرت المحكمة عبر النواب الشركاء داخل البرلمانات الأوروبية أكثر من 16 قرار أبرزها قرار البرلمان الأوروبي بحق غزة بممر مائي في شهر يونيو 2010 وفي شهر يوليو 2012 ضرورة الانهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة بكافة أشكاله. (عبدو، 2015: مقابلة شخصية).⁹

ويمكن القول: إنّ تحولاً آخر طرأ على الموقف الشعبي، وهو تحوله من موقف المتضامن مع الشعب الفلسطيني إلى موقف الغاضب على "إسرائيل". وهي المرة الأولى التي يظهر فيها كل هذا الغضب على "إسرائيل" وسياساتها، حتى في تلك الأماكن من العالم التي تعتبر مسرحاً للديروباجندا الإسرائيلية والصهيونية. وتعدى الأمر إلى تحول المحايدين في الغرب من موقف المتضامن إلى الغاضب على "إسرائيل" ليصل إلى تحول عدد من الإسرائيليين ممن يعيشون في الغرب من موقع المؤيد لـ "إسرائيل" إلى موقع المناهض لسياساتها والرافض لها. وتجلّى ذلك في العشرات ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية وهم يحرقون جوازات سفرهم أمام وسائل الإعلام في شوارع العواصم الأوروبية.

❖ تعقيب:

لعل عدواني 2008 و2012 من أهم المحطات التي تعتبر محركاً رئيسياً للدبلوماسية الشعبية التي نتج عنها حالة من التضامن الدولي والشعبي وصل إلى حد الاحتجاج والاعتداء على السفارات "الإسرائيلية" في العديد من بلدان العالم وهذا نتج عنه تراجع في أسهم العلاقات الدولية بالنسبة لدولة "إسرائيل"، كذلك طرد للسفراء نتيجة العدوان الشرس على أهالي غزة، وأعداد الضحايا التّم تم حصرها من جهات الاختصاص في الدراسة كما حصل في فنزويلا.

شهد العدوان على غزة حالة من الحراك الشعبي الإقليمي والدولي عمل على تغيير معالم الرواية الإسرائيلية لدى دول العالم، حيث بدأ يؤمن العالم بأنّ السياسة "الإسرائيلية" تقوم على الظلم والقتل والهدم والإرهاب الدولي المنظم من خلال مشاهد الدمار التي شاهدها العالم، ممّا ألهب مشاعر المتعاطفين مع القضية الفلسطينية و هذا كان بفضل الله أولاً ومن ثم بفضل وسائل الدعاية والإعلام ومواقع التواصل التي استطاعت نقل الصورة والحدث الذي أثار على مشاعر وقرارات المتضامنين، والذي تولد عنه تنظيم القوافل

⁹ مقابلة شخصية تم اجرائها مع د. رامي صالح عبود، عضو الحملة الأوروبية لكسر الحصار.

والوفود التضامنية إلى قطاع غزة، وهذا كان له الأثر الطيب في نفوس أهالي قطاع غزة بعد فقدهم لأبنائهم ومنازلهم ومصانعهم ومتاجرهم.

وهذا الحراك الشعبي انعكس بدوره على الموقف الدولي الرسمي، حيث أصبحنا نسمع إعلانات للعديد من الدول الفاعلة في الإقليم و المجتمع الدولي و مطالبات بوقف العدوان و رفع الحصار، و هذا في حد ذاته يعتبر دعماً للقضية الفلسطينية و تراجعاً "لإسرائيل" على المستوى الدولي وما يؤدّ الباحث التأكيد عليه هنا أنّ للدبلوماسية الشعبية دوراً كبيراً في التأثير على المواقف الدولية الرسمية اذا امتلكت الإرادة لذلك ما شاهدناه في حركات التضامن التي قدمت إلى قطاع غزة و بمشاركة برلمانية أوروبية ودولية استطاعت إيصال صوت فلسطين إلى المحافل الدولية.

الفصل الرابع:

دور الدبلوماسية الشعبية في تخفيف الحصار
الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة

تمهيد:

منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، عام 2006، شرعت دولة الاحتلال الإسرائيلي، بفرض حصار خانق وظالم، على قطاع غزة وبدأت معاناة الأهالي، والأبرياء في قطاع غزة، وتمثل هذا الحصار في إغلاق للمعابر، والمنع من السفر، ومنع إدخال البضائع والسلع الأساسية، إلى القطاع، حيث فاقم هذا الحصار من معاناة أهالي قطاع غزة، على كافة الصُّعد، بدوره أدَّى ذلك إلى نقص في عدد كبير من السلع الأساسية، والتموينية، وكذلك نقص في أعداد كبيرة من أنواع الأدوية والعلاجات الطبية، التي يحتاجها المرضى في المستشفيات.

هذا بدوره عمل على حشد، تعاطف شعبي ودولي كبيرين، نتج عنه تفاعل ونشاط غير مسبوق، للدبلوماسية الشعبية، في محاولة للتخفيف من الحصار الإسرائيلي، المفروض على قطاع غزة، فبدأت الوفود التضامنية المناصرة للشعب الفلسطيني، بالقدوم الى قطاع غزة وبدأت القوافل، وقوارب كسر الحصار عبر البحر، وبعض السفن الأوروبية، وهذا يعتبر تجسيدا للدبلوماسية الشعبية، في محاولة لكسر الحصار الإسرائيلي، المفروض على قطاع غزة.

لذلك سيناقد الباحث من خلال هذا الفصل توصيف وتصنيف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ومن ثم سيدرس قانونية هذا الحصار، وكذلك دور الدبلوماسية الشعبية، في تخفيف الحصار الإسرائيلي، على قطاع غزة، وسيعمل الباحث أيضاً على رصد المواقف العربية، والإسلامية، المنددة بالحصار، وكذلك حصر أعداد الضحايا التي تسبب الحصار بها.

المبحث الأول: تصنيف الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

❖ مقدمة:

لم تتردد "إسرائيل" في التهديد بمحاصرة الشعب الفلسطيني ولطالما فعلت ذلك. لكن هذه الجولة من تجويع الشعب وحصاره كانت أشد وأكثر تنوعاً، إذ شملت كل من الجانب السياسي، والعسكري، والاقتصادي، لذلك سيناقد الباحث في هذا المبحث تصنيف الحصار ودراسة آثاره الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني في ظل إغلاق المعابر أمام حركة البضائع والأشخاص وانعكاساته على الحالة الاجتماعية والصحة.

❖ أولاً: الحصار السياسي:

سعت "إسرائيل"، منذ إعلان حركة حماس في مارس 2006 عن عزمها على المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى تجنيد المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في الانتخابات، فقد قال سيلفان: يجب ألا يسمح لحماس التي نفذت عمليات "إرهابية" ضد أهداف إسرائيلية خلال الانتفاضة بالمشاركة في الانتخابات: لأنها لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وبعد فوز حماس في الانتخابات استكملت "إسرائيل" شروطها للتعامل مع الحكومة الجديدة، فقد عممت وزيرة الخارجية الإسرائيلية هذه الشروط على جميع سفراتها، وقالت: بأن "إسرائيل لن تجري أي اتصال مع الحكومة التي ستقوم في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل، وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتتزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية، وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة. (سعد:2006، 65).

تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية من حشد التأييد الدولي والعربي؛ بل تأييد الرئاسة الفلسطينية للشروط التي طرحتها على حماس، مما شجّع "إسرائيل" على زيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية الجديدة وإظهار العداء لها، وزيادة التصريحات المعادية للسلطة الفلسطينية؛ خاصة أنها كانت على أبواب انتخابات الكنيست، وقد قال أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي معلقاً على فوز حماس إن "السلطة الفلسطينية بقيادة حماس ليست شريكاً". وأضاف قائلاً "إذا قامت حكومة بقيادة حماس أو بمشاركتها، فستتحول السلطة إلى مؤيدة للإرهاب، والعالم وإسرائيل سيتجاهلونها ويحولونها إلى أمر غير ذي صلة". (سعد:2006، 66).

وسعت "إسرائيل" إلى زيادة الضغط على رئيس السلطة الفلسطينية حتى وصل بها الأمر إلى اعتباره "غير ذي شأن"، ففي حديث للإذاعة الإسرائيلية قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبي ليفني: إن "أبا مازن لا يمكن ان يشكل ورقة توت لسلطة فلسطينية إرهابية، أو صورة جميلة يختبئ وراءها إرهاب بشع"، ويمكن الخلوص إلى أن "إسرائيل" كانت تسعى من وراء هذا الضغط على رئاسة السلطة الفلسطينية ممثلة بشخص محمود عباس مهندس عملية السلام الإسرائيلية _ الفلسطينية. والبدل عن الرئيس الراحل ياسر عرفات (اللاشريك) في عملية السلام على زعم "إسرائيل"، ان يقوم عباس بمنع حماس من تولي زمام

الأمر داخل السلطة الفلسطينية، مما يزيد الخناق على الحكومة فتصبح محاصرة إسرائيلياً ودولياً وفلسطينياً. (الاعاء، 2011: 151).

❖ ثانياً: الحصار الاقتصادي:

أوقفت "إسرائيل" دفع المستحقات المالية للضغط على الحكومة الفلسطينية التي كانت أمام استحقاق كبير وهو دفع رواتب الموظفين، ثم عادت وأفرجت عن جزء ضئيل من المستحقات لا يتجاوز 250 ألف شيكل أي نحو 55 ألف دولار، وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا القرار لأنّ حماس لم تكن قد شكلت الحكومة بعد، لكن "إسرائيل" أعلنت في الوقت نفسه عن عزمها عدم تحويل أي شئيل آخر إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة برئاسة حماس، واستمراراً لمحاولات "إسرائيل" في الحصار على الشعب الفلسطيني عمدت البنوك الإسرائيلية إلى وقف تعاملها مع البنوك الفلسطينية. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، متوفر على الرابط <http://www.wafainfo.ps> / تاريخ الزيارة 2015/04/05).

كما سعت "إسرائيل" إلى إقامة حلف دولي من أجل تشديد الحصار على الحكومة الجديدة وعلى الشعب الفلسطيني، حيث قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، التي بدأت عملها بقاء زعيمين عربيين مؤثرين في الساحة الفلسطينية: إنّ "إسرائيل" تسعى لتنسيق جهودها مع دول الغرب ومع الدول العربية المعتدلة، و تحاول إقامة حلف دولي واسع في مواجهة التنظيمات "الإرهابية" في العالم عموماً، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، وقد عمدت "إسرائيل" إلى وضع عدة سيناريوهات لإفشال الحكومة التي تقودها حماس متعاونة في ذلك مع حليفاتها الاستراتيجية الولايات المتحدة فقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، في عددها الصادر في 14 / فبراير 2006 عن مسؤولين إسرائيليين ودبلوماسيين غربيين، أنّ مناقشات قد دارت على أعلى المستويات في وزارة الخارجية الأمريكية و الحكومة الإسرائيلية حول إسقاط حكومة حماس، وتضمنت المناقشات عدة سيناريوهات لإسقاطها، منها حرمان السلطة الفلسطينية من الموارد المالية وحصارها دولياً، بهدف إثارة أكبر قدر من الاستياء لدى الفلسطينيين، ممّا سيجبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الدعوة لانتخابات مبكرة جديدة خلال أشهر. (الفرا، 2009: 209).

وأنّ حكومة حماس ستخبر بين الاعتراف بـ "إسرائيل"، أو مواجهة عزلة على الساحة الدولية وانهايار حكومتها، وبالفعل فقد شرعت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ جانب من هذا المخطط، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية في تاريخ 19/ فبراير 2006 على إجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني، أولها كان وقف تحويل مستحقات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، بالإضافة إلى التضييق على العمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل" وزيادة الحواجز والتفتيش. (الصفدي، 2007: 77).

عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إغلاق المعابر لتشديد الخناق على الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، فقد كان لإغلاق المعابر تأثير سلبي على الاقتصاد الفلسطيني؛ فقد ذكر المركز الفلسطيني

لحقوق الانسان في تقرير له يغطي الفترة من 25/ أغسطس وحتى 25/ سبتمبر 2006 أنّ حصار قطاع غزة، و إغلاق المعابر يخلف نتائج كارثية على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، و يزيد من حدة الفقر و يرفع من نسبة البطالة في القطاع، و يزداد تدهور الأوضاع الانسانية جراء استمرار فرض قيود تمنع بموجبها حركة السكان وتنقلهم إلى خارج قطاع غزة أو العودة إليه. وأشار التقرير إلى أنّ معبر بيت حانون (إيريز) الذي يقع شمال قطاع غزة خضع إلى عملية إغلاق تام طيلة فترة التقرير، حيث بلغ عدد أيام إغلاقه 32 يوماً إغلاقاً كلياً، أمام تنقل المواطنين الفلسطينيين، وأفاد المركز انه تم إغلاق معبر المنطار "كارني" التجاري خلال فترة هذا التقرير 12 يوماً إغلاقاً كلياً، و 20 يوماً إغلاقاً جزئياً. أما بالنسبة لمعبر ناحل عوز "الشجاعية" شرقي غزة، والمخصص لواردات القطاع من المحروقات والوقود والغاز، فأوضح التقرير أنه عمل خلال فترة التقرير بطاقة متدنية، وقد أغلق خلالها لمدة 9 أيام إغلاقاً كلياً. (الدراجي، 2006، 115).

❖ ثالثاً: آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني:

عانى الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تشكيل السلطة الفلسطينية الحكومية العاشرة من حالة من عدم الاستقرار؛ فالاتفاقيات الاقتصادية المجحفة (بما فيها اتفاقية باريس) مكّنت الكيان الإسرائيلي من التحكم بأهم مصادر الدخل الفلسطيني، وهي إيرادات الجمارك والضرائب التي تجمعها "إسرائيل"، فأصبحت أداة ضغط تستخدمها لتحقيق تنازلات سياسية من السلطة الفلسطينية.

وبعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية، توقفت الحكومة الإسرائيلية عن دفع المستحقات، كما توقفت الدول المانحة عن دفع المساعدات، بالإضافة إلى منع إدخال الأموال التي جمعتها الحكومة الفلسطينية الجديدة، بذلك تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى خسائر فادحة ما أدى إلى ارتفاع حالة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني. (المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الزيارة 2015/03/13).

تسلمت الحكومة الجديدة خزينة تعاني من مديونية مرتفعة بلغت نحو مليار و 883 مليون دولار، أي ما يزيد عن موازنة سنة 2005 التي بلغت 2 مليار و 220 مليون دولار، وبالرغم من تمكن الحكومة الجديدة من تسديد جزء من الدين العام حتى بلغ مليار و 772 مليون دولار من أصل مليار و 883 مليون دولار، إلا أنّ ذلك ليس مؤشراً لقوة الاقتصاد الفلسطيني؛ فالإقتصاد الفلسطيني عانى من جراء الحصار، حيث تراجع النمو الاقتصادي الفعلي بنسبة 24، 5% في عام 2006، مقارنة مع نمو 6، 3% في عام 2005. (صالح ونافع: 2006، 194).

بعد فرض الحصار الشامل على الحكومة الفلسطينية، عجزت الحكومة الفلسطينية عن دفع رواتب الموظفين بشكل كامل، ممّا انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني و على سوق العمل، فالحكومة الفلسطينية تضخ ما بين 150 إلى 180 مليون دولار شهرياً في السوق كنفقات جارية، تنعكس في السوق كقوة شرائية، و لكن مع فرض الحصار تقلصت قيمة النفقات و انخفضت بقيمة 75%، كذلك انقطعت معها بعض الأموال التمويلية للمشاريع، كما تأثرت الأموال التي تصل إلى منظمات العمل الأهلي، أي أنّ انقطاع هذا الدعم أدى إلى تدمير عجلة الاقتصاد ولو بطريقة بطيئة. (قاسم، 2014: 88).

ويرى بعض المحللين، أنّ هذا الوضع بدأ يراكم أزمة من نوع جديد وهي انضمام فئات الموظفين إلى الفقراء الذين لا يملكون دخلاً، وهذا أثر على القطاع الخاص الذي جففت مصادره، فالقطاع الخاص أصبح في وضع حرج مع ارتفاع المديونية إلى درجة عالية، وجاءت هذه الأزمة لتزيد من حدتها. (عميش، 2006: 97).

❖ الخلاصة:

لا زال أهالي قطاع غزة، يعانون معاناة شديدة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، حيث إن إسرائيل لم تتورع ولم تميز بين سياسي ومدني، أو مقاوم ومواطن عادي، فقد طال الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، كافة مناحي الحياة؛ بل انعكس على الحالة الاقتصادية للناس، حيث شح المصادر والرواتب، وارتفاع الأسعار، كذلك على الوضع الاجتماعي، حيث الفقر والبطالة، وانقطاع التيار الكهربائي، و الحالة النفسية السيئة، والظروف الصحية، حيث نقص كبير في المستلزمات الطبية، والعديد من الأصناف تسببت، في إهدار حياة عدد من المرضى من أهالي قطاع غزة.

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الشعبية في كسر الحصار المفروض على قطاع غزة

❖ مقدمة:

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، و فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، فإنّ هذا الحصار أوجد حالة من التضامن والتعاطف الشعبي على مستوى العالم، حيث تجسد هذا التضامن في عدة أشكال، كان جزء منه على شكل تظاهرات و احتجاجات، وآخر على شكل وفود تضامنية وهناك أشكال أخرى مثل قوافل المساعدات، وجمع التبرعات والأدوية و الاحتياجات اللازمة للقطاع، وبعضها على شكل قوارب وسفن بحرية، ومن هنا سنعمل في هذا المبحث، على دراسة الاشكال المتعددة للدبلوماسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية، في كسر الحصار، و كيف كان لها ان تشكل رأي عام عالمي، و تعمل على حشد جماهيري وشعبي، من شأنه أن يخدم القضية الفلسطينية.

❖ أولاً: الدعم الشعبي:

انطلقت الحملات الشعبية في المساجد والاحتفالات في سبيل جمع أكبر قدر من المال لمساعدة حكومة حماس؛ ففي اليمن تم فتح حساب خاص لجمع الأموال، أما في العاصمة البريطانية لندن فقد نظم مركز العودة بالتعاون مع جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا، و المنتدى الفلسطيني والنادي العربي ندوة تم خلالها إطلاق حملة لجمع الأموال في سبيل دعم الشعب الفلسطيني، و تم تقديم عدة اقتراحات من بينها انشاء شركة تعمل على جمع الأموال من فلسطيني الشتات، كما أطلق ائتلاف الخير حملة المائة يوم ويوم الثانية لجمع أموال للشعب الفلسطيني، كما قررت خمس هيئات مالية عربية، خلال اجتماع في الرباط، تخصيص عشرة بالمائة من عائداتها الصافية لعام 2005 للفلسطينيين، و يصل مجموع عائداتها إلى نحو خمسين مليون دولار. (سعد: 2006، 107).

لم تتوان الشعوب العربية عن مساعدة الشعب الفلسطيني للخروج من أزيمته فلقد أقرت الجمعية العمومية للجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بالإجماع، اقتراحاً بتشكيل لجنة وطنية برئاسة أو عضوية لجنة الإمارات، و تضم في عضويتها عدداً من مؤسسات المجتمع المدني أو أي جهات أخرى لجمع التبرعات لدعم الحكومة و الشعب الفلسطيني؛ ليتجاوز الحصار المفروض عليه عالمياً، أما جماعة الإخوان المسلمين في الأردن فقد نظمت ملتقى وطني لمساندة الشعب الفلسطيني و جمعت فيه نحو مليون و نصف دينار أردني(احمد: 2006، 132).

ظهر التأييد الشعبي للحكومة الجديدة باندفاع الشارع العربي في جمع الأموال من أجل إخراجها من الأزيمه، ففي مصر تم جمع التبرعات، حتى إنّ العديد من النساء تبرعن بحليهن الذهبية، كما أطلق اتحاد الأطباء العرب حملة تحت شعار "فلسطين. أبداً لن تجوع" وهدفت الحملة إلى جمع مليار يورو خلا عام، كذلك كان الأمر في سوريا واليمن ودول الخليج العربي والجاليات العربية والإسلامية في أوروبا. وشارك العديد من الجمعيات والقوى اللبنانية في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني، كما أطلقت الجماعة الإسلامية

في لبنان " حملة إغاثة الشعب الفلسطيني"، وكذلك أطلق حزب الله حملة باسم "عشرة الفجر". (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تاريخ الاطلاع 2015/03/15).

❖ ثانياً: الموقف العربي الإسلامي:

ظهرت عدة مواقف عربية وإسلامية مشجعة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، فقد رحبت الجامعة العربية بنتائج الانتخابات التشريعية و شددت على ضرورة "قبول واحترام نتائج هذه الانتخابات لأنها تعكس خيارات الشعب الفلسطيني و إرادته"، كما أجرى رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة اتصالاً هاتفياً برئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، هنأه فيه على النتائج التي حصدتها الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، و تمنى ان "تكون هذه النتيجة خطة متقدمة إلى الأمام لدعم حقوق الشعب الفلسطيني" كما قام سفير الأردن في فلسطين يحيى القرالة بزيارة لمنزل إسماعيل هنية و قدم التهئة لحركة حماس بفوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. (محسن:2006، 259)

ودعا الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في دافوس إلى الاعتراف بفوز حركة حماس الانتخابي، وقال: "إننا نحترم الديمقراطية ونوافق على فوز حماس ونرحب بذلك لكننا نأمل كثيراً في ان تعترف حماس بان نجاحها سيتوقف كثيراً على نجاح عملية السلام مع إسرائيل" وقال وزير الخارجية الأندونيسي حسن ويراجودا " أعتقد أنّ الدول الديمقراطية ستحترم نتيجة القرار الديمقراطي الذي اتخذه بالفعل الشعب الفلسطيني". (عراف،2012: 16).

أما السفير السعودي لدى الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل، فقد قال: "أرى ان فوز حماس في هذه الانتخابات يجب ألا يثير قلق أي من العواصم العربية أو عواصم الدول الأخرى، طالما التزم المجتمع الدولي بتعهداته، المتمثلة في حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قائم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب". (بارود،2006: 17).

لطالما شكلت الحركات الإسلامية حالة رعب للنظام العربي الرسمي، وفي معظم الأوقات عملت على مواجهتها إما بالاعتقال أو النفي أو حتى بالدخول في معارك مسلحة مع بعض الحركات الإسلامية، كما حدث في الجزائر بعد فوز جبهة الانقاذ الإسلامية في تسعينيات القرن الماضي. ولذا جاء فوز حماس ليزيد هذا الخوف خاصة بعد ازدياد شعبية حركة الإخوان المسلمين، ودخولها في المعترك السياسي في كل من الأردن ومصر. ولهذين البلدين تأثير كبير على الساحة الفلسطينية، إذ تربطهما علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل". بالإضافة إلى علاقتها القوية مع الولايات المتحدة . (سعد:2006، 80).

لم ينتظر النظام المصري كثيراً بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، فسرعان ما أرسل رئيس مخابراته اللواء عمر سليمان إلى رام الله في محاولة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، كما صرح رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف في مقابلة مع مجلة نيوزويك الأمريكية إلى انه "لا بد من التأكد أولاً من انهم

(حماس) سيعملون ضمن هذا الإطار، اتفاق أوسلو، وخارطة الطريق، ومبدأ دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام" بينما أشار رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت إلى أنّ علاقة الأردن مع حماس سوف تعتمد على أجندة الحكومة الفلسطينية في المرحلة القادمة و برامجها، و نبه إلى أنّ الحكومة ستقوم بتحليل تلك المواقف بعمق لمعرفة مدى انسجامها إيجاباً أم سلباً مع المصالح الأردنية العليا، موضحاً أنّ ذلك هو الذي سيملي على الحكومة أسلوب التعاون المستقبلي و طالب الملك الأردني عبد الله الثاني حركة حماس "ان تتعامل مع الواقع الإقليمي و الدولي".(خاطر:2006، 181).

لم تقف الأمور عند مطالبة حماس بالاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، بل كان لا بد من زيادة الضغط على حركة حماس لتعلم انه لا مجال لحركة إسلامية، ذات امتداد شعبي واسع في كل من الأردن ومصر، ان تتولى زمام الأمور في الحكومة الفلسطينية، ومن ثم تنجح في تجربتها السياسية، فتكون بذلك نموذجاً يحتذى به في بلدانهم. لذا كان لا بد من وضع العقبات أمامها، فعمدت بعض الدول العربية إلى عزلها؛ فبعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة الفلسطينية في نيسان/ ابريل 2006 قرر وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار القيام بجولة عربية وإسلامية، ولكن وزير الخارجية المصري صرح بأن المسؤولين المصريين لن يستطيعوا لقاءه معللاً ذلك بوجود ارتباطات لديهم. (نور الدين: 2006، 14).

وبعد أيام قليلة من رفض استقبال الزهار في مصر قامت الحكومة الأردنية بتأجيل زيارة الزهار إلى الأردن معللة ذلك بضبط أسلحة مخزنة داخل الأراضي الأردنية، وإلقاء القبض على مجموعة زعمت الحكومة الأردنية بانها تنتمي لحركة حماس، وأنها كانت تتوي تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف أردنية. (الدستور، 2006: 11/ابريل).

أما الموقف القطري فكان مرحباً، فقد استقبل أمير قطر حمد بن خليفة وفد حماس برئاسة خالد مشعل، في يوم 9 شباط/ فبراير 2006 بعد ان كان قد وضع تحت تصرفهم طائرة خاصة أقلتهم من القاهرة إلى الدوحة، وما خلص إليه خالد مشعل بعد محادثاته مع أمير قطر هو أنّ القطريين مع مصلحة الشعب الفلسطيني. (الحياة، 2006: 20/فبراير).

كما قام وفد حماس بزيارة للسودان التقى خلالها الرئيس عمر حسن البشير ونائبه سيلفا كير وعلي عثمان محمد طه في لقاءات منفصلة حصلت خلالها على وعود بدعم الاقتراح السوري بتمويل السلطة الفلسطينية. حظيت الزيارة بدعم شعبي بعد حضور خالد مشعل لقاءً جماهيرياً مفتوحاً دعت خلاله الناشطة الإسلامية سعاد الفاتح، جميع السودانيات إلى التبرع بكل ما لديهن من حلي وأموال دعماً لحماس ودعت إلى انشاء هيئة إسلامية عالمية لدعم الحركة والشعب الفلسطيني (سعد: 2006، 82).

و هنا بدأت تظهر ملامح مرحلة جديدة لقطاع غزة اتسمت بمؤامرة دولية عربية إسرائيلية بحصار الشعب الفلسطيني في سعيها للضغط على الحكومة الفلسطينية بغزة للاعتراف بدولة إسرائيل، و الاتفاقيات الدولية المجحفة بحق الفلسطينيين، و القضية الفلسطينية مقابل استمرار حماس بالعمل السياسي والمشاركة الدولية فبدأت الحكومة تواجه مواقف الرفض في استقبالها من بعض الدول العربية بحجج غير مقنعة،

مثل: الموقف المصري و الأردني الذي رفض استقبال وزير خارجية الحكومة الدكتور/ محمود الزهار وإغلاق معبر رفح ، وتضييق الخناق على حركة الطلاب و المرضى والسلع الأساسية.

بالرغم من الاستقبالات المرحة من بعض الدول العربية لوفد حماس إلا أنه لم يتغير بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، فلم توجه أي دعوة رسمية من قبل الدول العربية والإسلامية لرئيس الوزراء الفلسطيني باستثناء قطر، كما أنّ الرئيس الفلسطيني محمود عباس لم يأخذ معه خلال زيارته العديدة إلى الدول العربية والإسلامية أي من الوزراء كما هو متعارف عليه، أما على الصعيد الاقتصادي فقد عانت السلطة الفلسطينية الموقعة على اتفاقيات اقتصادية تقيدتها وتربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وتجعل من الشعب الفلسطيني رهينة للمزاج الإسرائيلي، خاصة فيما يخص دفع عائدات الضرائب الجمركية التي امتنعت "إسرائيل" عدة مرات عن تحويلها للسلطة الفلسطينية. بالإضافة إلى الفساد المستشري في مؤسسات السلطة الفلسطينية وسوء التنظيم الوظيفي، ما أوقع السلطة الفلسطينية في عجز في ميزانيتها. فعمدت إلى الاقتراض من البنوك بالإضافة إلى المساعدات العربية والأجنبية. (موقع إسلام أون لاين، تاريخ الاطلاع 2015/03/27).

ولكن منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية توقفت المساعدات الأجنبية كما امتنعت "إسرائيل" عن دفع مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تجمعها لصالحها، فبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية استلمت حماس خزينة ليست خاوية فحسب؛ بل تعاني من دين وصل إلى مليار و 883 مليون دولار، واجهت حركة حماس استحقاقاً خطيراً بعد انتخابها فيما يخص دفع رواتب الموظفين المتراوح عددهم بين 140 ألف و 160 ألف موظف، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ قيمة رواتب موظفي ديوان الرئاسة تقدر بنحو 5.2 مليون دولار بالإضافة إلى أنّ قيمة رواتب العاملين في الأمن الوطني بلغت نحو 32 مليون دولار، و قيمة رواتب الموظفين التابعين لوزارة الداخلية بلغت نحو 7، 18 مليون دولار، أما العاملون في جهاز المخابرات فبلغت قيمة رواتبهم في الشهر نفسه 3، 2 مليون دولار، أي ما مجموعه 55، 5 مليون دولار. (الحيلة: 2006، 270).

إذن يمكن القول أنّ كل هذه الضغوطات التي مورست على حكومة حماس تأتي في إطار رفض المجتمع الدولي لصعود حركة حماس إلى سدة الحكم، وتجاهل المجتمع الدولي أنّ هذا كان نتاجاً لعملية انتخابية حرة ونزيهة شاركت بها حركة حماس كحق شرعي، وهذه هي إرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره واختيار من يحكمه، لكننا هنا أمام عالم ظالم تعالت فيه المصالح الدولية الاستراتيجية على حقوق الشعوب والدول.

ولكن الدول العربية في اجتماعها في القمة العربية في الخرطوم تعهدت بدفع 55 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، وهذا يعني انه في ظل غياب المساعدات الدولية التي كانت تحصل عليها السلطة تقع الحكومة الجديدة في عجز لتأمين رواتب الموظفين، وبالرغم من تسديد كل من السعودية و قطر و الجزائر والكويت ما التزمت به، فقد دفعت الجزائر 37 مليون دولار، كما قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ 20

مليون دولار، أما مصر فقد قدمت ضمن التزاماتها أمام الجامعة العربية 28 مليون دولار، إلا أنّ الأزمة لم تتفجر بسبب عدم تمكن جامعة الدول العربية من إدخال هذه الأموال؛ فالولايات المتحدة هددت البنوك من التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، و رغم كل الجهود من قبل الجامعة العربية، إلا أنها لم تستطع إدخال الأموال المتبرع بها. فخضوع البنوك العاملة في الضفة وغزة، وخاصة البنك العربي الذي رفض التعامل مع الحكومة الجديدة حال دون إمكانية صرف السلف للموظفين، ما دفع بالحكومة الفلسطينية إلى التهديد باتخاذ إجراءات عقابية ضد البنوك التي ترسخ للتهديد الأمريكي. (جمعة:2006، 168).

أثارت إجراءات البنوك بعدم تحويل الأموال، غضب الشارع الفلسطيني، بينما لم تتدخل سلطة النقد الفلسطينية لدفع البنوك إلى التعامل مع الحكومة الجديدة؛ بل عدّ الدكتور جورج العابد محافظ سلطة النقد، إجمام البنوك عن التعامل مع الحكومة الجديدة أمراً مبرراً، لكن الحكومة رفضت هذا الموقف؛ فقد قال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد: "كنا نأمل من سلطة النقد ان تلعب دوراً إيجابياً لإقناع البنوك بتغيير مواقفها والتي نتفهمها، ولا نقبلها من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن عدم دفع رواتب موظفي القطاع العام. (صالح:2006، 87).

❖ الخلاصة:

يمكن القول أنّ الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس نجحت في استغلال أمثل للدبلوماسية الشعبية وتأليب الرأي العام العالمي ضد الحصار، وحشد أكبر قدر ممكن من القوافل والوفود وسفن التضامن من مختلف جنسيات العالم وما ساعد على ذلك الوضع الإقليمي وفوز الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية جعل من معبر رفح جسر للعالم هذا من جهة ووقوف تركيا وإيران إلى جانب الحكومة من جهة أخرى. والمطلوب هنا من الدول العربية والإسلامية موقف سياسي واضح مؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون ممارسة ضغوط عليه، وبذلك تحقق طموح شعوبها الداعمة للقضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: ضحايا الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة

❖ مقدمة

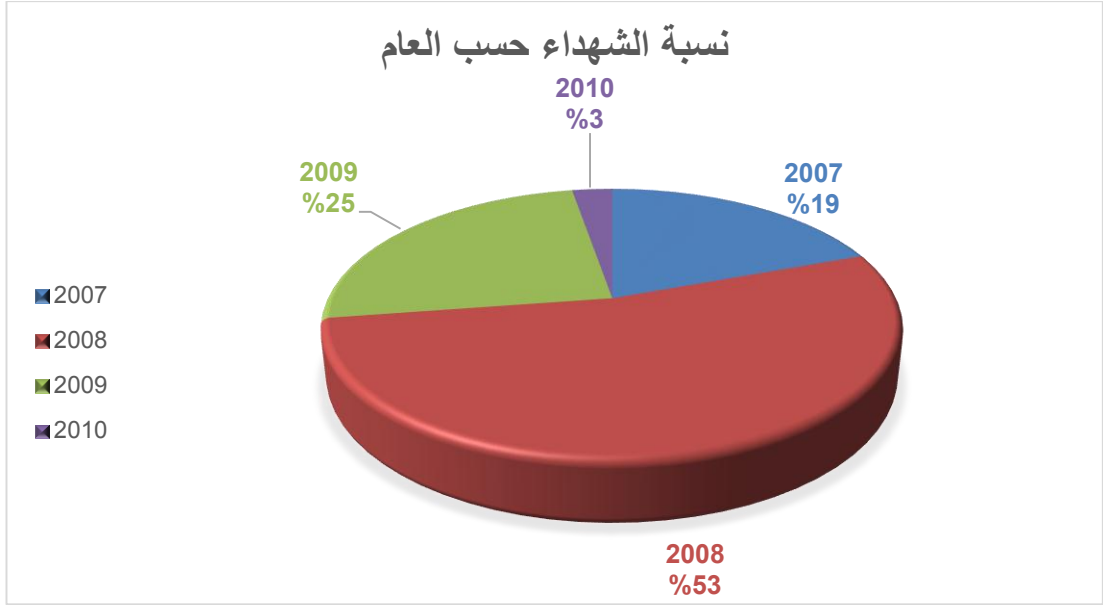
بعد انسحاب الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة عام 2005 ترك الاحتلال من الداخل ولكنه فرض عليه حصاراً محكماً من الخارج، في محاولة منه للتوصل من مسؤولياته القانونية والأخلاقية والإنسانية، أن الشعب الفلسطيني يعيش ظروفاً صعبة ومأساوية، في الفترة الحالية حيث يخضع لهجوم شرس من آلة القمع الصهيونية، والذي يتنافى مع القوانين الدولية، لحقوق الانسان ولا يستثني، من هذه المعاناة المرضى، وهم الأكثر تضرراً ومعاناة، من هذه الظروف الصعبة.

❖ إحصائيات وارقام بأعداد الضحايا بسبب الحصار الإسرائيلي:

ففي عام 2007 أطبق الاحتلال الصهيوني قبضته على القطاع في خطوة للتضييق على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مما زاد من خطورة وتعقيد حالات المرض. ونتيجة لذلك استشهد منذ منتصف عام 2007 أكثر من 377 شهيدا (أطلق عليهم شهداء الحصار) إنَّ التقرير يلقي بالضوء على أعداد الشهداء وتوزيعهم حسب الأعوام (2007 - 2010) وكما يعرض التقرير تصنيف هؤلاء الشهداء حسب الجنس والمحافظة. (وحدة النظم والمعلومات بوزارة الصحة الفلسطينية 2010).

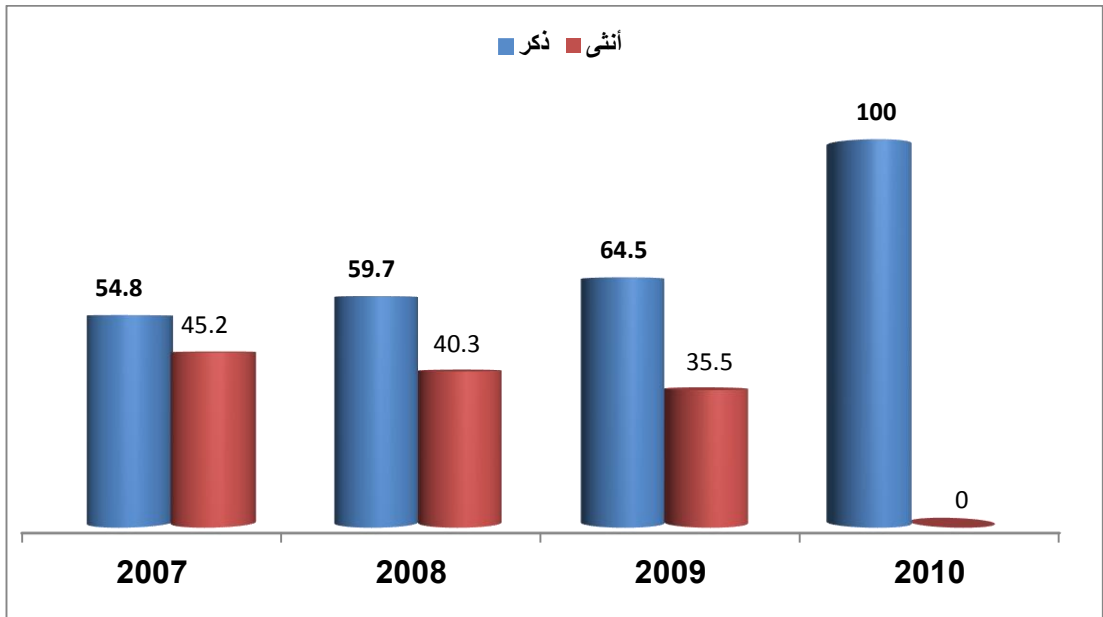
1- منتصف 2007 حتى 27.ديسمبر 2010:

- بلغ إجمالي عدد شهداء الحصار 377 شهيداً منذ منتصف عام 2007 وحتى تاريخ 2010/12/27، منهم 230 شهيداً من الذكور بنسبة 61 % من إجمالي عدد الشهداء، 147 شهيدة من الاناث بنسبة 39 % من إجمالي عدد الشهداء.
- بلغ إجمالي عدد الشهداء خلال عام 2007م (73) شهيداً، وبنسبة 19.4% من إجمالي الشهداء، منهم 40 شهيداً من الذكور بنسبة 54.8% من إجمالي عدد الشهداء عام 2007م، و33 شهيدة من الاناث بنسبة 45.2% من إجمالي عدد الشهداء عام 2007م.
- بلغ إجمالي عدد الشهداء خلال عام 2008م (201) شهيداً، وبنسبة 53.3% من إجمالي الشهداء، منهم 120 شهيداً من الذكور بنسبة 59.7% من إجمالي عدد الشهداء عام 2008م، و81 شهيدة من الاناث بنسبة 40.3% من إجمالي عدد الشهداء عام 2008م.
- بلغ إجمالي عدد الشهداء خلال عام 2009م (93) شهيداً، وبنسبة 24.7% من إجمالي الشهداء، منهم 60 شهيداً من الذكور بنسبة 64.5% من إجمالي عدد الشهداء عام 2009م، و33 شهيدة من الاناث بنسبة 35.5% من إجمالي عدد الشهداء عام 2009م.
- بلغ إجمالي عدد الشهداء خلال عام 2010م (10) شهداء، وبنسبة 2.7% من إجمالي الشهداء، جميعهم من الذكور. (وحدة النظم والمعلومات بوزارة الصحة الفلسطينية 2010).



• رسم توضيحي 6: نسبة ضحايا الحصار حسب العام

(وحدة النظم والمعلومات بوزارة الصحة الفلسطينية 2010).



• رسم توضيحي 7: نسبة ضحايا الحصار حسب العام والجنس

• توزيع الشهداء حسب الجنس:

بلغ عدد الشهداء (377) شهيداً. و كان عدد الشهداء من الذكور 230 شهيداً ما نسبته 61%، بينما عدد الشهداء من الاناث (147) شهيدة أي ما نسبته 39%.

• جدول (6): توزيع شهداء الحصار من حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	230	61%
انثي	147	39%
إجمالي	377	100%

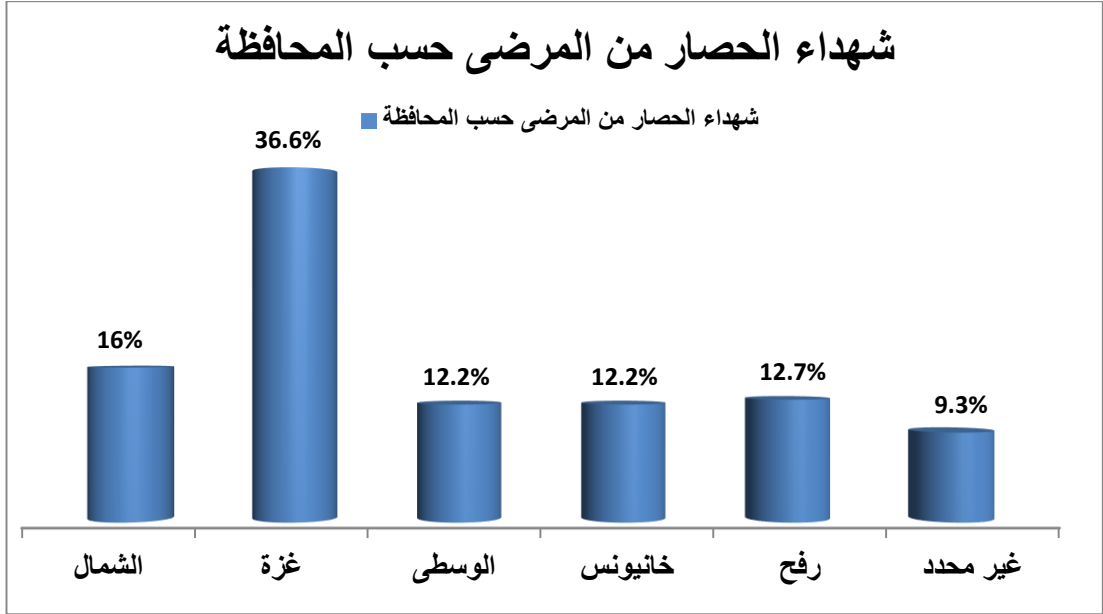
(وحدة النظم والمعلومات بوزارة الصحة الفلسطينية 2010)

• توزيع الشهداء حسب المحافظة:

بلغ عدد الشهداء في شمال قطاع غزة (64) شهيداً ما نسبته 17% بينما عدد الشهداء في مدينة غزة (138) شهيداً ما نسبته 36.6% وعدد الشهداء في رفح (48) شهيداً ما نسبته 12.2%.

• جدول (7): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
الشمال	64	17%
غزة	138	36.6%
الوسطى	46	12.2%
خان يونس	46	12.2%
رفح	48	12.7%
غير محدد	35	9.3%
إجمالي	377	100%



• رسم توضيحي 8: شهداء الحصار من المرضى حسب المحافظة

• توزيع الشهداء حسب العمر:

بلغ عدد الشهداء من الأعمار ما بين (18-38)، 71 شهيداً أي ما نسبته 18.8%، في حين ان بلغ عدد الشهداء الذين بلغوا أقل من 18 سنة (94) شهيداً بنسبة 24.9%، وبلغ عدد الشهداء ما بين (39-59)، 123 شهيداً أي ما نسبته 32.6%.

• جدول (8): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية %	العدد	الفئة العمرية
24.9	94	أقل من 18
18.8	71	38-18
32.6	123	59-39
17.8	67	أكثر من 59
5.8	22	غير محدد
100	377	إجمالي

• توزيع الشهداء حسب الجنس:

بلغ عدد الشهداء خلال عام 2010 (10) شهداء. وجميعهم من الذكور.

• جدول (9): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الجنس

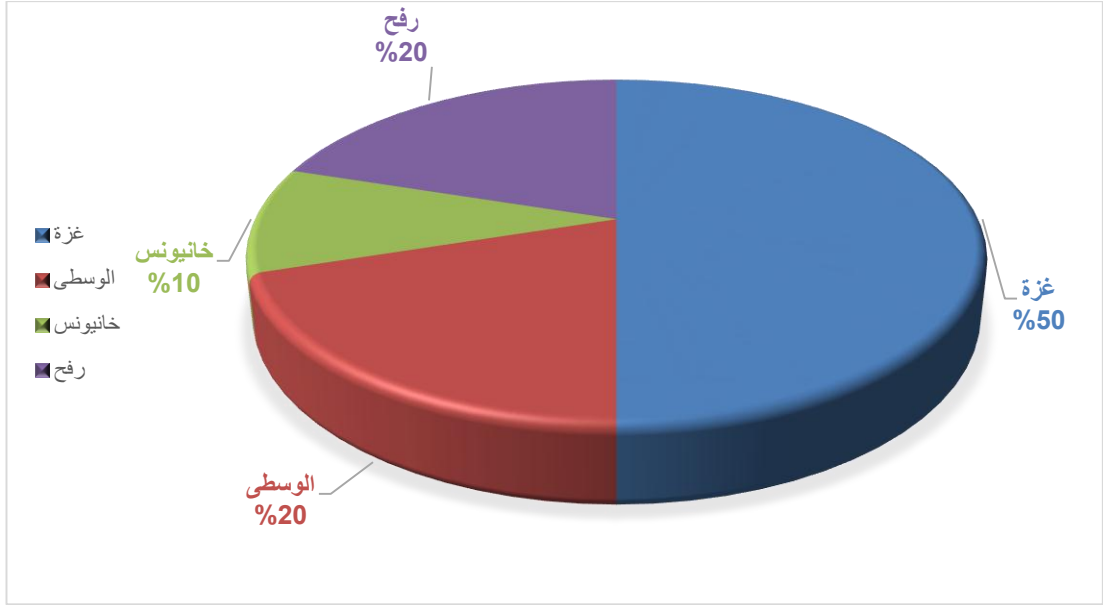
الجنس	العدد	%
ذكر	10	100
إجمالي	10	100

• توزيع الشهداء حسب المحافظة:

بلغ عدد الشهداء في مدينة غزة (5) شهداء ما نسبته 50% حيث مثلت نصف عدد الشهداء، وأقل عدد من الشهداء كان في محافظة رفح (1) شهيداً ما نسبته 10%.

• جدول (10): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب المحافظة

المحافظة	العدد	%
غزة	5	50
الوسطى	2	20
خانيونس	1	10
رفح	2	20
إجمالي	10	100



• رسم توضيحي 9: نسبة ضحايا الحصار حسب المحافظة

• توزيع الشهداء حسب العمر:

تبين من خلال جدول (3) أنّ غالبية الشهداء كانوا من الأطفال أقل من 18 عاماً (6) شهداء، بنسبة 60% من إجمالي شهداء الحصار 2010م.

• جدول (11): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	%
أقل من 18	6	60
18-38	2	20
أكثر من 59	2	20
إجمالي	10	100

• توزيع الشهداء حسب الشهر:

بلغ عدد الشهداء خلال شهر مايو (3) شهداء بنسبة 30% من إجمالي الشهداء لعام 2010.

• جدول (12): توزيع شهداء الحصار من المرضى حسب الشهر

الشهر	العدد	%
يناير	1	10
مارس	1	10
ابريل	1	10
مايو	3	30
يونيو	1	10
أغسطس	1	10
سبتمبر	1	10
أكتوبر	1	10
إجمالي	10	100

❖ الخلاصة:

كما بينت الإحصائيات أعلاه، فإنّ هذه الأعداد من الضحايا، ما هي إلا شاهد على الجرائم الإسرائيلية في حصارها الظالم على أهل غزة، فإنّ هذا الحصار القانوني، والذي يتعارض مع كل المبادئ الإنسانية والأخلاقية، وكذلك مع مبادئ القانون الدولي الانساني، في ظل صمت دولي مطبق، يجب أن يكون هناك تحرك على مستوى العالم لرفع هذا الحصار الجائر على المواطن الفلسطيني، حيث إنه من حق المواطن الفلسطيني، ان يعيش على أرضه بكرامة، وان ينال حقوقه المشروعة، وأبسطها العيش الكريم.

المبحث الرابع: إحصائية بالوفود التضامنية الشعبية الدولية التي قدمت إلى قطاع غزة حسب وزارة الخارجية الفلسطينية

❖ إحصائيات وأرقام:

شهدت الفترة منذ الحرب على غزة في 2012/11/14 وحتى 2014/05/31 وصول عشرات الوفود القادمة إلى قطاع غزة للتضامن مع فلسطيني قطاع غزة في مواجهة الإرهاب الصهيوني وحمم الموت التي تم إبطار قطاع غزة بها خلال عدوان حجارة السجيل، وقد وصلت الوفود عبر ثلاثة منافذ:

- معبر رفح البري: حيث وصل عبر المعبر حوالي 447 وفداً بإجمالي عدد الأشخاص 10832 من مختلف الجنسيات.
- معبر بيت حانون (إيرز): الحدودي مع الاحتلال، حيث وصل عبره حوالي 3264 من مختلف الجنسيات وخصوصاً الأجانب مع الإشارة إلى أن العديد من هذه الوفود يتوجه إلى المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع غزة.

وعليه يكون إجمالي عدد الوفود التي وصلت إلى قطاع غزة خلال عام كامل منذ حرب حجارة السجيل ما يزيد على 437 وفداً وبإجمالي عدد الأشخاص 14096.

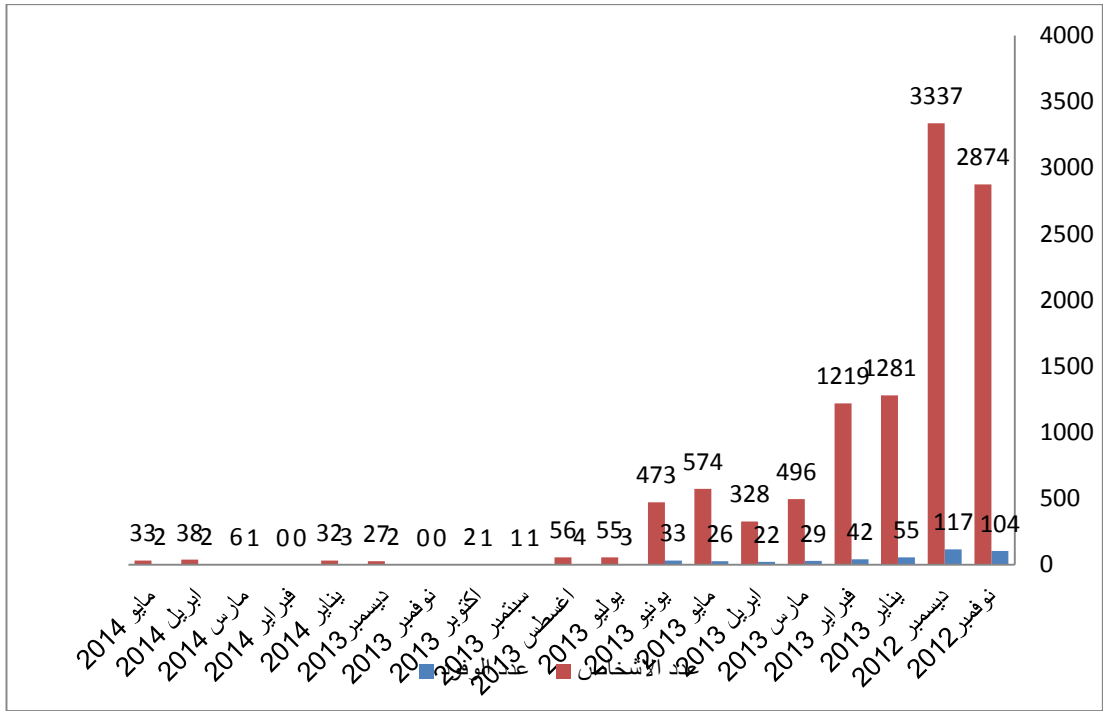
❖ أولاً: أعداد الوفود القادمة عن طريق معبر رفح البري:

- حيث إنه ونتيجة لتحسن عمل معبر رفح ونقل فترات الإغلاق وتخفيف القيود المفروضة على وصل القوافل معبر رفح البري، وصل عبر المعبر حوالي 447 وفداً بإجمالي عدد الأشخاص 10832 من مختلف الجنسيات.

- جدول (13): تفصيل عدد الوفود مع عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى غزة منذ بداية عدوان 2012 حتى نهاية مايو 2014

الشهر	عدد الوفود	عدد الأشخاص
نوفمبر 2012	104	2874
ديسمبر 2012	117	3337
يناير 2013	55	1281
فبراير 2013	42	1219
مارس 2013	29	496
إبريل 2013	22	328
مايو 2013	26	574
يونيو 2013	33	473
يوليو 2013	3	55
أغسطس 2013	4	56
سبتمبر 2013	1	1
أكتوبر 2013	1	2
نوفمبر 2013	0	0
ديسمبر 2013	2	27
يناير 2014	3	32
فبراير 2014	0	0
مارس 2014	1	6
إبريل 2014	2	38
مايو 2014	2	33
المجموع	447	10832

(تقارير وزارة الخارجية الفلسطينية، 2015: غزة)



• رسم توضيحي 10: إحصائية أعداد الوفود وأعداد الأشخاص الذين وصلوا خلال الفترة من 14 / 11 / 2012م حتى 2014/05/31

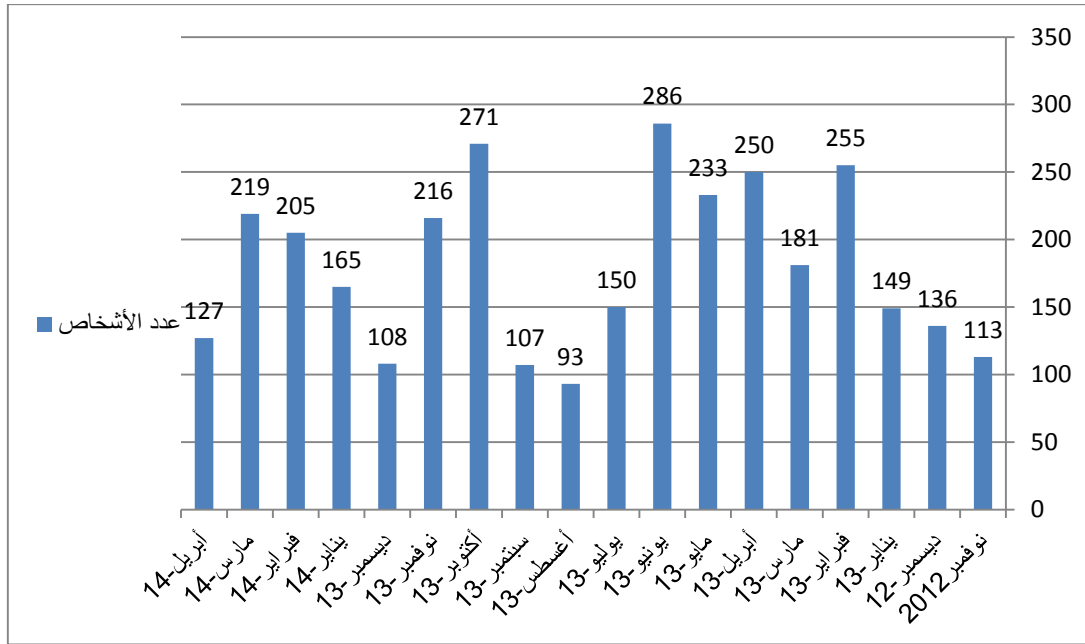
و هنا يُلاحظ أنّ العام 2012 الأوفر حظاً في أعداد الوفود و الأكثر نصيباً ويرى الباحث أنّ هذه الزيادة في أعداد المتضامنين العرب والأجانب إلى قطاع غزة إلى عنصرين أساسيين هما: أولاً: أنّ الوضع الإقليمي و الحالة السياسية الإقليمية و ثورات الربيع العربي لعبت دوراً أساسياً حيث استطاعت الشعوب التعبير عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني سيما و إنّ الحركة من خلال معبر رفح كانت متاحة بشكل جيد، حيث كانت الإدارة المصرية وقتها تحت دفة الرئيس محمد مرسي المنتمي لحركة الإخوان المسلمين في مصر وثانياً: أنّ انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة انتهى بتراجع إسرائيلي واضح أجمع عليه الكثير من المحللين السياسيين، و هذا ما لمسناه من خلال بنود الاتفاق على وقف إطلاق النار وهي السماح بحركة البضائع إلى قطاع غزة بشكل أكبر، و كذلك السماح للصيادين للدخول إلى عمق 9 ميل بحرية للصيد، و كذلك السماح لأصحاب الأراضي الحدودية من الدخول إلى أراضيهم و هنا يُلاحظ أنّ قائمة الممنوعات قد تبدلت إلى قائمة مسموحات و تسهيلات و هذا بفضل الدبلوماسية الشعبية ووفود التضامن الدولية التي قدمت إلى قطاع غزة و كيف نجحت هذه الوفود في استغلال الوضع الإقليمي العربي.

- ❖ ثانياً: الوفود القادمة لقطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون (إيريز) خلال نفس الفترة:
- حيث وصل عبر معبر بيت حانون حوالي 3264 من مختلف الجنسيات وخصوصاً الأجانب مع الإشارة إلى أنّ العديد من هذه الوفود يتوجه إلى المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع غزة.

- جدول (14): عدد الأشخاص الذين وصلوا عبر معبر بيت حانون خلال نفس الفترة

عدد الأشخاص	الشهر
113	نوفمبر 2012
136	ديسمبر 2012
149	يناير 2013
255	فبراير 2013
181	مارس 2013
250	إبريل 2013
233	مايو 2013
286	يونيو 2013
150	يوليو 2013
93	أغسطس 2013
107	سبتمبر 2013
271	أكتوبر 2013
216	نوفمبر 2013
108	ديسمبر 2013
165	يناير 2014
205	فبراير 2014
219	مارس 2014
127	إبريل 2014
3264	المجموع

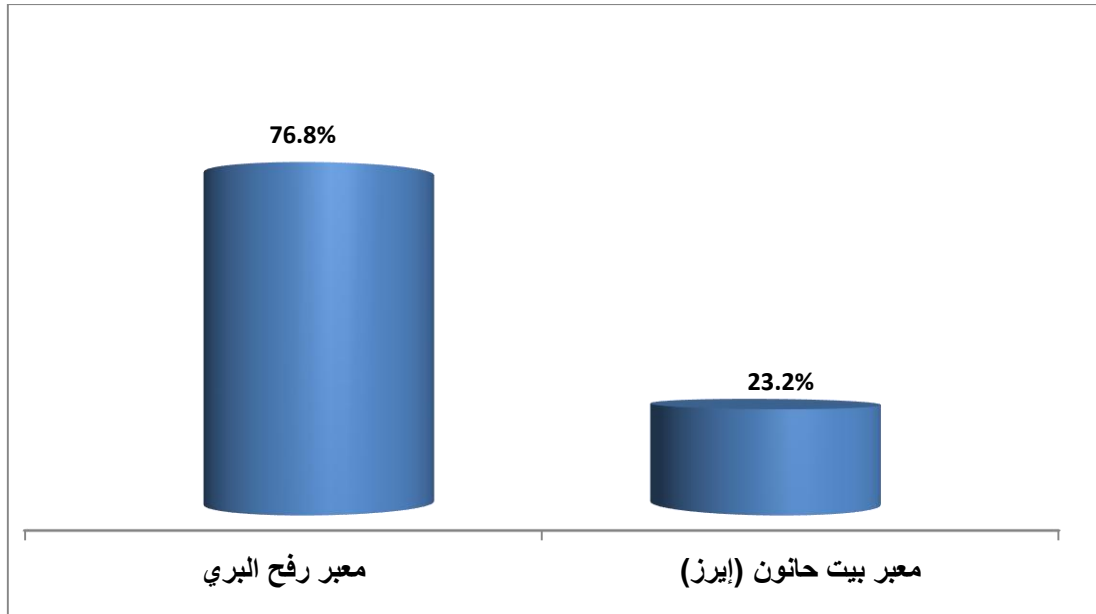
(تقارير وزارة الخارجية الفلسطينية، 2015: غزة)



• رسم توضيحي 11: أعداد الأشخاص الذين وصلوا القطاع عبر معبر بيت حانون خلال نفس الفترة

❖ ثالثاً: أعداد الوفود القادمة عبر منافذ قطاع غزة:

رسم بياني يرصد أعداد الأشخاص الذين وصلوا عبر منافذ قطاع غزة خلال نفس الفترة



• رسم توضيحي 12: الأشخاص الذين وصلوا عبر منافذ قطاع غزة خلال نفس الفترة

❖ رابعاً: كيف تعاملت الدبلوماسية الرسمية في قطاع غزة مع الدبلوماسية الشعبية ووفود التضامن.

عملت الحكومة الفلسطينية في غزة على استثمار الدبلوماسية الشعبية كوسيلة ضغط على الحكومات الكبرى في العالم من أجل التأثير على "إسرائيل" بهدف وقف العدوان، وتقديم الرواية الفلسطينية الصادقة عن جرائم الاحتلال وتحميل هذه الوفود رسائل رسمية للإطار الدبلوماسي والنقابي لتلك البلاد واعتبارهم سفراء الحقيقة لفلسطين. (المدهون، 2015: مقابلة شخصية)¹⁰.

وكانت هناك لجنة مختصة للتعامل مع وفود التضامن الشعبي، وقدمت لها كافة المساعدة والتسهيلات وترتيب البرامج واللقاءات، كما أطلعتها على كافة الأوضاع في قطاع غزة من خلال الزيارات الميدانية والحصول مع المعلومات اللازمة بنتائج العدوان وأعداد الضحايا وحجم الخسائر، وآثار الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة. (حمد، 2015: مقابلة شخصية).¹¹

وعملت الحكومة في غزة على توفير الاستقبال المناسب لهذه الوفود، ووضع خطة عمل لها من أجل تحقيق الغاية من زيارتها ومساعدة هذه الوفود في تنويع فعاليتها وتوزيعها بين مختلف الجهات ذات الصلة بزيارة هذه الوفود، سواء أكان على مستوى المتضررين من العدوان أو الحصار أو مؤسسات حقوقية أو تعليمية أو نقابية، وأيضاً عملت الحكومة في غزة على تطوير خطط العمل حسب طبيعة واختصاص الوفود القادمة. (البطة، 2015: مقابلة شخصية).¹²

يوجد في الدول الغربية ضمن وزارة الخارجية ومن الممكن أيضاً أن في حكومة غزة ما يسمى بالعمل الشعبي الخارجي بالإضافة للعمل الرسمي وكل عمل يحتاج لأدوات كيف يمكن ان تصل الحكومة من خلال الدبلوماسية الشعبية لهؤلاء الناس، حيث يصبحون سفراء للقضية الفلسطينية الوفود التي كانت تأتي مليئة بالابتسامات هؤلاء يمثلون 30-40 دولة هؤلاء الناس يكونون شخصيات اعتبارية في بلادهم سواء أكانت حركية أو نشطاء أو أئمة مساجد أو رؤساء يعملون في العمل السياسي بالحرب هذه الشخصيات عندما يعودون يشرحون للناس ما يجري بغزة وحجم الظلم الذي يتعرض له أهل غزة، ويتكلمون عن بطولة الفلسطينيين وحرصهم على الثوابت والحقوق الفلسطينية يكون لسان حال الحركة ولسان الشارع الفلسطيني والموقف الرسمي الفلسطيني، وهما بصراحة أهم نشاط يمكن أن يوسع مدارك الآخرين بأهمية القضية الفلسطينية وضرورة الوقوف خلفها من أجل دعمها، كثير من الوفود التي جاءت من خلفيات الدول الأوروبية والغربية هؤلاء الناس يجيدون النطق بالغة الانجليزية وحكومة غزة لا يوجد لها سفراء بالخارج على المستوى الرسمي يدافعون عنها ونحن بسبب الانقسام للأسف المستوى الرسمي الفلسطيني لم يقدم شيء دفاع عن غزة لذلك هؤلاء الناس كانوا أحسن من خدم القضية الفلسطينية ومن قدم خطاب عنها

¹⁰ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد محمود زكريا المدهون مدير عام العلاقات الدولية بوزارة الخارجية.

¹¹ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد غازي حمد وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية غزة.

¹² مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد م. علاء البطة رئيس اللجنة الحكومية لكسر الحصار.

وعم حجم المظلومية والأذى الذي لحق الفلسطينيين وحجم التدمير والجرائم الذي ارتكبتها إسرائيل، لذلك كان هؤلاء بمثابة سفراء لحكومة غزة وللشعب الفلسطيني في غزة أن ينقلوا صورة ما جرى وهمجية العدوان الإسرائيلي وبربريته فكل من أتى هم معظمهم من كل الدول الغربية إضافة إلى آسيا وإفريقيا كلهم كانوا سفراء بشكل مباشر أو غير مباشر لحكومة غزة نقلوا روايتها ونقلوا طبيعة المظلومية التي يعيشونها الفلسطينيون للمجتمع الدولي، فهذا خلق حالة من التضامن كبيرة جداً مع الموقف الفلسطيني (يوسف، 2015: مقابلة شخصية)¹³

هذه البيانات تشير إلى حجم الاهتمام الكبير على المستوى الرسمي من قبل الحكومة الفلسطينية في غزة في استقبال وفود التضامن، ووضع الخطط والحماية المناسبة لتحركات هذه الوفود في إطار تعزيز عمل الدبلوماسية الشعبية ومحاولة استثمار هذه الوفود في توصيل عدد من الرسائل من خلال هذه الزيارات التضامنية لبلدانهم.

❖ خامساً: اللجنة الحكومية لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

تم تشكيل اللجنة الحكومية بقرار من مجلس الوزراء في غزة، وتم إسناد هذه المهمة إلى وزارة الخارجية، والتي تعاونت مع كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، وتم وضع تصور وآليات عمل اللجنة. (حمد، 2015: مقابلة شخصية)¹⁴

تم هذه اللجنة عام 2007 على أثر فك الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عقب تشكيل الحكومة العاشرة. ومن مهامها العمل على إيجاد آليات لتخفيف وكسر الحصار العاشم، وقامت بالتواصل الدائم والمستمر من أجل استخدام وتشجيع وصول الوفود إلى غزة ضمن خطة عمل تهدف لكسر الحصار. (البطة، 2015: مقابلة شخصية).¹⁵

ومن خلال استقطاب شخصيات من مختلف الوزارات المهمة العاملة في غزة بهدف التواصل مع المتضامنين في الخارج، ومتابعة تشكيل الوفود التضامنية ورفد المتضامنين الأجانب بالأوضاع الانسانية في قطاع غزة ومرافقة الوفود التضامنية داخل قطاع غزة وتعريفهم بمعاناة الشعب الفلسطيني عن قرب (المدهون، 2015: مقابلة شخصية)¹⁶

¹³ مقابلة علمية تم إجرائها مع د. احمد يوسف المستشار السياسي الأسبق لرئيس الوزراء الفلسطيني، رئيس مجلس إدارة بيت الحكمة الفلسطيني، أول رئيس للجنة الحكومية لكسر الحصار، وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية السابق.

¹⁴ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد غازي حمد وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية غزة.

¹⁵ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد م. علاء البطة رئيس اللجنة الحكومية لكسر الحصار.

¹⁶ مقابلة علمية تم إجرائها مع السيد محمود زكريا المدهون مدير عام العلاقات الدولية بوزارة الخارجية.

❖ سادساً: اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار.

إن فكرة تشكيل اللجنة كانت بعد حوالي شهرين أو ثلاثة شهور من الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، حيث لم يكن هناك أي حراك أو حديث عن حصار وإغلاف المعابر ومنع دخول المواد والمستلزمات، وكل يوم يضاف شيء جديد على قوائم الممنوعات وعلى إغلاقات المعابر بشكل كبير ولم يكن هناك أي حراك للعمل على معالجة هذا الحصار، وبحكم منصبه في البرلمان كنائب في المجلس التشريعي وأهمية بأن يكون لنا دور فكرت مع مجموعة من الناس المخلصين أن نعمل شيء يساهم في تخفيف الأزمة ومعاونة للناس، يعرف العالم أنّ في حصار على غزة، من الناس الذين لديهم رغبة يخدمون شخصيات مستقلة و ليس شخصيات ذات طابع فصائلي، وبدأت العمليات من هذه الزاوية اتصالات داخلية وخارجية لتعريف الناس بالحصار ومحاولة التخفيف عن الناس بأي طريقة كانت، وهذه كانت فكرة تكوين اللجنة الشعبية. مواجهة الحصار وليس رفع الحصار. (الخصري، 2015: مقابلة شخصية).¹⁷

كان انطلاق اللجنة الشعبية عبارة عن مبادرة من مجموعة من الأشخاص تحدد الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني فقام، السيد رئيس اللجنة النائب المستقل السيد جمال الخصري بتوجيه دعوة للانضمام للتشاور، شخصيات (فعالة ولها حضور مجتمعي، من أكاديميين ورجال أعمال و نخب مجتمعية) وكان أبرز مهامها مواجهة الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني و الوسائل السلمية (المقاومة السلمية)، و حشد كل الطاقات المحلية والعربية والدولية من أجل إيجاد حالة ضاغطة على الاحتلال الاسرائيلي من خلال التواصل مع مؤسسات المجتمع الدولي والمؤسسات الحكومية والبرلمانات، تشكيل رأي عام عالمي من أجل التأثير أولاً على المستويات الرسمية، ثم على منظمات الدولية وعلى رأسهم الأمم المتحدة. (النزلي، 2015: مقابلة شخصية).¹⁸

وهذا يؤكد الدور الشعبي الذي لعبته شخصيات وازنة من الشعب الفلسطيني من برلمانيين وأكاديميين ونخب مجتمعية لها تأثيرها ولديها القدرة والإمكانات اللازمة للعمل الشعبي ولديها الحس الوطني والانتماء الأصيل للشعب الفلسطيني، حيث عملت على استغلال علاقاتها ببعض الناشطين في العديد من دول العالم و العمل من خلالهم للتنسيق لتسيير الوفود التضامنية إلى قطاع غزة، وهذا يأتي من خلال رسالتين الأولى هي تخفيف للحصار و رفع الروح المعنوية لأهالي قطاع غزة، و الثانية ان هذه الوفود هي بمثابة سفراء للشعب الفلسطيني و بإمكانهم نقل الصورة الجلية عن معاونة الشعب الفلسطيني.

¹⁷ مقابلة علمية تم اجرائها مع د. جمال ناجي الخصري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار والنائب في المجلس التشريعي الفلسطيني.

¹⁸ مقابلة علمية تم اجرائها مع السيد على فوزي النزلي الناطق الرسمي باسم اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

❖ الخلاصة:

إنّ هذه الأعداد من الوفود التضامنية، يجعلنا نقف على مدى الاهتمام الشعبي الدولي، بالقضية الفلسطينية، ومدى الدعم الشعبي للشعب الفلسطيني، والذي بدوره انعكس إيجابياً على تعزيز صمود الناس و تثبتهم، على حقوقهم هذا من جانب، ومن جانب آخر على مستوى الدعم الدولي، حيث أصبحت القضية الفلسطينية، والهـم الفلسطيني محمول في قلوب العديد من أعضاء الروابط، والجماعات والنقابات والاتحادات على مستوى العالم والذي عزز مكانة القضية الفلسطينية، وعمل على نقل وتسويق مظلومية الشعب الفلسطيني من خلال نقل الصورة الحقيقية للاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين.

❖ تعقيب:

منذ فوز حركة حماس في انتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 فرضت "إسرائيل" حصار جائر على الشعب الفلسطيني بهدف إضعاف الشعب وثني المواطن عن صموده واعتزازه بقضيته العادلة، نتج عن هذا الحصار عدد من المشاكل منها مشاكل اقتصادية كفقـدان الكثير من السلع من الأسواق وغلاء الأسعار ونقص في الوقود وبالتالي انعكس ذلك على حركة الناس والبضائع، وهذا بدوره جعل المواطن يعيش بحالة نفسية صعبة يراقب فيها فتح المعابر وإدخال البضائع أملاً أن يحيا حياة كريمة على أرضه. وكذلك بعض المشاكل السياسية التي تسببت بالاحتلال الداخلي بين حركتي حماس وفتح، وهذا زاد الطين بلة وعمل على توتير الأجواء واستياء الأوساط في المجتمع الفلسطيني عامة وفي قطاع غزة خاصة، ومن ثم ظهرت بعض المشاكل الاجتماعية، مثل: الفقر والبطالة ومشاكل وأزمات أخرى، مثل: انقطاع التيار الكهربائي، وبعض المشاكل الصحية ونقص أصناف كثيرة من الأدوية والمستلزمات الصحية كان نتيجتها عدد من الضحايا من أبناء الشعب الفلسطيني.

كل هذه الازمات مهدت بدورها إلى نشاط دولي على شكل وفود بدأت الوفود التضامنية تنهال إلى قطاع غزة منهم متضامنين ومنهم من قدم مساعدات مادية نقدية ومنهم من ساهم في تقديم المساعدات المعنوية وهذا انعكس بدوره، والأهم من هذا كله أنّ هؤلاء المتضامنين استطاعوا العمل على حشد إعلامي كبير، وهذا بدوره عمل على خدمة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية و أيضاً عمل على تغيير الصورة الذهنية النمطية السلبية عن الشعب الفلسطيني لدى المجتمع الغربي هذا من جانب، وعلى كشف الوجه الحقيقي للممارسات الإسرائيلية السيئة التي تتنافى مع كافة الشرائع و المواثيق الدولية و كذلك القانون الدولي الانساني، ونجحت الدبلوماسية الشعبية في تسيير العديد من القوافل البرية والوفود التي تضامنت مع الشعب الفلسطيني، وكان منها العديد من السفن البحرية وقوارب كسر الحصار هذا بدوره عمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني و التقافه حول قضيته العادلة وتثبيت خيار حق العودة.

النتائج والتوصيات

النتائج

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التي تم استنتاجها من خلال تحليلنا للمراحل التي مرت بها الدبلوماسية الشعبية في تاريخ القضية الفلسطينية، والتي تلخص إلى أهم ما يمكن الاستفادة منه في الدبلوماسية الشعبية للقضية الفلسطينية، ومجموعة الأدوار التي لعبتها في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، و كيف يمكن أن يستفاد منها في إدارة الصراع الفلسطيني، الإسرائيلي حيث إن هذه النتائج تعطي تصوراً واضحاً ومراجعة موضوعية لطبيعة دور الدبلوماسية الشعبية في القضية الفلسطينية، وكيف يمكن استغلالها وتطويرها بشكل يخدم القضية الفلسطينية في المراحل القادمة.

1. أثبتت معطيات البحث أنّ الدبلوماسية الشعبية استطاعت تشكيل رأي عام عالمي في أثناء مرور القضية الفلسطينية في منعطفات حادة والمتمثلة في عدوان، 2008 و عدوان، 2012 والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.
2. استطاعت الدبلوماسية الشعبية تغيير الصورة الذهنية لدى دول العالم الغربي وأوروبا عن الكيان الإسرائيلي، التي كانت تظهر دائماً بدور المظلوم والمقهور والصابر، وأن الفلسطينيين هم من يعتدون ويسئون لليهود دائماً.
3. عملت الوفود الدولية الشعبية على تسويق مظلومية الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية لدى دول العالم والمجتمع الغربي عبر نقل الحقيقة من خلال تشكيل العديد من الفعاليات التي من شأنها تغيير الصورة الذهنية النمطية السلبية عن المواطن الفلسطيني وأنه صاحب أرض سلبها اليهود ولم يتركه يحيا حياة كريمة فيما تبقى من أرضه.
4. الدعاية والإعلام من أهم محركات العمل الدبلوماسي الشعبي حيث ساعد الإعلام الفلسطيني والإقليمي على نقل الرواية الفلسطينية إلى دول العالم، وانعكس عنه حالة من التضامن الشعبي والدولي نتيجة التغطية الإعلامية المتواصلة للجرائم "الإسرائيلية".
5. ساهمت الدبلوماسية الشعبية في تحريك الموقف الدولي على المستويين الرسمي والشعبي للوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الاحتجاجات والمظاهرات والزيارات التي نظمتها الدبلوماسية الشعبية عبر الاتحادات والنقابات والاتحادات والروابط والشخصيات والجماعات النشطة والفاعلة في مجال الدبلوماسية الشعبية.
6. وفود التضامن الدولية عززت من صمود الشعب الفلسطيني حيث أصبح المواطن الفلسطيني يلمس الوقفة الشعبية الدولية من خلال المشاركات الشبابية الواعية والشخصيات المجتمعية البارزة في العديد من الدول من خلال الزيارات المتكررة والدعم المادي والمعنوي المقدم لهم.

7. تُعدّ الدبلوماسية الشعبية مجرد علم نظري يُقرأ من الكتب ويُدرس، وإنما أصبح عمل له شكله الخارجي ومضمونه الداخلي، حيث أصبح عبارة عن عدد من الأنشطة والممارسة العملية وقد مارست الدبلوماسية الشعبية الدعم للقضية الفلسطينية، بشكل كبير حيث يتألف عمل الدبلوماسية الشعبية من عدد من الكوادر المتخصصة، والمؤسسات والجمعيات العاملة في المجتمع المحلي للدول التي عملت على تقديم الدعم والمناصرة، للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

8. الدعم والتضامن من قبل دول الشرق الأوسط وبلاد الشام ودول الخليج العربي التي أعلنت من خلاله الشعوب تضامنها مع الشعب الفلسطيني المظلوم ورفضها للممارسات الإسرائيلية لأهالي قطاع غزة خلال عدوان 2008 على قطاع غزة مستتكرة ما يجري ومناشدة العالم للتحرك لإنقاذ أطفال وأهالي قطاع غزة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لغزة نتج عن هذا حراك دولي إنساني نظّمته مجموعة من النقابات والاتحادات والصحفيين على شكل وفود تضامنية مع أهالي قطاع غزة.

9. الحراك الدبلوماسي الشعبي ساعد في نشر وتأييد الرواية الفلسطينية، وهذا بفعل الصحافة العربية والفلسطينية التي ساعدت على نقل الرواية الفلسطينية، وهذا انعكس على مطالبة صناع القرار والبرلمانيين في أوروبا والدول الغربية الى عدم الوقوف إلى جوار "إسرائيل" وهذا يعتبر تعزيزاً للموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

10. تم التعريف بالقضية الفلسطينية وفضح سياسة "الاحتلال الإسرائيلي" تجاه الشعب الفلسطيني والعمل على تسريع وتيرة العمل على إنهاء الاحتلال.

11. زيادة الدعم والإسناد السياسي والمعنوي للقضية الفلسطينية وتراجع في مستوى التأييد لدولة الاحتلال وزيادة حدة الانتقادات لها والاعتراف بفلسطين كدولة في مختلف المناحي.

12. عملت الدبلوماسية الشعبية على إيصال رسالة إلى الحكومات، والعالم بشأن القضية الفلسطينية (إنسانية وسياسية).

13. شكّلت وفود التضامن حلقة وصل بين فلسطين والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي، حيث تم من خلالها المطالبة بمحاكمة قادة الاحتلال الصهيوني كمجرمي حرب على جرائمهم التي ارتكبوها في قطاع غزة.

14. زيارات الوفود التضامنية إلى قطاع غزة أحدثت نقلة نوعية باتجاه الساحات الدولية المختلفة تحديداً الساحة الأوروبية، حيث بقيت ضجة للإعلام الإسرائيلي، حيث كانت رواية واحدة عن الإنسان الفلسطيني، وهي الرواية الإسرائيلية وهي الرواية الكاذبة عن طبيعة الإنسان الفلسطيني، اختلفت الصورة بعد هذه الوفود، ثم كانت هذه الوفود نواة لحالة تضامنية متطورة تجاه المزيد من كسب التعاون

- والتأييد والتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي بدأنا نجني ثماره من خلال القرارات البرلمانية الأوروبية باتجاه القضية والشعب الفلسطيني وتطورها على صعيد الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.
- 15.** الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة خلق حالة من التعاطف الشعبي والرسمي بشكل كبير.
- 16.** فيما يتعلق بحصار غزة أصبح هناك إدراك دولي بضرورة رفع الحصار، ممّا دفع إسرائيل إلى تخفيف الحصار.
- 17.** حركات التضامن سببت حالة ضغط على "إسرائيل" نتج عنه إحراج دولي أمام العالم والمجتمع الدولي الذي شكل فرصة لكشف الوجه القبيح للاحتلال الإسرائيلي، وكانت نموذجاً للانتهاكات التي كان يمارسها الاحتلال الإسرائيلي.
- 18.** الإدراك أنّ العمل الشعبي في الخارج ينطلق أساساً من فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الداخل والواقع يقول: إنّ العمل المدني في قطاع غزة بشكل عام يعاني من العديد من الإشكاليات جزء مهم منه يقع تحت دائرة التأثير الحزبي والجزء الآخر يقع في إطار النفع المصلحي.

التوصيات

1. توصي الدراسة بتعزيز دور الماكنة الإعلامية الفلسطينية وتوسيع نطاقها؛ لتتمكن من التأثير في الجماهير المتضامنة مع القضية الفلسطينية وتشكيل رأي عام عالمي مؤثر.
2. إنشاء قسم متخصص داخل وزارة الإعلام للعمل على مخاطبة شعوب العالم بكافة اللغات، والعمل على تعزيز الرواية الفلسطينية الصادقة ودحض الرواية الإسرائيلية الكاذبة، والعمل على تسويق مظلومية الشعب الفلسطيني، ومحاولة كسب قلوب وعقول شعوب العالم بما يخدم القضية الفلسطينية.
3. العمل على المحافظة على مستوى الرأي العام التي عملت الدبلوماسية الشعبية على حشده من خلال فعاليتها وانشطتها.
4. تفعيل دور الجالية الفلسطينية في المجتمعات العربية ليكون لها دوراً محورياً في تفعيل أدوار الدبلوماسية الشعبية.
5. العمل على تفعيل التنسيق والاتصال مع الجاليات العربية والإسلامية من أجل أن يكون لها تأثير فعال ومباشر في تسيير الوفود، وتوصيل الرسائل، وتغيير الصورة الذهنية لدى الدول المقيمين فيها.
6. تشكيل رابطة عربية تضم كافة الدول العربية تكون مهمتها تسهيل المرور إلى فلسطين والمساعدة في دعم القضية الفلسطينية.
7. توصي الدراسة على تشكيل رابطة تضم أبرز مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لتعمل على تعزيز وزيادة حركات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.
8. قيام الحكومة الفلسطينية: تشكيل دائرة خاصة للاهتمام بالدبلوماسية الشعبية، ودعم جهات التضامن مع القضية والشعب الفلسطيني.
9. العمل على تشكيل قسم خاص بوزارة الخارجية الفلسطينية للإشراف على تسهيل مرور القوافل والوفود واستقبالها وتوفير ما يلزم لها من إجراءات من شأنها تعزيز وتشجيع وفود تضامنية أخرى.
10. توصي الدراسة القائمين على رسم السياسة الخارجية العمل على إدراج الدبلوماسية الشعبية ضمن التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال استغلال وتطوير الدبلوماسية الشعبية في ذلك ما أمكن.
11. العمل على إعداد وتأهيل كوادر ونخب متخصصة في الدبلوماسية الشعبية للعمل على تفعيل التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.
12. إنشاء مركز خاص للدبلوماسية الشعبية تشرف عليه الحكومة الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني المختصة للعمل على استقطاب الوفود، وتوجيهها حسب المتغيرات المرورية.
13. العمل على توفير شبكة اتصالات خاصة للعمل على التشبيك مع الاتحادات والنقابات والروابط ووسائل الإعلام الخارجية والناشطين والمهتمين والمناصرين للقضية الفلسطينية.

14. تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة؛ لتغطية نفقات كافة الأنشطة والفعاليات والمصروفات الخاصة بالتضامن الشعبي والدبلوماسية الشعبية.
15. الاهتمام بتطوير ثقافة الدبلوماسية الشعبية، وتوحيد الجهد الفلسطيني في الخارج والداخل بهذا الاتجاه.
16. إكساب مهارات وتدريب طاقم بوزارة الخارجية لتعظيم الاستفادة من هذه الدبلوماسية (الدبلوماسية الشعبية).
17. تفعيل دور الجالية الفلسطينية في الخارج، وتعزيز التشبيك بين المؤسسات المحلية ونظيراتها في الخارج (بلديات ومؤسسات وشركات واتحادات ونقابات وروابط) وتفعيل دور المقاطعة الشعبية بكل ما يخص الاحتلال، وكذلك المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية والعلمية لإسرائيل.
18. تشكيل لجان ومؤسسات داخل المجتمع الفلسطيني تقوم على تفعيل العمل الشعبي.
19. العمل على زيادة إنشاء تحالفات وشبكات مع مؤسسات حقوقية، وتفعيل دور المؤسسات المدنية والروابط الشعبية في خلق وعي جماهيري تضامني من خلال حملات الضغط الإعلامية.
20. العمل على غرس صورة نمطية ذهنية إيجابية لدى المجتمع الدولي أنّ قضيتنا الفلسطينية ليس مقتصرة على رفع الحصار رغم أهمية هذا الحق؛ بل نتطلع إلى تحصيل الحقوق السياسية وكافة الحقوق الأخرى أسوة بشعوب العالم من خلال رؤية فلسطينية واضحة.
21. استثمار الحالة التضامنية باتجاه مزيد من العمل الدؤوب والجهد المشترك، من أجل مزيد من الفعاليات المحلية والخارجية للضغط على الاحتلال الإسرائيلي.
22. الجهود فيما يتعلق بالدبلوماسية الشعبية يحتاج إلى توجيه ورعاية رسمية على الأقل تضع محددات العمل وأثر الحراك الدبلوماسي الشعبي وهذا معمول به أمام كل الشعوب.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

❖ الكتب:

- صالح، محسن. (2011): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- الأغا، وفيق وأو مدلل، سمير، اقتصاد الانفاق بقطاع غزة ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية، سلسلة العلوم الانسانية، 2011، المجلد(13)، العدد الأول، ص1150.
- البورنو، راوية. (2009): الحرب على غزة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.
- الجمال، راسم. (2005): نظام الاتصال والإعلام الدولي الضبط والسيطرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- السامرائي، عبد الرازق. (2002): الدبلوماسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس.
- السمان، أحمد. (2005): هل تمكنت الدبلوماسية العامة من اصلاح الصورة الامريكية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- الشامي، على. (2011): الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات الامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر، عمان.
- الفتلاوي، سهيل. (2006): الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان.
- الكيالي، عبد الحميد وآخرون. (2009): دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- أبو زايده، حاتم. (2010): الحرب على غزة، مركز أبحاث المستقبل، مكتبة الكلية الجامعية.
- أبو شرخ، أسعد وآخرون. (2013): القضية الفلسطينية مشروع تحرر أم دولة، مركز الدراسات السياسية والتنمية، غزة، فلسطين.
- أبو عامر، علاء. (2004): العلاقات الدولية الظاهرة والعلم -الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان.
- أبو عباده، سعيد. (2009): الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها انواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين.
- جبارة، تيسير. (1998): تاريخ فلسطين، دار الشروق، عمان، الأردن.
- خماش، رنا، (2010): العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على المنطقة العربية (1996-2009)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، عمان.

- رزقة، يوسف. (2008): الطريق الصعب تجربة حماس في الحكومة الحادية عشر، ج2، غزة النصيرات.
- رزقة، يوسف. (2009): الطريق الصعب استراتيجية حرب الفرقان 2009م حماس الشراكة والقيادة، ج3، غزة النصيرات.
- رزقة، يوسف، (2006): الطريق الصعب حماس في حكومة فلسطين العاشرة، ج1، غزة النصيرات.
- رزقة، يوسف، وآخرون (2009): العدوان على غزة حرب الفرقان 2008-2009، رؤى للدراسات والأبحاث، غزة ط1، ج1.
- رزقة، يوسف، وآخرون (2010): العدوان على غزة حرب الفرقان 2008-2009، رؤى للدراسات والأبحاث، غزة ط1، ج2.
- زهرة، عطا. (1993): فن النظرية الدبلوماسية، السودان.
- سعد، وائل. (2006): الحصار/ دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات اسقاط حكم حماس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- شلبي، السيد امين. (1997): في الدبلوماسية المعاصرة. دار عالم الكتب للنشر، القاهرة.
- شمعة، اية وآخرون. (2013): يوميات العدوان (حرب حجارة السجيل)، مركز نساء من أجل فلسطين، ط1، غزة، الرمال، فلسطين.
- صالح، سليمان. (2003): الإعلام الدولي، مكتبة الفلاح، الكويت.
- صالح، محسن ونافع، بشير. (2006): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- صالح، محسن. (2011): القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها، مركز الإعلام العربي، ط3، الجيزة، مصر
- عبد الغفار، محمد(2004): فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر. الجزائر.
- عطا الله، فاطمة وآخرون. (2009): الاستهداف الصهيوني للعائلات الفلسطينية في حرب الفرقان، مركز نساء من أجل فلسطين، ط2، غزة، الرمال، فلسطين.
- علي، عبد الرحمن. (2012): إسرائيل والقانون الدولي، بيروت، لبنان.
- عوض الله، محمد. (2006): القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل، دار الارقم، فلسطين.
- قاسم، باسم 2014: قطاع غزة التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، لبنان بيروت، مركز الزيتونة.

- للدراسات الاستراتيجية، معهد فلسطين. (2013): الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق.
- مجدلاوي، فاروق (2010): الدبلوماسية بين الحرب والسلام، دار روائع مجدلاوي للنشر، عمان.
- محسن، صالح وآخرون. (2006): قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- مصطفى، نادية عبد الفتاح، معتز بالله. (2007): الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي.
- مصطفى، نادية. (2005): ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- مصطفى، نادية. (2005): ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- نصر الدين، ابراهيم. (2008): استراتيجية المقاومة الشاملة، بحوث مؤتمر المقاومة خيار ام ضرورة. مركز الإعلام العربي، القاهرة، الجيزة.
- يوسف، أحمد. (2013): جدليات الصراع والهم وأحزان الوطن، مقالات وتحليلات للحالة السياسية على الساحة الفلسطينية، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، غزة، فلسطين.
- يوسف، بشير. (2011): فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

❖ الرسائل العلمية:

- السلطة الوطنية الفلسطينية: (2013)، المكتب الإعلامي الحكومي، عدوان الأيام الثمانية لحظة بلحظة ص118.
- السمالوطي، 2011: دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني القاهرة، جامعة القاهرة، مصر، دراسة ماجستير.
- الشيخ علي، ناصر، 2010: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات غزة، دراسة ماجستير.
- الصفدي، نعيم الصبر والثبات في مواجهة الحصار دراسة تطبيقية على حصار قريش للنبي صلى الله عليه وسلم ومن معه، بحث مقدم في مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، إبريل/2007، ص450.
- المدهون، عبد الكريم، (2010): وعد بلفور 2نوفمبر، 1917).
- المصري، شادي: (2008)، جدار الفصل العنصري وآثاره الاجتماعية على الشعب الفلسطيني، بحث محكم بالتعاون مع وزارة الإعلام الفلسطينية.

- النعامي، صالح، 2012: غزة: تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، تقاري.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، (2009): العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جرائم وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، ص3.
- أبو جاموس، نبهان، 2014: المسؤولية الدولية المترتبة على حصار الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، الاكاديمية العربية الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، دراسة دكتوراه.
- أبو حماد، ناهض، 2011: التمويل الدولي لمؤسسات الاهلية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة، مكتبة جامعة الأزهر، غزة، دراسة ماجستير.
- أحمد، ضياء الدين، 2011: جريمة حصار غزة دراسة شرعية، الجامعة الإسلامية، غزة، رسالة ماجستير.
- بارود رمزي، 2012: التأسيس لرواية فلسطينية، مركز الدراسات السياسية والتنمية، التقرير السنوي، فلسطين، غزة.
- بوتس، داليا، 2011: ما دور الدبلوماسية الشعبية أو العامة باعتبارها دبلوماسية غير رسمية في محاربة الإرهاب الدولي. جامعة القاهرة، مصر، دراسة ماجستير.
- حسان، سمر، 2012: الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002 - 2010 نابلس مكتبة جامعة النجاح، دراسة ماجستير.
- دائرة شؤون القدس منظمة التحرير الفلسطينية: (2013)، تقرير القدس جداول وإحصائيات.
- سماره، نادر، 2013: المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، غزة مكتبة جامعة الأزهر، دراسة ماجستير.
- شهاب، عبد الرحيم، 2013: دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية، الجامعة الإسلامية، دراسة ماجستير.
- عرف، هويدا، 2012: حركة التضامن مع فلسطين: مواجهة الدعاية الصهيونية العالمية، مركز الدراسات السياسية والتنمية، التقرير السنوي، فلسطين، غزة.
- لبد، عماد سعيد، 2004: تجربة السيادة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)، الجامعة الإسلامية، غزة، دراسة ماجستير.
- مركز الجزيرة للدراسات: (2012)، تقدير موقف ضرب غزة: حيرة ننتياهو بين الاجتياح والتهدة.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: (2009)، ص17.

- مركز دراسات الوحدة العربية (2005): ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية ص390وص391).
- مصطفى، نادية، 2007: الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دراسة دكتوراه.
- منيرة، بودردابن، 2009 "دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

❖ المقابلات الشخصية:

- الخضري، جمال: 2015، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، 2015/04/29، الساعة 02:30 ظهراً.
- البطة، علاء: 2015، رئيس اللجنة الحكومية لكسر واستقبال الوفود، 2015/04/28، 11:00 صباحاً.
- العالول، زياد: 2015، رئيس المنتدى الفلسطيني بربطانيا، والناطق الإعلامي السابق لسفينة مرمرة، 2015/04/27، 12:00 صباحاً.
- المدهون، محمود: 2015، مدير عام العلاقات الدولية بوزارة الخارجية، 2015/04/27، 10:30 صباحاً.
- النزلي، علي: 2015، الناطق الإعلامي بلسان اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، 2015/04/18، 11:30 صباحاً.
- أبو شمالة، خليل: 2015، مدير مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، 2015/04/20، 10:30 صباحاً.
- جمعة، أشرف: 2015، النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة فتح، 2015/04/20، 12:15 صباحاً.
- حمد، غازي: 2015، وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية، 2015/04/26، 11:30 صباحاً.
- عبدو، رامي: 2015، عضو الحملة الأوروبية لكسر الحصار عن قطاع غزة، 2015/04/18، 12:30 صباحاً.
- كايا، محمد: 2015، مدير هيئة الإغاثة التركية I.H.H، 2015/04/30، 10:30 صباحاً.
- يوسف، احمد: 2015، المستشار السياسي الأسبق لرئيس الوزراء الفلسطيني السابق، ورئيس مجلس إدارة بيت الحكمة الفلسطيني، أول رئيس للجنة الحكومية لكسر الحصار، 2015/05/07، 02:15 ظهراً.

❖ المجالات والدوريات:

- التابعي، محمد(1976): الدبلوماسية الجديدة. المجلة المصرية للقانون الدولي. القاهرة، الجمعية العامة للقانون المصرية للقانون الدولي.
- الدراجي، إبراهيم، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ط1، 2006.
- الفراء، عبد الناصر، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، مجلة جامعة ألمنيا، كلية الآداب، مصر، يوليو 2009، العدد 69، ص8.
- المجلس التشريعي الفلسطيني. (2009): ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار.
- المجلس التشريعي الفلسطيني. (2010): أربع سنوات من العطاء رغم الحصار.
- إصدارات اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، (2008): اللجنة الشعبية عام في مواجهة الحصار.
- تقرير سنوي صادر عن المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس. (2010): انتهاكات في الضفة وحصار في غزة.
- تقرير مدار الاستراتيجي. (2005): المشهد الإسرائيلي في العام 2004.
- جريدة الشرق، قطر، 2012/12/30.
- سلسلة دراسات فلسطينية: 2009، بين المعبر والنفق ماذا حدث في غزة، مركز الإعلام العربي.
- شؤون فلسطينية. (1980)، عدد105.
- صحيفة الحياة الفلسطينية، 2012/01/04.
- مجلة الدبلوماسية. (2010): العدد 52.
- محمد، فاضل. (1976): مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد43.
- مركز الدراسات السياسية التنموية، (2012): التقرير السنوي، غزة، فلسطين.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2012): إسرائيل والقانون الدولي.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2012): معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي.
- مركز دراسات الوحدة العربية. (2004): فلسطين والفلسطينيون، ط1.
- مركز نساء من أجل فلسطين. (2010): الاستهداف الصهيوني للعائلات الفلسطينية في حرب الفرقان، دراسة توثيقية.
- مصطفى، نادية. (2005): ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.

- معهد السياسات العامة. (2012): سياسات، العدد 20، الأيام، رام الله، فلسطين.
- معهد السياسات العامة. (2012): سياسات، العدد 21، الأيام، رام الله، فلسطين.
- منشورات وزارة الإعلام. (1996): آثار الحصار الإسرائيلي على فلسطين، كتاب رقم 20.
- موسوعة الهولوكوست الفلسطيني. (2010): اختلاق إسرائيل وسياسات التطهير العرقي.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2007): فلسطين تاريخها وقضيتها، ط1.
- نور الدين، ساطع، 2006: مجلة السفير تحول لبناني، 2006/04/22.
- وادي، عبد الحكيم. (2013): الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية متعددة المسارات، متوفر على موقع مركز راشيل كوري.
- وزارة الإعلام، المكتب الإعلامي الحكومي. (2013): عدوان الأيام الثمانية لحظة بلحظة، غزة، فلسطين.
- وزارة الصحة الفلسطينية. (2009): آثار الحصار والمجزرة الصهيونية على الوضع الصحي.

❖ المراجع الالكترونية:

- (المركز الفلسطيني للإعلام متوفر على الرابط
<https://www.palinfo.com/site/pic/search.aspx> تاريخ الزيارة 2015/03/13)
- (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، متوفر على الرابط <http://www.wafainfo.ps> / تاريخ الزيارة 2015/04/05).
- (موقع الزيتون للدراسات متوفر على الرابط 2015).
- (موقع نون بوست، متوفر من خلال الرابط <http://www.noonpost.net/content/3672>، تاريخ الزيارة 2015/03/30).
- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، متوفر من خلال الرابط،
<http://www.pchrgaza.org/portal/ar> تاريخ الاطلاع 2015/03/15
- موقع اسلام أون لاين، متوفر من خلال الرابط،
<http://islamonline.net/news/14/02/2006/article07.shtml> تاريخ الاطلاع
2015/03/27
- موقع الجزيرة نت -321FE788-1856-4356-A977-49592BC91BC9.htm تاريخ الاطلاع 2015/01/05.

- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AB819E7-F33E-4431-B790-755D8F6A1255.htm> موقع الجزيرة نت تاريخ الاطلاع 2015/01/05.
- موقع الجزيرة نت متوفر من خلال الرابط
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/97D53857-D647-4B25-A276-992ABC1059E2.htm> تاريخ الاطلاع 2015/01/05.
- موقع بي بي سي عربي متوفر من خلال الرابط
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7835000/7835012.stm تاريخ الاطلاع 2015/01/05.
- موقع بي بي سي عربي متوفر من خلال الرابط
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_7864000/7864252.stm تاريخ الاطلاع 2015/01/05.
- موقع سياسة متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3046.html> تاريخ الاطلاع 2014/12/01.
- موقع شئون المغتربين، <http://www.pead.ps>، تاريخ الاطلاع 2014/12/11.
- موقع قدس برس qudspressnet.wordpress.com تاريخ الزيارة 2014/12/20.
- موقع مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية
<http://www.rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=11149> تاريخ الاطلاع 2014/12/04.
- موقع معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، متوفر من خلال الرابط: <http://pal-studies.ps> تاريخ الاطلاع 2014/11/29.

ثانياً: المراجع الأجنبية

❖ المراجع الأجنبية غير المترجمة:

- Brynen, rex (2000) a very plitical economy: peace Building and foreign aid ign the west band and gaza. Washington DC: United States Institute of peace.
- Brynen, Rex (2000). A Bery Political Economy: Peace Building and foreign aid in the west band and gaza. Washington DC: United states Institute of peace.
- Cur Taronoff& Marian Leonardo Lawson (2009K April 9). Foreign ajd – an introduction to u.s.prrogram and policy, congressional rishare service.
- Curt Taronoff & marian leonarko Lawson, Foreign Aid – An Introduction To U.S. Program and Policy, Congressional Research Service, April 9/2009, P6.
- Development Aid At A Glance Statistics By Region, 2012 Edition, OECD Organization on the website: www.oecd.org
- James Nother, ; et John Macdonald, la diplomatie officieuse les stratégies non gouvernementales en faveur de la paix, revues d'usia n° 12 decembre 1222.
- Khan, m.; giacaman, George; and Amundsen, i. (2004). State formation in palestine, routledge Curzon:, London. Lagerpuist, peter (2003). "Privatizing the occupation: the political economy of aan oslo debelopment project". Journal of Palestine Studies, 32:2.
- Le more, anne (2004). Foreign aid strategy, in the economics of Palestine, d. cobham & .kanafani (eds), routledge, London, pp.208-229.
- R Penguiniber a. and Reber e. the penguin dictionary of psychology.3 rd edition. Penguin, 2001 .
- Rich Nielsen (2010, march 12). Does aid follow need? Humanitarian Motives in Aotives in Aid Allocation, Departmint of Government, Harvard University.
- sisley, hoddleston: popular diplomacy and war rindge, new Hampshire Richard. R (1).smith publisher 1954.pp. 105.

❖ المراجع الأجنبية المترجمة:

- فرسون سميح. (2003): **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ط1، ص597.
- ناي، جوزيف. (2005): **القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب**، ترجمة إبراهيم محمد علي. متوافر على الانترنت من خلال صفحة بروجيكت سانديكيت الالكترونية.